كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية

إعـداد

أ.د/ رجب عليوة على حسن

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

د / محمد عبد الله محمد عبد الله

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية – جامعة الزقازيق

﴿ المجلد الرابع والثلاثون– العدد الثانى عشر – ديسمبر ٢٠١٨م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

الملخص :

استهدف البحث وضع آليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية. وقد اشتمل البحث علي الإطار العام للبحث ويتضمن المقدمة، المشكلة، الأهداف، الأهمية، المنهج وخطوات البحث، كما اشتمل علي ثلاثة محاور تناول المحور الأول المشاركة المجتمعية فى التعليم (مفهومها، أهدافها، أهميتها، التحديات والمعوقات التى تواجهها وتقديم بعض الحلول لمواجهتها) ، وتناول المحور الثاني الخبرات الدولية فى مجال المشاركة المجتمعية فى التعليم هي الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك ، البرازيل ، الهند، ماليزيا ، استراليا ، اليابان، اندونيسيا ، سيرلانكا ، إثيوبيا. وقد تناول المحور الثالث آليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية، وهذه الآليات يتم عرضها فى محاور كما يلي : مجالس الآباء (أولياء الأمور) والأمناء والمعلمين ، منظمات ومؤسسات المجتمع المدني ،أجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم وكل أطراف المجتمع ومؤسساته. واختتمت الدراسة بالتوصية بضرورة تفعيل آليات المشاركة المجتمعية لهذه الخبرات الدولية حيث تعد ضرورة هامة وملحة؛ لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع .

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية ، التعليم العام، جودة التعليم ، تنمية المجتمع ، الخبرات الدولية.

Abstract:

The research aims to develop mechanisms for activating community participation to improve the quality of education and community development in the light of some international experiences. The research included the general framework of research and included the introduction, the problem, the objectives, the importance, the approach and the research steps, and included three axes on the first of which dealt with community participation in education (its concept, its objectives, its importance, the challenges and constraints faced and the provision of some solutions To address them The second theme dealt with international experiences in community participation in education: The United States of America, Mexico, Brazil, India, Malaysia, Australia, Japan, Indonesia, Sri Lanka and Ethiopia. while The third theme dealt with the mechanisms for activating community participation to improve the quality of education and the development of society in the light of some international experiences, these mechanisms are presented in the following areas: Parents councils (guardians), trustees, teachers, civil society organizations and institutions, interested media To education and all the parties and institutions of society. The study concluded by recommending the need to operationalize the mechanisms of community participation for these international experiences where it is an important and urgent need to improve the quality of education and community development.

Keywords: community participation, general education, quality education, community development, international experience

مقدمة :

تهتم الحكومات والمجتمعات المعاصرة بمشاركة المؤسسات والهيئات والمنظمات المجتمعية المختلفة فى تحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع فى مجالات الحياة المختلفة .

والمدرسة كمؤسسة اجتماعية وتربوية لها من الفاعلية والأهمية ما يجعل الحكومات والمجتمعات المحلية تركن إليها كاستثمار بشرى وتنمية وطنية مستقبلية واعدة .

وهذا ما أشار إليه (دون ديفيز ٢٠٠٠) بالقول " أن العلاقة القائمة بين المدارس والأسر والمؤسسات والهيئات المجتمعية على إختلاف أشكالها تشكل مجموعة من مجالات التأثير المتداخلة ، وهى تمثل الوحدات الاجتماعية الأساسية الأكثر فاعلية ، وهذا ينعكس على إصلاح التعليم وجودته .[١]

إن تعقد الحياة الإنسانية ، والتغيرات الثقافية والاجتماعية والتحديات المعاصرة من ثورة علمية وتقدم تكنولوجي شكلت هوة عميقة بين البيئة والمدرسة والمجتمع المحلي ، ترتب عليها أن زادت الضغوط والأعباء التربوية والتعليمية على المدرسة كأحد المؤسسات التعليمية التى ترتبط بشكل مباشر بقضايا المجتمع ومشكلاته ، وتؤثر وتتأثر بالأحداث والتغيرات المعاصرة فى شتى المجالات ، وبالتالي أصبحت المدارس فى خضم هذه الأحداث بحاجة إلى تحسين مستمر لتواكب هذه التغيرات وتؤدى الدور المنوط بها . [٢]

واذا كان المدرسة – فى مرحلة التعليم العام – باعتبارها المؤسسة التربوية والتعليمية الرسمية الأولي المنوطة بتكوين التلميذ ليحقق آمال مجتمعة ، قد نجحت فى الماضي ، وذلك نتيجة للظروف المحيطة بها التي وفرت لها كل ما تحتاجه من موارد بشرية ومادية ، فإنها اليوم أصبحت فى حالة حرجة نتيجة لصعوبة مواجهتها وحدها للتغيرات العالمية والمحلية والتربوية والتعليمية المحيطة بها ، ومن ثم أصبح من الضروري على المجتمع بكل مؤسساته وأفراده أن يشارك المدرسة فى هذا العمل الذي أصبح يهم كل فرد فى المجتمع. [٣]

وتأسيسا علي ذلك فقد أشارت التقارير الصادرة عن البنك الدولي عام ١٩٩٣ إلي أن أي تحسينات في نوعية التعليم المدرسي لا تتأتي إلا بتفعيل أدوار التنظيمات المجتمعية في قضايا التعليم [٤]

ومن هنا تضمنت وثائق تحديد ملامح السياسة التعليمية المصرية ضرورة و حتمية توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في صناعة القرارات التربوية علي المستويات الإدارية، وتحديد سياسة التعليم الواعية في إطار ديمقراطي بأسلوب علمي، بحيث تتحقق مشاركة جميع الفئات والهيئات والأفراد صاحبة المصلحة في التغيير والتطوير[٥]

فأصدرت وزارة التربية والتعليم المصرية المعايير القومية للتعليم في سبتمبر عام 2003لتؤكد علي تحسين جودة العملية التعليمية، وأصبحت المعايير أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها جودة عديدة من جوانب العملية التعليمية، مثل المشاركة المجتمعية في التعليم عام ٢٠٠٣ (٦)

ومن جهة أخرى ، فإنه حينما نتحدث عن التنمية فلا يمكن أن نعزلها عن المشاركة المجتمعية التى يفترض أن يدفعها حب العمل من أجل المصلحة العامة ، وتأتي صورها بالمشاركة بالمال والجهد والوقت ، كذلك المشاركة بالرأي والمشورة وغيرها ، ولكن الحاصل كنتيجة لضعف هذا العامل ومقوماته ، وبسبب ضعف المستوى الاقتصادي لدى شريحة واسعة من الأفراد نتج لدينا انتشار الجهل والسلبية واللامبالاة والاتكالية ، إضافة إلى تهميش المرأى وقلة الاعتراف بأهليتها ودورها الاجتماعي ، وهذا يأتى فى ظل غياب عوامل الاستشارة والوعى المجتمعي بأهمية المشاركة المجتمعية فى التنمية على وجهيها الاقتصادي والاجتماعي معا .

كما تزايد الاهتمام بمشاركة المجتمع –في بدايات القرن العشرين –من جانب المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، فضلا عن الرأي العام وصانعي السياسات، وهدفت هذه المشاركة إلي تحقيق هدفين أساسين، هما تطبيق اللامركزية في التنفيذ والاستفادة مميزاتها، ومشاركة المجتمع في تخفيف بعض الأعباء التي تتحملها الدولة(٧)

كما أكد المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقدته منظمة اليونسكو في السنغال عام ٢٠٠٢ علي وجوب" مشاركة المجتمع –أفرادا ومؤسسات –في تطوير التعليم وادارته، بجانب تقديم الخدمات والاشتراك في صياغة السياسات التعليمية، حيث إن التعليم موضوع اجتماعي يهم كل مواطن (٨)

ولذلك أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ علي أن المشاركة المجتمعية في التعليم وغيره من الأنشطة التنموية غدت تمثل خيارا استراتيجيا ، وطلبا ضروريا في عصرنا الراهن(٩).

مشكلة البحث

أوضحت نتائج العديد من الدراسات أن المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات المشاركة المجتمعية في التعليم تستطيع أن توفر موارد مالية إضافية أكثر من المجتمعات التي تنخفض فيها معدلات المشاركة المجتمعية ، بالإضافة إلي تحقيق درجة عالية من رضا المواطنين عن تعليمهم.(١٠)

وعلى الرغم من حرص الدولة على الاهتمام بالتعليم من حيث تمويلة ورعايته وحل مشكلاته ، إلا أن الواقع يشير بأن هناك مشكلات يعانى منها التعليم العام فى مصر والعالم العربي ، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات مثل (دراسة نادية يوسف جمال الدين وآخرون ٢٠١٥) ودراسة (محمد بن شحات الخطيب ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م) ودارسة (حسن حسين البيلاوى وآخرون ٢٠١٣) ودراسة (وفاء عبد الفتاح محمود إبراهيم ٢٠٠٩) ودراسة (بلقيس غالب الشرعى ٢٠٠٧) ودراسة (عبد العظيم عثمان احمد الأمام ٢٠١٠) والتى تناولت المشكلات التى تعانى منها مدارس التعليم العام .

وفي ظل هذه المشكلات بات واضحا أن المشاركة المجتمعية في التعليم أصبحت ضرورة استراتيجية حتى يستطيع التعليم أن يحقق أهداف وطموحات مجتمعنا، كما يجب أن يستفيد من خدمات المجتمع المادية والبشرية، في حل مشكلاته وتطويره.

ولكن تشير العديد من المؤتمرات والأدبيات والدراسات المصرية إلي ضعف المشاركة المجتمعية في تحسين وتطوير التعليم حيث أشار مؤتمر (إصلاح التعليم في مصر ٢٠٠٥) إلي ضعف المشاركة المجتمعية الفعلية في التعليم المصري(١١)

كما أشارت العديد من نتائج الدراسات إلي ضعف فاعليه المشاركة المجتمعية في تحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع مثل دراسة (هايدي مصطفى سيد ٢٠١٨) ، ودراسة (أحمد عبدالمعبود أبو زيد شطا ٢٠١٦) ودراسة (محمد الأمين محمد يوسف٢٠١٥) ، ودراسة (حسن حسين البيلاوى وآخرون ٢٠١٣) ، ودراسة (وفاء عبد الفتاح محمود إبراهيم ٢٠٠٩) كما أشارت إلي العديد من المعوقات منها :

- وجود الكثير من المعوقات الي تحول دون قيام مجالس الآباء والمعلمين بدورها لعدم وعيها بالأهداف والاختصاصات، وضعف إقبال أولياء الأمور على المشاركة فى أعمال هذه المجالس، ووجود فجوة عميقة بن المدرسة والمجتمع المحلي.
- قصور المشاركة المجتمعية في التعليم العام بمصر بسبب عدم توافر الوعي الازم لدى أولياء الأمور بالمشاركة في التعليم.
- ضعف ثقافة العمل الاجتماعي وعدم وضوح رسالة التعليم عند معظم القيادات المجتمعية والمؤسسات الاقتصادية
- انخفاض المردود من المشاركة مقارنة بتكلفته
- قلة الوعي بثقافة المشاركة المجتمعية في مجال التعليم، والكثافة الطلابية
- تقصر الإدارات المدرسية تعاملها في نطاق عملها مع مجلس الاباء فقط وتهمل دور منظمات المجتمع الأخري في دعم العملية التعليمية وتطويرها.
- تأخر دور المنظمات فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية ، وتأخر دورها فيما يتعلق بالمنظمات المحيطة وخاصة المدارس ، وأن المنظمات لا تقيس رضا المستفيدين ولا تسهم فى تطوير المدخلات التعليمية أو خدمة المدارس المحيطة أو الشراكة مع المنظمات ذات طبيعة العمل المتقاربة .
- وجود قصور فى جانب التعاون بين المدرسة والمجتمع ، واهمال المشاركة المجتمعية بالمدارس الحكومية العادية .

ونتيجة لجوانب القصور وضعف المشاركة المجتمعية في التعليم ، جاءت العديد من الدراسات بتوصيات من أجل تفعيل المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم خاصة في ظل ضعف الموارد الحالية الحكومية ، والتوصية بالتحول من فكرة التعليم مسئولية الحكومة إلي فكرة قومية التعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم وتحسين جودته وتشجيع القطاع الخاص علي توظيف إمكاناته في تمويل التعليم وتشجيع المبادرات الفردية ، والعمل التطوعي الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة والمنظمة.

كما يوصي "التقرير العالمي لرصد التعليم "المساءلة في مجال التعليم :الوفاء بتعهداتنا" ٨/٢٠١٧ " بالمشاركة الفاعلة للأطراف الفاعلة المعنية بالنظم التعليمية " ينبغي علي الحكومات أن تهيئ حيزا من أجل مشاركة هادفة وتمثيلية لجميع الأطراف المعنية في سبيل بناء وترسيخ الثقة والفهم المشترك لمسؤوليات كل منها بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في مجال التعليم – ويشمل ذلك جميع المستويات والإدارات الحكومية، والسلطات التشريعية والقضائية، والمؤسسات المستقلة، والمدارس، والمعلمين، وأولياء الأمور، والطلاب، والمجتمع المدني، ونقابات المعلمين، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية"[١٢] .

لذا أصبح من الضروري أن تكون للمشاركة المجتمعية دور فاعل فى حل مشكلات التعليم وتحسين جودتة وتنمية المجتمع خاصة فى ظل عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها المادية والبشرية تجاه التعليم وعلى هذا الأساس تتضح مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسي التالي

كيف يمكن تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :-

١-ما مفهوم المشاركة المجتمعية وأهدافها وأهميتها ؟

٢-ما التحديات والمعوقات أمام المشاركة المجتمعية الفعالة وكيفية مواجهتها ؟

٣-ما التجارب العالمية فى مجال المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع؟

٤-ما آليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية ؟

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية :

١-توضيح مفهوم المشاركة المجتمعية وأهدافها وأهميتها .

٢-الوقوف على التحديات والمعوقات أمام المشاركة المجتمعية الفعالة ومواجهتها .

٣-التعرف على بعض التجارب العالمية فى مجال المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع .

٤-وضع آليات لتفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية .

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث لأمور منها :

١-أهمية موضوع المشاركة المجتمعية ودورها فى تحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى ظل التحديات المعاصرة .

٢-اهتمام الدولة بمؤسساتها المختلفة ومنها وزارة التربية والتعليم بالمشاركة المجتمعية فى التعليم كقوة فعالة فى تحسين جودته .

٣-قد تفيد نتائج هذا البحث القائمون على تنفيذ مشروع الجودة والاعتماد والقيادات التعليمية والمجتمع المحلي .

٤-أن المشاركة المجتمعية لرجال الأعمال واجب قومى ولاشك أن قطاع التعليم من أبرز القطاعات التى يمكن من خلالها المساهمة فى تحسني جودته ، ومواجهه الزيادة السكانية المضطردة التي ستصل بعدد السكان مصر إلى ١٠٤ مليون نسمة عام ٢٠١٨ ما لم تنخفض معدلات الزيادة الحالية .

٥-العمل على إصلاح مدارس التعليم العام وتجويدها من خلال توسيع نطاق المشاركة المجتمعية ، وتدعيم مبدأ الديمقراطية فى التعليم .

منهج البحث

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلي كمنهج علمى يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة وذلك فى جمع البيانات والمعلومات عن مفهوم المشاركة المجتمعية فى التعليم وأهميتها ودوافعها وخصائصها ، وكذلك فى التعرف على بعض الخبرات الدولية فى هذا المجال والاستفادة منها فى وضع آليات لتفعيل المشاركة المجتمعية بين المنزل والمدرسة والمجتمع المحلي لتحقيق جودة التعليم وتنمية المجتمع .

مصطلحات البحث

من أهم المصطلحات المستخدمة فى هذه الدراسة ما يلي :

(١) تفعيل Activation

جاء فى معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربى أن كلمة (تفعيل) اسم ومصدرها فعل ومعنى تفعيل الشئ (زيادة أنشطته وتقويته وتنفيذه) وتفعيل الأمر (أى جعله فاعلا وواقعيا)[١٣]

(٢) المشاركة المجمعية Societalal Participation

أولا : المعنى اللغوي : جاء فى مختار الصحاح كلمة (شاركه) أى صار شريكه ، واشتركا فى كذا أو تشاركا والشريك هو (مشاركة غيره فى شئ ما) (١٤)

وفى اللغة الانجليزية يعرف (كينج King) المشاركة Participation بأنها (مصالح مشتركة أو علاقات تعاقدية مبنية على اتفاقيات متبادلة استجابة للأولويات المتعلقة بالتنمية مع تحقيق مبدأ الشفافية Transparency والمحاسبية Accountability والتنسيق بين جميع المشاركين فى عملية التنمية .

فهى تعنى مشاركة ومرادفتها Taking Part أى يكون له دور أو نصيب أو جزء أو قسم أو حصة . (١٥)

ثانيا : المعنى الاصطلاحي :

يقصد بالمشاركة المجتمعية مشاركة فئات المجتمع المختلفة (أولياء الأمور ، والمجتمع المدني والعلماء والإعلاميون ... إلخ) فى بناء المعرفة ، واثراء المنهج (منهج التعليم داخل المدرسة وخارجها) كما تعنى أيضا رغبة المجتمع واستعداده فى المشاركة الفعالة فى جهود تحسين التعليم وزيادة فعالية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية .

كما يقصد أيضا بالمشاركة المجتمعية (تلك الجهود التي تبذلها المدرسة والقائمون على إدارتها فى التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالمدرسة والعملية التعليمية (أولياء الأمور والأطراف الخارجية) وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية والتى تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم كمؤسسة وكعمليات مترابطة واجراءات بغرض تفعيل الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية فى المجتمع ، كما أنها عملية من خلالها يلعب الفرد دورا أساسيا فى الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعة أو يكون لدية الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف) (١٦)

(٣) التعليم العام

عددت المادة (١) من قانون التعليم المصري الحالي قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ التعليم العام بأنه التعليم قبل الجامعي والذي يهدف إلى تكوين الدارس تكوينا ثقافيا وعلميا وقوميا على مستويات متتالية ، من النواحي الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية ، بقصد إعداد الإنسان المصري المؤمن بربة ووطنه ويقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التى تحقق إنسانيته وكرامته وقدراته على تحقيق هدفه والإسهام بكفاءة فى عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات ، أو لموصلة التعليم العالي والجامعي ، من أجل تنمية المجمع وتحقيق رخائه وتقدمة . (١٧)

(٤) تنمية المجتمع Community Development :

المجتمع المحيط بالمدرسة هو كافة الجهات الحكومية والأهلية والأفراد الذين يحيطون بالمدرسة ويمكن أن يقدموا لها الدم سواء كان ماديا أو عينيا ، أو بشريا ، كما لا تقتصر العلاقة على الحصول على الدعم من هذه الجهات ، وانما تمتد لتقديم الدعم من المدرسة لهم أيضا لتصبح العلاقة تبادلية . (١٨)

ومفهوم التنمية لم يعد مقصورا على النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى دخل المواطن ، بل يتضمن الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ، كما برز خلال التسعينات مفهوم التنمية البشرية باعتبار الإنسان محور التنمية ، ثم اتسع مرة أخرى ليسجل التنمية بمفهومها الإنساني الشامل كحق من حقوق الإنسان ، والحق فى الحرية والعدل والمساواة ، وهى شروط تعزز الخيارات الإنسانية لنجاح عملية التنمية فى تحقيق أهدافها .

وتنمية المجتمع هو مصطلح عام يطلق على ممارسات النشطاء المدنيين والمواطنين المعنيين والمهنيين والتى تهدف إلى بناء مجتمعات محلية أقوى وأكثر قدرة على المقاومة .

وتوجد تعريفات كثيرة لتنمية المجتمع منها :

تعريف تقرير "تحديات تنمية المجتمع" Community Development Challenge" الذي تصدره كبرى المنظمات البريطاني فى المجال منها "مؤسسو الاتحاد " (Foundation Builders) ومؤسسة تنمية المجتمع (community Development Foundation) ، وبورصة تنمية المجتمع (community Development Exchange) واتحاد تعلم تنمية المجتمع (Foundation For Community Development learning) تنمية المجتمع بأنها : " مجموعة من القيم والممارسات التى تلعب دورا خاصا فى التغلب على الفقر والعوز ، وربط أواصر المجتمع على المستوى الشعبى وتعميق الديمقراطية . وهناك تخصص تنمية المجتمع تعرفه المعايير المهنية الوطنية ، ومجموعة من النظريات والخبرات التى تعود إلى أفضل جزء فى القرن ، وهناك مواطنون نشطون يستخدمون تقنيات تنمية المجتمع من منطلق تطوعى ، وهناك أيضا تخصصات أخرى ووكالات تستخدم منهج تنمية المجمع أو جوانب منه " (١٩)

(٥) جودة التعليم Quality of Education

جودة التعليم يقصد بها (مجموعة المعايير والإجراءات والقرارات التى يهدف تنفيذها إلى تحسين البيئة التعليمية بحيث تشمل هذه المعايير المؤسسات التعليمية بأطرها وأشكالها المختلفة ، والهيئة التدريسية والإدارية وأحوال الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة بالمنظومة التعليمية). (٢٠)

الدراسات السابقة :

حظيت المشاركة المجتمعية باهتمام كثير من الباحثين فى معظم دول العالم المتقدم منها والنامى ، وذلك لصلتها المباشرة بعملية التنمية فى مجالات الحياة المختلفة ، فالحديث عن التنمية لا يمكن أن يتم بمعزل عن المشاركة المجتمعية التي يفترض أن يدفعها حب العمل من أجل المصلحة العامة ، وتأتي صورها بالمشاركة بالمال والجهد والوقت ، وكذلك المشاركة بالرأي والمشورة وغيرها ، ومن ثم فإن عرض جهود السابقين من الباحثين المرتبطة دراستهم وبحوثهم بموضوع الدراسة الحالية تعود بالفائدة العملية عليها .

وسوف نعرض للدراسات والبحوث التى تعرضت لجانب أو لآخر من جوانب موضوع الدراسة الحالية ، وقد تم اختيار الدراسات التى تفيد الدراسة الحالية وترتبط بشكل كبير بموضعها، وتم ترتيبها تنازليا من الأحدث إلى الأقدم وفقا للعرض الآتي :-

أولا : الدراسات العربية

(١) دراسة " هايدي مصطفى سيد" (٢٠١٨) بعنوان " تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر "[٢١]

هدفت الدراسة إلي التعرف علي واقع المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي العام،وكذلك التعرف علي أهم التغيرات المجتمعية المعاصرة علي التعليم الثانوي العام،بالإضافة إلي أهم معوقات المشاركة المجتمعية بتلك الصلة ، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الثانوي .

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج من أهمها، ضعف ثقافة العمل الاجتماعي وعدم وضوح رسالة التعليم الثانوي عند معظم القيادات المجتمعية والمؤسسات الاقتصادية وانخفاض المردود من المشاركة مقارنة بتكلفته

(٢) دراسة" أحمد عبدالمعبود أبو زيد شطا" (٢٠١٦) بعنوان" المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم : دراسة ميدانية بمحافظة دمياط "[٢٢]

يهدف البحث إلى التعرف على واقع تفعيل المشاركة المجتمعية في مجالاتها المختلفة بالمدارس الثانوية، والمعوقات الي قد تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية على الوجه المطلوب للوصول لعدد من التوصيات المقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:-

واقع تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية في مجالات :الشراكة مع الأسرة، وخدمة المجتمع، وتعبئة موارد المجتمع المحلي، والعلاقات العامة والاتصال بالمجتمع جاء بدرجة متوسطة،بينما جاء فى مجال :العمل التطوعي بدرجة متدنية.

وجود العديد من المعوقات الى تؤثر على تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية بدرجة مرتفعة، والتي أهمها :قلة الوعي بثقافة المشاركة المجتمعية في مجال التعليم، والكثافة الطلابية، وفي ضوء نتائج البحث وما قدمته العينة من مقترحات فقد ختم البحث بتقديم عدد من التوصيات لتفعيل المجالات المختلفة للمشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم.

(٣) دراسة " محمد الأمين محمد يوسف" (٢٠١٥) بعنوان " دور المشاركة المجتمعية في تطوير العملية التعليمية" [٢٣]

تتمثل مشكلة البحث في ضعف المشاركة المجتمعية في عملية تطوير التعليم، مع قصور المجهودات الرسمية وضعفها عن الإيفاء بالالتزامات اللازمة.

ويستهدف البحث إلي تقدير حجم المشاركة المجتمعية في مدينة الدويم في السودان وحصر أنماطها وتحديد نقاط الضعف .

وتوصل البحث إلي نتائج أهمها،أن الإدارات المدرسية تحصر تعاملها في نطاق عملها مع مجلس الاباء فقط وتهمل دور منظمات المجتمع الأخري في دعم العملية التعليمية وتطويرها. وقدم البحث عدة توصيات منها،تعديل اللوائح لتوسيع صلاحيات مجالس الأباء وعمل سجل بكل المنظمات العاملة في محيط المدرسة والتواصل معها، وكذلك تخصيص يوم للمجتمع شهريا في كل مدرسة.

(٤) دراسة " نادية يوسف جمال الدين وآخرون" (٢٠١٥) بعنوان "المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد" . [٢٤]

استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم التحديات العالمية والمحلية التى طرأت على المجتمع وأثرت على التعليم وأدت إلى ضرورة المشاركة المجتمعية فى العملية التعليمية ، وتوضيح أهداف المشاركة المجتمعية ومبادئها فى تطوير وتحسين التعليم وتعريف ماهية مدارس الفصل الواحد وفلسفتها والمشكلات التى تتعرض لها .

وتوصلت الدراسة إلى أهمية المشاركة المجتمعية وضرورة توعية المجتمع بما تقوم به مدارس الفصل الواحد ومشاركتهم فى حل مشكلات هذه المدارس لما لها من أهمية فى تعليم الفتيات وأصبح الآن أيضا يلتحق بها الذكور فى بعض منها .

وأن للمشاركة المجتمعية دور فى المساهمة فى حل المشكلات والتغلب على المعوقات التى تحول دون أداء المدرسة لبعض برامجها التربوية كما أنها توفر مصادر تمويلية إضافية تستخدم فى تجويد العملية التعليمية لمدارس الفصل الواحد والمساهمة فى تمويل التعليم وبناء مدارس الفصل الواحد وتجهيزها .

(٥) دراسة " محمد بن شحات الخطيب (١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م) بعنوان (الشراكة بين المدرسة والمجتمع مفهوم، أسسها ، سبل تنظيمها برنامج مقترح بجميع خريجى مدارس طيبة الثانوية بالمدينة المنورة)[٢٥] .

أوضحت هذه الدراسة أن مفهوم الشراكة المجتمعية فى العمل المدرسي يقوم على مبدأ الشفافية والمحاسبية والتنسيق والتعاقد ، وتتضمن هذه المبادئ العديد من الالتزامات بين الأطراف المتشاركة ، وأن المشاركة المجتمعية فى العمل المدرسي تتضمن أشكالا وأنواعا متعددة من الأنشطة فى العمل التى تعتمد على التعاون التلقائي بين المشاركين وعلى العمل المشترك بهدف الارتقاء بمستوى المخرجات التعليمية ، وتستمد معناها من الممارسة والتطبيق ، وهى بمثابة أسلوب اجتماعي للعمل من أجل التطوير أو التغيير الايجابي .

وتوصلت الدراسة إلى أن عوامل نجاح الشراكة المدرسية المجتمعية هى (الانفتاح على العالم الخارجي "مدى شفافية نظام المدرسة وترحيبه بنظرة شركاء آخرين وانخراطهم فية " والانفتاح على الأفكار الجديدة ، وذلك من مستويات وأطراف آخري فى النظام ومدى قابلية النظام والمدرسة من حيث تشجيع التدفق الحر للمعلومات ، والإصغاء للأفكار الجديدة ، ولآراء الناس وحاجاتهم ، والانفتاح على التجديد والتغيير .

(٦) دراسة عبير عبد القادر مهنا (١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤) بعنوان (تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية فى مدارس وكالة الغوث الدولية فى محافظات غزة فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة)[٢٦]

استهدفت هذه الدراسة التعرف على درجة تقدير مديري مدارس وكالة الغوث فى محافظات غزة لواقع المشاركة المجتمعية ، وبيان الفروق فى مستوى تقدير مديري مدارس وكالة الغوث الدولية فى محافظات غزة لواقع المشاركة المجتمعية والتى تعزى لمتغير (الجنس – المرحلة التعليمية – المنطقة التعليمية) والتعرف على الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال المشاركة المجتمعية فى التعليم ووضع تصور مستقبلي لتفعيل المشاركة المجتمعية فى مدارس وكالة الغوث الدولية فى محافظات غزة فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة .

وتوصلت الدراسة إلي أن تقديرات مديري مدارس وكالة الغوث لواقع المشاركة المجتمعية بلغت (٦٥.٨٠%) وهى درجة متوسطة وانه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس (ذكر أو أنثي) فى المجال الأول والثاني والثالث باستثناء المجال الرابع والخامس توجد فروق لصالح الذكور ، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير المرحلة التعليمية فى كل المجالات ما عدا المجال الخامس حيث توجد فروق لصالح المرحلة الإعدادية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المنطقة التعليمية فى المجالات الثاني والثالث والرابع ، ووجود فروق فى المجال الأول لصالح منطقة شمال غزة والمجال الخامس لصالح منقطتى الوسط وخان يونس .

وأوصت الدراسة بضرورة صياغة رؤية ورسالة وفلسفة وسياسات واستراتيجيات وأهداف ومعايير واضحة للمشاركة المجتمعية فى المدارس من قبل وكالة الغوث الدولية بغزة ، وقيام النظام التربوي بغرس مفهوم التعليم مسئولية الجميع ، وتبنى سياسة الإدارة اللامركزية فى مجال المشاركة المجتمعية والتواصل مع المجتمع المحلي ، والتركيز على المشاركة المدرسية فى المجتمع المحلي.

(٧) دراسة حسن حسين البيلاوى وآخرون (٢٠١٣) بعنوان " دعم المشاركة المجتمعية فى التعليم فى مصر من خلال دراسة واقع وامكانات منظمات المجتمع المدني "[٢٧]

إستهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال التعليم ، وقدرتها على إدارة مشروعات رياض الأطفال والتعليم المجتمعي ، من خلال تحليل وضع هذه المنظمات ودراسة احتياجاتها ، وبناء معايير لجودة منظمات المجتمع المدني ، ووضع خطة تنفيذية للتدخلات الإستراتيجية المستقبلية ، تتيح استكمال تنفيذ أهداف الخطة الإستراتيجية المصرية لإصلاح التعليم قبل الجامعي للمشاركة المجتمعية فى التعليم .

وتوصلت الدراسة إلى تأخر دور المنظمات فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية ، وتأخر دورها فيما يتعلق بالمنظمات المحيطة وخاصة المدارس ، وأن المنظمات لا تقيس رضا المستفيدين ولا تسهم فى تطوير المدخلات التعليمية أو خدمة المدارس المحيطة أو الشراكة مع المنظمات ذات طبيعة العمل المتقاربة .

وأوصت الدراسة بضرورة مساهمة المشاركة المجتمعية فى جهود تحسين التعليم وتطويره لأنه لا يمكن أن يحقق التعليم التميز للجميع فى ظل الموارد الحالية أو الموارد الحكومية الإ بمشاركة مجتمعية حقيقية لا تكتفى فقط فى المساهمة بالموارد ، ولكنها تتعدى ذلك إلى صياغ الفكر وتشكيل الثقافة المجتمعية التى يمكن أن تسمح بتحقيق التعليم للتميز .

(٨) دراسة شيرويت محمود محمد أبو عوض جوان (٢٠١٣) بعنوان " واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد "[٢٨]

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مفهوم المشاركة المجتمعية فى التعليم قبل الجامعي وملامحها الأساسية ، والسعى إلى دعوة قطاع الأعمال للمشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم قبل الجامعي من خلال تفعيل دور المشاركة المجتمعية فى الإشراف والرقابة على جودة التعليم للمساهمة بتخريج طلاب قادرون على النجاح ، وتضافر جهود القطاعات للنهوض بالتعليم .

وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الخدمة التعليمية بسبب زيادة كثافة الفصول وعدم كفاية هيئة التدريس بالنسبة للفصول وأعداد الطلاب وعجز نظام التعليم عن تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم كما ونوعا من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية آخري .

وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها التحول من فكرة التعليم مسئولية الحكومة إلى فكرة قومية للتعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص فى تطوير التعليم وتحسين جودته ، وتشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكاناته فى تمويل التعليم وتشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعى الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة والمنظمة .

وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها التحول من فكرة التعليم مسئولية الحكومة إلي فكرة قومية التعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم وتحسين جودته وتشجيع القطاع الخاص علي توظيف إمكاناته في تمويل التعليم وتشجيع المبادرات الفردية ، والعمل التطوعي الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة والمنظمة.

(٩) دراسة عبد العظيم عثمان أحمد الإمام ، (٢٠١٠) بعنوان " دور المشاركة الشعبية فى التنمية المستدامة فى المجتمعات المحلية الريفية فى أفريقيا " [٢٩]

استهدفت هذه الدراسة إبراز أهمية دور المشاركة الشعبية فى التنمية المستدامة فى المجتمعات الريفية فى الدول النامية ، وابراز مفهوم المشاركة الشعبية من منظور إسلامي ، وكذا توضيح الفئات المعنية بالمشاركة وأهداف المشاركة وأثرها فى إنجاح التنمية المستدامة وتوضيح مضامين المشاركة كما أظهرت الدراسة أنواع المشاركة ومبرراتها وضرورتها وأخيرا تقديم أربع تجارب عالمية فى الدول النامية للتنمية المحلية بالمشاركة وهى (سيرالانكا – وزامبيا – وغانا – والسودان) .

وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية المحلية سوف تظل هدفا وغاية تسعى الدولة والمجتمع المحلي إلى تحقيقها والعمل على ديمومتها كما أن هذه التنمية لا يكتب لها النجاح بدون مشاركة المواطنين وأن عرض التجارب العالمية ونجاحات التنمية فيها ، يعطى فرصة للوقوف عليها وأخذ الايجابيات التى تحققت فيها .

(١٠) دراسة وفاء عبد الفتاح محمود إبراهيم (٢٠٠٩) بعنوان "المشاركة المجتمعية فى تطوير التعليم قبل الجامعي فى محافظة القليوبية "[٣٠]

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم قضايا التعليم التى يمكن للمشاركة المجتمعية الإسهام فى معالجتها ، والكشف عن واقع المشاركة المجتمعية فى تطوير التعليم قبل الجامعي فى محافظة القليوبية وأهم المعوقات التى يواجهها ، ووضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية فى تطوير التعليم قبل الجامعي فى محافظة القليوبية .

وتوصلت الدراسة إلى نجاح المشاركة المجتمعية بمدارس التميز المدرسي فى بعض المجالات ، ووجود قصور فى جانب التعاون بين المدرسة والمجتمع ، واهمال المشاركة المجتمعية بالمدارس الحكومية العادية .

(١١) دراسة بلقيس غالب الشرعى (٢٠٠٧) بعنوان " دور المشاركة المجتمعية فى الإصلاح المدرسي " دراسة تحليلية[٣١]

استهدفت هذه الدراسة إبراز أهمية دور المشاركة المجتمعية بمختلف مؤسساتها ومنظماتها وافرادها فى الإصلاح المدرسي وارتباطها بالتطورات لمعاصرة والتوجه العالمي الجديد حول مفهوم (التعليم للجميع) ودعم المجتمع لهذا الاتجاه ، إضافة إلى الوقوف على التحديات التى تواجهها المدرسة وآليات التعاون لتفعيل العلاقة والشراكة بين المجتمع والمدرسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المجتمع المحلي ممثلا فى الأفراد (خبراء ومختصين وقادة مجتمع ، ومنظمات وجمعيات أهلية يمكن أن يقدموا خبراتهم فى مجال التربية والاقتصاد والفنون والآداب والعلوم وتوظيفها فى الانتفاع بآرائهم ومقترحاتهم فى سبيل النهوض برسالة المدرسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية ، وذلك عن طريق (تقديم المقترحات المتعلقة بالتطورات المعاصرة من ثورة معرفية وتكنولوجية ، والدورات التدريبية لتنمية العاملين بالمدرسة وايجاد الحلول للمشكلات التى تواجهها المدرسة ومساعدة المدرسة فى تطوير خدماتها الداخلية للطلاب والخارجية لأولياء الأمور .

وأوصت الدراسة بأنه على النظام التربوي غرس مفهوم " التعليم مسئولية الجميع " مع عدم انفراد طرف دون الآخر لأنه عمل تكاملي يشارك الجميع فى تحمل المسئوولية ، وتشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعى الهادف الذى يضمن المشاركة الفاعلة والمنظمة ، وتشجيع القطاع غير الحكومى (الأهلي) ومنظمات المجتمع المدنى على تقديم الدعم المادى والمعنوي ، وتفعيل أدوار كل من الأسرة والمدرسة " كمنظومة تعليمية متكاملة " فى بيئة اجتماعية وثقافية موحدة لها أهدافها المشتركة .

(١٢) دراسة (رشيدة السيد أحمد الطاهر) ،(٢٠٠٧) بعنوان " التخطيط للتكامل بين الوحدات المستحدثة بالمدارس فى ضوء المشاركة المجتمعية بمصر تصور مقترح"[٣٢]

استهدفت هذه الدراسة توضيح مفهوم المشاركة المجتمعية وأهدافها وأهميتها فى تطوير وتحسين جودة التعليم ، والقاء الضوء على الوحدات المستحدثة بالمدارس من حيث (فلسفتها وأسلوب عملها والدور الذي تقوم به ، وتقسيم أهداف كل وحدة ومعرفة أوجه القصور التى تواجهها وكيفية حلها بواسطة التكامل مع باقى الوحدات بالمدرسة "،ثم وضع تصور مقترح يحقق ربط الوحدات المستحدثة داخل المدارس بالمجتمع المحيط بها فى مشاركة مجتمعية فاعلة.

وتوصلت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الوحدات المستحدثة داخل المدارس كآليات المشاركة المجتمعية ، كما تبين وجود العديد من الجوانب التى يمكن أن تتعاون فيها هذه الوحدات لتحقيق الأهداف المرجوة منها ، ووضعت الدراسة تصور مقترح لتحقيق التكامل بين الوحدات المستحدثة داخل المدارس فى ضوء المشاركة المجتمعية بحيث يراعى سلبيات كل وحدة واحتياجاتها وسبل تفعيلها واعتبار ذلك هدفا استراتيجيا يمكن تحقيقة على المدى البعيد باستخدام التخطيط الاستراتيجي .

(١٣) دراسة المتولي إسماعيل بدير (٢٠٠٥) بعنوان " المشاركة المجتمعية فى التعليم : دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية[٣٣]

استهدفت هذه الدراسة توضيح المشاركة المجتمعية فى التعليم (ماهيتها – أهميتها – دوافعها – علاقتها بالمعايير القومية للتعليم ، والتعرف على بعض الخبرات والتجارب العالمية والمحلية فى هذا المجال مثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والهند ونيوزيلاند والمكسيك وغيرها ، وتسليط الضوء على المدرسة التعاونية كنموذج ناجح للمشاركة المجتمعية ، والكشف عن بعض المعوقات التى قد تحول دون تطبيق المشاركة المجتمعية .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك جوانب تميز مدرسة منار العلم التعاونية الخاصة بدكرنس محافظة الدقهلية فى مجال المشاركة المجتمعية تتمثل فى تقديم خدمة تعليمية متميزة ، فالعملية التعليمية تتم داخل المدرسة دون اللجوء للدروس الخصوصية والتى يستعاض عنها بمجموعات التقوية الفعلية وليست الشكلية ، وأنها مدرسة غير ربحية بدليل أنها لا تجمع آية تبرعات ، كما إنها تخرج تلميذ قادر على مواصلة التعليم فى المراحل الأعلي ، وقادر على مواجهه المستحدثات العالية ، وأن المدرسة تطبق معظم مبادئ الجودة الشاملة كالعمل بروح الفريق والمحاسبية .

وأوصت الدراسة بنشر ثقافة المشاركة المجتمعية بني التربويين والعاملين فى الحقل التعليمي والمجتمع بأسرة لضمان تقبلهم ومساندتهم للتطوير والتغيير ، واتباع نظم إدارته حديثة تقوم على اللامركزية ، والتوسع فى تعميم هذا النموذج من خلال خطة إستراتيجية .

ثانيا : الدراسات الأجنبية

(١) دراسة برادهان وآخرون Pradhan & Others (2011) بعنوان "تحسين نوعية التعليم من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية : النتائج من التجربة الميدانية العشوائية فى اندونيسيا"[٣٤]

استهدفت الدراسة بيان أثر أربعة عوامل مختلفة تعمل على تقوية اللجان المدرسية وهى (منحة مالية ، وتدريب أعضاء اللجان المدرسية ، وانتخابات ديمقراطية لأعضاء اللجان المدرسية ، وتسهيل التعاون بين اللجان المدرسية ومجلس القرية) وبالتالي يتم تحسين المخرجات التعليمية فى المدارس الحكومية الابتدائية فى اندونيسيا .

واستخدم الباحثون المنهج التجريبي فتم اختيار (٥٢٠) مدرسة بطريقة عشوائية من (٤٤) مقاطعة جزئية من مقاطعتي بوجيكارتا وجافا الأندونيسيتن ، وتم تقسيم المدارس إلي (١٢) مجموعة تجريبية ومجموعة واحدة ضابطة ، وقد تلقت كل مجموعة منحة مالية بالإضافة إلى عامل أو عاملين من العوامل الأربعة الخريى لمد سنتين متتاليتين واستخدم الباحثون اختبارات تحصيلية فى كل من الرياضيات واللغة المحلية ، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية فى تحليل النتائج .

وتوصلت الدراسة إلى أن التعاون بين اللجان المدرسية ومجلس القرية انعكس على تحصيل الطلاب وعمل على زيادته بشكل كبير خاصة إذا اقترن بوجود انتخابات ديمقراطية لأعضاء اللجان المدرسية .

وأوصت الدراسة بالعمل على وجود انتخابات ديمقراطية دائما عند تحديد أعضاء اللجان المدرسية .

(٢) دراسة كوان وكوفي Quan & Kofi (2007) بعنوان " دور الهيئات المحلية ومجالس المدرسة فى تحسين الأداء المدرسي فى المناطق الريفية فى تايونغ فى جنوب أفريقيا"[٣٥]

استهدفت الدراسة التعرف على دور الهيئات المحلية ومجالس المدرسة فى تحسين الأداء المدرسي فى المناطق الريفية فى تايونغ فى جنوب أفريقيا ، والتى نص عليها القانون المعمول به فى جنوب أفريقيا والذي وضع عام ١٩٩٦ حيث تشكل رابطات للمعلمين والطلاب فى المدارس وتكون مع هيئات الإدارة وأعضاء مجلس الآباء المنتخبين وقياس أداء هذه المجالس والهيئات للمهمات الموكلة إليها ، ودورها فى تحسين الأداء المدرسي فى المناطق الريفية ، وتكونت عينة الدراسة من ثلاث مدارس واختيرت بطريقة قصدية ، واستخدم الباحثان المقابلات كأداة للدراسة وكانت مع الهيئات والمجالس المدرسية .

وتوصلت الدراسية إلى أن أعضاء المجتمع المحلي يعتبرون أنفسهم شركاء مع المربين فى التعليم وتحسين أداء المتعلم ، وتقاسموا المسئولية مع المدرسة فى الحفاظ على العملية التعليمية ، وأن أفراد المجتمع يقرون بأنه لابد من تمكين المعلمين ومديرى المدارس من أداء مهماتهم ومساعدتهم على تحقيق ذلك من خلال مساندتهم فى ذلك ووضع الضوابط للمحافظة عليهم .

وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من البحوث وخاصة على تمثيل المجتمع المحلي ، ومشاركته فى تحسين التعليم

(٣) دراسة جويس إبيستين Joyce I., Epstain (2002) بعنوان "المدرسة والأسرة والشراكة المجتمعية . إعداد المدرسة وتحسين المدارس " [٣٦]

اهتمت هذه الدراسة بعرض كيف يتمكن المدرسون والمديرون من صنع علاقة إيجابية وشراكة منتجة مع الأسر والمجتمعات ، ورأت أن ذلك يتحقق عن طريق مشاركة الوالدين ، وقيادة الوكالات التربوية للمشاركة ، ووجود قوانين تنظم مشاركة المدارس ، وتقييم المديرين والوالدين للمعلمين ، وأن تفعيل ذلك إنما يتم عن طريق بعض الممارسات العملية مثل إشراك المعلمون الوالدين فى العمل المدرسي والواجب المنزلي وتنظيم المتطوعين المنتجين .

وأوصت الدراسة بزيارة المشاركة المجتمعية فى المدارس لما لها من تأثير إيجابى على التلاميذ والمدرسين والمجتمع .

تعليق على الدراسات السابقة :

من العرض السابق يتضح أن كل دراسة من الدراسات السابقة تناولت المشاركة المجتمعية بصفة عامة إلا أن الدراسة الحالية انفردت بدراسة المشاركة المجتمعية وعلاقتها بتحسين جودة التعليم الأساسي وتنمية المجتمع من خلال تقديم آليات لتفعيل المشاركة المجتمعية فى تحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية ، وعلية جاءت هذه الدراسة مختلفة عن الدراسات السابقة ، ومع ذلك فقد افادت منها فى التنظير لمفهوم المشاركة المجتمعية وبعض الخبرات العالمية فى هذا المجال .

خطة البحث :

يتضمن السير فى البحث الخطوات التالية :

المحور الأول : المشاركة المجتمعية فى التعليم (مفهومها – أهدافها – أهميتها – التحديات والمعوقات التى تواجهها وتقديم بعض الحلول لمواجهتها) .

المحور الثاني : الخبرات الدولية فى مجال المشاركة المجتمعية فى التعليم .

المحور الثالث : آليات تفعيل المشاركة المجتمعية بين المنزل والمدرسة والمجتمع المحلي فى ضوء الخبرات الدولية فى مجال المشاركة فى التعليم .

المحور الأول : المشاركة المجتمعية فى التعليم

مفهومها :

المشاركة المجتمعية من الموضوعات الحديثة تسببا فى بعض الأوساط التربوية ، على الرغم من توفر عدد كاف من الأدبيات حول أهمية المشاركة المجتمعية فى العمل التربوي وضرورتها والزاميتها ، إلا أن حجم التجارب المحلية فى هذا السياق لازال ضئيلا ، وربما كانت المركزية فى إدارة العمل التربوي سببا فى هذه الضألة ، وربما كانت هناك أسباب ثقافية وتربوي وشخصية سببا فى هذه الضألة .

وللمشاركة المجتمعية دور أساسي فى عملية التنمية فى المجتمع فهى إحدى الركائز الأساسية التى تقوم عليها التنمية ، ولم يأن اهتمام المسئولين التربويين بالمشاركة المجتمعية فى التعليم من فراغ ، بل نتيجة لوعيهم الكامل بأهمية المشاركة المجتمعية فى تحقيق التنمية بصفة عامة ، وخاصة أن وزارة التربية والتعليم لا تستطيع أن تعمل بمفردها لتحقيق أهداف المجتمع ، وهذا ما يدعو المسؤولين عن رسم السياسات العمليات لتوجية الرأى العام لدعم التعليم .

وتعرف المشاركة المجتمعية بأ،ها " العملية التى من خلالها يكون للفرد دور فى الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعة وتكون له الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها وانجازها[٣٧] .

كما تعرف المشاركة المجتمعية بأنها " تلك الجهود التطوعية التلقائية التى يبذلها الأفراد للنهوض بمجتمعاتهم المحلية وهى بذلك مجهودات غير حكومية ، وهى بذلك تؤكد على أهمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والإخاء ، فالمشاركة المجتمعية تؤدى إلى تماسك المجتمع وتزيد من جوانب التعاون بين الأفراد والحكومة"(٣٨) .

كما تعرف المشاركة المجتمعية بأنها " الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعة سواء مادية أو عينية ، وهى مسئولية اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل أطراف المجتمع والتنسيق بينها من أجل تحقيق الصالح العام فى المجالات المختلفة فى المجتمع(٣٩) .

كما تعرف المشاركة المجتمعية بأنها " رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة فى جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية وزيادة اهتمام المجتمع المحلي نحو ملكية العملية التعليمية والمساهمة فيها ، فالمشاركة المجتمعية هى العملية التى من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع ليساهموا بالفكر ، والمشورة ، والموارد المادية والبشرية من أجل تطوير العملية التعليمية ، وهى الجهود التطوعية التى يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم وكذلك مؤسسات المجتمع المدني على أساس الشعور بالمسئولية الاجتماعية فى عمليات التخطيط ، واتخاذ القرار ، والتنفيذ ، والتقييم لعناصر العملية التعليمية " (٤٠).

ويقصد بالمشاركة المجتمعية فى مجال التعليم بأنها (الجهود التى تبذلها المدرسة والقائمون على إدارتها فى التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالمدرسة ، والعملية التعليمية ، وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية والتى تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم كمؤسسة وكعمليات مرابطة واجراءات بغرض تفعيل الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية فى المجتمع(٤١)

كما تعرف المشاركة المجتمعية فى التعليم بأنها " قيام تفاعل من الأفراد ومعايشة ظروف المجتمع بحكم الانتماء له واشباع الاحتياجات عن طريق التعاون بأساليب طوعية الأمر الذي ينتج عنه ، تقديم المساعدة للغير دون أن يطلب من الفرد ذلك ، الانضمام إلى منظمات المجتمع بطريقة اختيارية ، التضحية بالوقت والجهد أو المال فى سبيل حل مشكلات المجتمع ، إبداء الرأي لبعض الحلول الواقعة التى تتماشى مع إمكانيات المجتمع المحلي لحل مشكلاته(٤٢).

أهداف المشاركة المجتمعية :

أصبح ينظر إلى التفاعل الإيجابي بين المؤسسة التعليمية من ناحية ، وبين المجتمع المحلي بمؤسسات وافراده من ناحية أخرى ، بأنه السبيل لتكوين الشخصية المتكاملة للطالب من جميع جوانبها العقلية والمهاريه والوجدانية وتعددت آراء الباحثين حيال ما يمكن أن تحققة المشاركة المجتمعية فى التعليم من أهداف وهى :

١- توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتجويد التعليم ، كرد فعل طبيعى للحاجة إلى مدارس جديدة لتخفيف كثافة الفصول ، وادخال التكنولوجيا المعاصرة ، وتكوين الكفايات والمهارات العقلية والعملية لمعلمية .

٢- توفير التمويل الكافي لمدخلات النظام التعليمي – كتدريب وتأهيل المعلمين وبناء المناهج المتطورة ، وتطوير الإدارة المدرسية وتجويد نوعية الطلاب بغية إصلاحه وتطويره .

٣- توفير الدعم المالي والمادى للمدرسة بما يكفل تفعيل كافة أنشطتها ، ومن ثم الحد من بعض المشكلات التى يعانى منها الطلاب وتؤثر بدورها سلبا على أدائها الأكاديمي .

٤- يتحمل المجتمع المدني بمختلف تنظيماته وهيئاته ومؤسساته المسئولية كاملة فى مساندة ودعم المدارس لتحقيق الجودة النوعية للتعليم بها وتحسين جودة المنتج التعليمى أو الخريجى.

٥- تعليم التلاميذ طبقا لاحتياجات المجتمع وأولوياته ليصبحوا قوة منتجة فى المجتمع .

٦- تعميق روح التعاون بين الأطراف المشاركة فى إدارة التعليم سواء على المستوى الداخلي للنظام التعليمي أو على المستوى الخارجي فالتعليم بهم جميع فئات المجتمع ولخدمة المجتمع .

٧- انخفاض معدلات تسرب التلاميذ .

٨- المشاركة تنمى لدى الأفراد والمؤسسات قيم الانتماء والمسئولية الجماعية . (٤٣)

٩- إحداث نوع من التفاعل بين المؤسسة التعليمية والبيئة المحيطة بهدف المساهمة فى عملية التطوير الذي ننشده ، ولا يقف دور المشاركة المجتمعية عند مجرد المشاركة من الخارج أو ما يمكن تسميته المشاركة المجتمعية الظاهرية ، وانما يتعدى ذلك إلى المشاركة فى اتخاذ القرار والقيام بمراقبة العملية التعليمية والتخطيط لها وتفعيل مبدأ المحاسبية . (٤٤)

١٠- تعليم الطلاب ليصبحوا قوة منتجة فى المجتمع .

١١- تحمل مسؤولية مساعدة المعلمين على تحسين جودة المنتج التعليمي .

١٢- خلق شعور عام بأن المدارس تؤدى المهمة المنوطة بها فى خدمة المجتمع . (٤٥)

١٣- تحفز المشاركة أفراد المجتمع على المبادأة وفتح باب التعاون مع الجهات الرسمية ودعمها بالأفكار البناءة والصائبة . (٤٦)

ويمكن إيجاز القول بأن أهداف المشاركة المجتمعية وغايتها فى دعم ومساندة التعليم كمنظومة متكاملة لأن هذا الدعم وتلك المساندة تعتبر من المسئوليات المجتمعية تجاه التعليم ، ومما سبق يتبين أن أهداف المشاركة المجتمعية فى التعليم تتمركز حول التغلب على عقبات نقص الموارد المالية ، وتنمية المشاركة بين المدرسة والمجتمع المحلي ، وتحسين جودة المنتج التعليمي بما يضمن مخرجات متميزة للمؤسسات التعليمية قادرة على التعايش فى زمن العولمة والتطورات المتلاحقة والمستمرة ، والمشاركة تساعد التلاميذ أنفسهم على التكيف الاجتماعي مع المدرسة والمجتمع وتعمل على تنمية قدراتهم ومواهبهم الذاتية .

أهمية المشاركة المجتمعية

تعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التى يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به ، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا وذلك من خلال إسهام أبناء المجمع تطوعا فى جهود التنمية سواء بالرأى أو بالعمل أو بالتمويل ، وحث الآخرين على المشاركة ، وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلي تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه ، لذلك فترجع أهمية المشاركة المجتمعية إلى الآتي : (٤٧)

١- تساهم المشاركة المجتمعية مساهمة إيجابية فى إنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية .

٢- تساهم المشاركة المجتمعية فى إشباع الحاجات وحل المشاركة .

٣- تحقق التعاون والتكامل بين الوحدات المختلفة .

٤- توفير إحساس قوى بالانتماء .

٥- تساعد على تحقيق أهداف التعليم .

٦- تحقق الجودة فى الأداء .

٧- تنمى لدى الأفراد روح العطاء وحب العمل التطوعى .

٨- المساهمة فى تمويل التعليم عن طريق تدبير الموارد اللازمة للإنفاق عليه .

٩- المساهمة فى بناء المدارس والتصدى لمشكلات المبانى بصفة عامة (صيانة – ترميم – تكملة) .

١٠- التصدى لمشكلات التعليم وأهمها مشكلة الدروس الخصوصية هذه المشكلة التى لا يمكن مواجهتها الا بتلاحم جهود وزارة التربية والتعليم مع مشاركة المجتمع بكافة فئاته وأفراده ومؤسساته .

١١- المساهمة فى تحسين الأداء المدرسي من خلال مجلس الأمناء الذي يساهم فى التخطيط لأهداف المدرسة والمتابعة والتنفيذ ثم لمحاسبية . (٤٨)

١٢- المساهمة فى تحقيق النمو المتكامل (العقلي والنفسي والاجتماعي والجسمى) وهذا يعمل على تكوين شخصية الفرد ، ولن يحدث ذلك إلا من خلال التعاون بين الأسرة والمدرسة ، فالآباء يساعدون الأبناء فى المنزل ويشجعونهم على التعليم ، وتكوين اتجاهات إيجابية لديهم نحو المدرسة . (٤٩)

١٣- تقوية المؤسسة التعليمية وتأكيد دورها التعليمي ، لأن إطلاق الفرص أمام الجهود المجتمعية وانطلاقها على مستوى مجالس الآباء أو الأمناء بالمدارس أو على مستوى الجمعيات الأهلية أو الجمعيات العلمية ، قوة ينبغى أن تتزايد لتقوية المؤسسة التعليمية كمؤسسة يسعى الجميع لمؤازرتها فى جهودها التربوية ولتأكيد دورها التعليمي لا إعاقته ، والبحث عن أفضل السبل لدعم ما تحاول أن تغرسه من أخلاق ومبادئ وقيم . (٥٠)

١٤- إحساس المجتمع بالمسئولية والمامة بنوعية الأنشطة المدرسية المختلفة وهذا يساعد على تطوير المنهج المدرسي وتحسين مصادر وأساليب التدريس وتنظيم الجدول المدرسي بما يشجع المعلمين والطلاب على المشاركة الفعالة . (٥١)

١٥- تقليل العبء الإداري الملقى على عاتق مديري ومعلمي المدارس .

١٦- توفير نظم ملائمة للمراقبة والتقويم ، حيث يتلازم مع هذا النظام فريق للتقويم الذاتي (الداخلي) مكون من (مدير المدرسة – وكيل – أخصائي اجتماعي – مسئول وحدة التدريب والجودة – رئيس مجلس الأمناء – نائب رئيس مجلس الأمناء الآباء) وأيضا فريق للتقويم الخارجي من خارج المدرسة بغرض متابعة تحسين المدرسة من خلال المشاركة المجتمعية وهذا يساعد على التنمية المهنية المستدامة للعاملين فى الحقل التعليمي . (٥٢)

١٧- فى المشاركة المجتمعية مساندة حقيقية للحكومة ، فالحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ، ودور المشاركة دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة ، وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة .

١٨- تعود المشاركة المواطنين علي الحرص على المال العام وهى مشكلة تعانى منها مصر بل والدول النامية أيضا .

١٩- أن نظام التعليم فى مصر يحتاج إلى دعم ومساندة دائمة من الجماهير والمجتمع المدني حتى تحقق الأهداف القومية للتعليم ، ويأتي هذا الدعم عادة من أولياء الأمور فى سبيل تحسين جودة تعليم أبنائهم ، ومن المنظمات والمؤسسات المدنية ، وأجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم. (٥٣)

هذا عن أهمية المشاركة المجتمعية فى التعليم ، أما عن المشاركة المجتمعية وأهميتها فى التنمية البشرية فهى :-

١-تحقق التوجه التنموي الشامل الذي تهتم بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتى توجه حركة الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني على أساس تمكين المواطن حتى يشارك فى عملية التنمية . وهناك أمثلة مثل توفير مشروعات القروض الصغيرة ، والنهوض بالمرأة ، وتعليم الفتاة ، وتنمية العشوائيات وتطوير التعليم ،وجودة الرعاية الصحية .

٢-تؤدى بنا الشراكة الفاعلة بين الجمعيات الأهلية والحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل حتى تشمل الشراكة فى صنع السياسات العامة والمتابعة والتقييم ، فى علاقة متوازنة تسودها الشفافية والمصداقية ، تسبب دعم وتشجيع ثقافة التطوع واعلاء قيم الانتماء والعطاء. (٥٤)

٣-المشاركة المجتمعية ضرورة اجتماعية ، فالتحديات الداخلية والخارجية كثيرة والعقبات أمام دعوة الإسلام ، وأمام نهضة الوطن والأمة شديدة ، والواقع المعيشى للناس مؤلم ، وكل ذلك يستدعى تضافر الجهود ، وتوحيد الصفوف قال الله عز وجل (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب) (٥٥)وفى الحديث الشريف عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال " مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا على سفينة ، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين فى أسفلها إذا استقوا من الماء مرورا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا ، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وأن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا . (٥٦)

٤-فى المشاركة المجتمعية القوة ولذلك جاء الأمر الرباني بالاعتصام ، قال تعالي (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) (٥٧) وفى الحديث عن النعمان بن بشير ، قال رسول الله صلي الله عليه وسلم (مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منها عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) . (٥٨)

٥-وبالمشاركة المجتمعية نتجنب الضعف والفشل ، قال تعالي (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) . (٥٩)

٦-وبالمشاركة المجتمعية نفوز بكثير من الصدقات والحسنات فعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفس عن مؤمن كربه من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله فى الدنيا والآخرة ومن يسر على معسر يسر الله عليه فى الدنيا والآخرة والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه) (٦٠)

٧-والمشاركة المجتمعية وتقديم الخير للناس ، طريق الفلاح فى الدارين . قال تعالى (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) . (٦١)

التحديات والمعوقات التى تواجه المشاركة المجتمعية وبعض الحلول لمواجهتها :

رغم أهمية المشاركة المجتمعية وايمان كافة الأطراف المعنية بضرورتها ، إلا أننا نجد أن المشاركة المجتمعية تواجهها العديد من التحديات والمعوقات التى تعوق تفعيلها بالشكل الكافى للاستفادة منها داخل العملية التعليمية ولتنمية المجتمع ، لذلك كان من الضرورى على كافة الأطراف دراسة معوقات تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدرسة ، والوقوف على كيفية التغلب على هذه المعوقات .

تحديات ومعوقات المشاركة المجتمعية وبعض الحلول لمواجهتها :

تواجه المشاركة المجتمعية معوقات تحول دون قيام المدرسة ممثلة فى مجلس الأمناء بوظيفتها على الوجه الأكمل ، ومن ناحية أخرى نجد أن المشاركة المجتمعية فى العملية التعليمية لم تقوم بالدور المتوقع منها فى دعم وتمويل التعليم بالشكل والمستوى المطلوبين الأمر الذي يؤكد على ضرورة البحث والتقصي لتحديد أهم المعوقات التى تحد من المشاركة المجتمعية، ووسائل تدعيمها حتى تصبح أكبر فاعلية فى مقابلة الاحتياجات التعليمية ، وهذه المعوقات هى :

١- معوقات خاصة بالمفهوم : (غياب مفهوم المشاركة المجتمعية) [٦٢]

ويندرج تحت مفهوم المعوقات جميع أنماط التحديات والعقبات التى تعرقل مسيرة المشاركة فى مجال التعليم فى المجتمع ، بما فى ذلك المعوقات النابعة من الجوانب المجتمعية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية وغيرها ، وتحد بالتالي من إذكاء روح المسؤولية الاجتماعية ، بالإضافة إلى اختلاف الثقافة الاجتماعية السائدة بين أغلب أفراد المجتمع ، والتى تظهر بوضوح فى طبيعة الحياة الفردية للأسر التى تنتج عن انتقال افراد جدد للعيش فى مجتمعات تختلف عن مجتمعاتهم السابقة.

٢- معوقات خاصة بالمواطنين :

فبعض المواطنين وبالذات على مستوى القطاع الخاص ربما لا يزال لديها عدم قناعة بأهمية المشاركة المجتمعية ، نظرا لتكلفتها العالية ولكونها لا تفيد من الناحية الربحية ، وتؤدى إلى تشتيت جهود المواطنين ، واقحامها فيما لا طائل تحته ، ولا تعرف نهايته ، حيث إن علاقتها الأساسية بالمجتمع محصورة بالجانب الاقتصادي ، فى حين أن علاقتها الثانوية قد تنشأ فى حالة الضرورة عندما يعانى المجتمع من بعض الأزمات أو الكوارث. [٦٣] ، كما أن هناك اعتقاد عام بين أفراد الشعب مؤداه ان التعليم مسئولية الحكومة والمدرسة وليس مسئوليتهم ومن ثم جرت العادة على اعتماد الشعب على الحكومة فى التعليم وقد يكون ذلك راجعا لآثار الاستعمار الذي حاول أن يقنع العامة من أفراد الشعب بفكرة فشل النظام التعليمي فى أن يكون

مرتبطا ارتباطا وثيقا بحياة وطموحات الشعب ، كما أن بعض أولياء الأمور لا يرغبون فى الحضور إلى المدرسة لعدة أسباب منها التبرعات المالية التى تحتاجها المدرسة منهم ، وعدم إجادة القراءة والكتابة ويعتقدون أن حضورهم للمدرسة يتطلب نوعا معينا من الكفاءة العلمية لكى يتحدثوا مع المسئولين فى المدرسة ، وأن الاتصال بالمدرسة أمر لا يتفق مع أعبائهم اليومية وما تقتضية ظروفهم المعيشية وأن اشتراكهم فى المدرسة يستلزم جهدا نحو أعمالهم دون تحقيقه ، وانخفاض الوعى التربوي لديهم .[٦٤] فاختلاف نظرة المواطنين فى العملية التعليمية والإدارة التعليمية يعيق المشاركة المجتمعية ، بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة الجهل والأمية بين المواطنين ونقص الوعى الاجتماعي والسياسي لديهم ، يعتبر من أهم المعوقات التى تواجه المشاركة المجتمعية وكذلك فقدان المواطنين الثقة بالمسئولين عن المشروعات التنموية ، مما يصرفهم كثيرا عن المشاركة بانتظام ، كما أن نقص أو عدم تحمس الأفراد نحو بعض المشروعات التعليمية لاعتقادهم بأنها غير ضرورية يفقدهم الدافع ويعودهم الإتكال على الدولة . [٦٥]

٣- معوقات ترجع إلى المجتمع نفسه : وهى :-

- قلة الوعى الثقافي بالمجتمع عن أهمية المشاركة المجتمعية وينتج عن ذلك عدم الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية ، وكذلك الفهم الخاطئ عن المقصود بالمشاركة المجتمعية لدى الكثير من أولياء الأمور وبالتالي تدنى مستوى الدافعية بين أفراد المجتمع .
- فقدان الثقة بين المجتمع والمؤسسة التعليمية ، لعدم وجود خطة أو إطار واضح للمدرسة أو عدم عرضها على المجتمع للمشاركة فيها ودعمها .
- تدني المستوى الاقتصادى والاجتماعي لبعض الاسر مما يؤدى إلى عدم وجود الوعي أو عدم وجود الوقت الكافي للمشاركة المجتمعية .
- قصور وسائل الإعلام فى نشر ثقافة المشاركة المجتمعية . [٦٦]

(٤) معوقات خاصة بالنواحى الإدارية والتنظيمية :

ومن أمثلة المعوقات الإدارية والإجراءات التنظيمية ضعف تسويق فكرة المشاركة المجتمعية بالأسلوب المناسب ، وعدم توضيح أهمية دور مؤسسات المجتمع فى تقدم المعرفة العلمية ، الأمر الذي يجعل تلك المؤسسات لا تتحمس للمشاركة لأنها ترى فى ذلك تكلفة عليها ، وربما إهدارا للمال والوقت والجهد فى أشياء لا تعود بمكاسب مجزية ، ويترتب علي ذلك أن تتردد تلك المؤسسات في المشاركة لكونها لا تلمس وجود علاقة تبادلية بين مشاركتها فى المشروعات العلمية ، وما تجنية فى النهاية من مكتسبات مالية أو أدبية . [٦٧]

(٥) معوقات خاصة بالمؤسسات التعليمية : وهى :

- تعدد وتعارض القوانين والنشرات المنظمة للعمل داخل المؤسسة التعليمية .
- عدم اقتناع بعض القيادات التعليمية بموضوع المشاركة المجتمعية مما يؤدى إلى فقدان الثقة والتواصل بين المؤسسة التعليمية والمجتمع .
- عدم تفعيل مبدأ اللامركزية فى صنع واتخاذ القرار فى المستويات المختلفة .
- عدم وجود قنوات ووسائل اتصال بين المدرسة والمجتمع الخارجي . (٦٨)

ونظرا لأن الوضع الحالي للمجتمع هو من صنع البشر وتدبيرهم ، فإن البشر يمكنهم صناعة غيره ، فالإنسان هو الذي يصنع التاريخ ويستطيع تحويل مساره فى آية لحظة ، فسنة الحياة هى التغيير ، وقد يتم هذا التغيير بصورة بطيئة فى بعض الأحيان لكى في النهاية تتغير الأحوال وتتبدل ، وهذا التغيير يكون مرتبطا بإرادة الإنسان ورغبته فى إحداثه . (٦٩)

وتوجد معوقات أخرى للمشاركة المجتمعية مثل :

١- عدم وضوح اللوائح والقوانين التى تنظم التعاون بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع.

٢- عدم قيام المسؤولين بوضع بروتوكول للتعاون بين الهيئات التعليمية والوزارات الحكومية.

٣- تقلص دور الأسرة فى مساندة التعليم .

٤- غياب دور مؤسسات المجتمع المحلي ودور الإعلام . (٧٠)

٥- ضعف الحافز الرئيسي للتعاون بين الأفراد فى المجتمع الواحد مما يؤدى على ضعف فى العلاقات الاجتماعية بينهم .

٦- انعدام التطبيق الفعلي للنشاطات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد .

٧- غياب المشاورة بين أفراد المجتمع الواحد ،والاعتماد على المركزية فى اتخاذ القرارات.(٧١)

٨- ميراث التسلطية والبيروقراطية ونقص المعلومات والشفافية وقيم التعالي فى العمل التطوعى وقيم الانعزالية والعزوف عن العمل العام أو العمل الجماعي لدى المواطنين .

٩- تعدد المشكلات التى يعانى منها النظام التعليمي مثل :

- نقص الإمكانات المادية والبشرية .
- مشكلة الدروس الخصوصية .
- نظام عدم استقرار الهيئة التعليمية فى المدارس مما يترتب عليه عدم جدوى التدريبات.
- قدم المبانى وعدم وجود مبانى فى بعض المناطق .
- نظام الفترات الدراسية .
- سوء توزيع المعلمين فى المدارس .
- انفصال التعليم عن المجتمع .

١٠- سوء الحالية الاقتصادية للعاملين فى الحقل التعليمي مقارنة بزملائهم العاملين فى قطاعات أخرى كالبنوك والشركات والشرطة والجامعة وغيرهم .

١١- اهتزاز مكانة التعليم نتيجة لتخلي الدولة عن دورها فى تعيين الخريجين .

١٢- التقدم العلمي والتكنولوجي وعدم قدرة التعليم على مواكبة ذلك .

١٣- مقاومة التغيير وتخوف بعض المسئولين من تقلص صلاحياتهم ، والخوف على أمنهم الوظيفى ، وقد يكون ذلك راجعا إلى أن هذا النظام الجديد سوف يجبرهم على بذل المزيد من الجهد فى البحث والإطلاع ومتابعة الجديد والسعى الدائم لتطوير مهاراتهم وتجويد آدائهم ، وأيضا لافتقادهم ثقافة الجودة والاعتماد والميل إلى العمل المربح والكسب السريع.

١٤- أن بعض المديرين يفضل عزله المدرسة عن المجتمع ليكونوا بعيدين عن العيون الفاحصة المترقبة ، ونقد أفراد المجتمع ، كما أن بعض المديرين يعترض على فكرة إشراك أفراد المجتمع فى رسم السياسية المدرسية اعتقادا من أن فى ذلك سلبا لبعض اختصاصاتهم وسلطاتهم .

١٥- ان بعض المعلمين غير مدربين جيدا على العمل مع أولياء الأمور ، وبعضهم الآخر ليس لديه الرغبة فى بذل مجهود فى مثل هذه الأمور نتيجة عدم توافر الوقت والجهد من جانبهم.(٧٢)

ويرى البعض وجود معوقات تعيق المشاركة المجتمعية فى تحقيق التنمية المحلية وهى :

١- سيطرة الخبراء الأجانب من خارج الدولة :

أن سيطرة مختصي التنمية من الخبراء الأجانب من خارج الدول النامية تعد من معوقات خطط التنمية . ذلك أنهم يستبعدون المواطنين من المشاركة ، هذا فضلا عن جهلهم بثقافات تلك المجتمعات ، مما يؤدى إلى ضعف فرص نجاح التنمية وعدم تطوير قدرات المجمع المحلي .

٢- طغيان دور الدولة

إن دور الدولة الغالب وطغيانه يؤدى إلى ضعف عملية صنع القرارات وتنفيذ الخطط الهادفة لتنمية المجتمع ، حيث تسود البيروقراطية ، أما الشراكة فى التنمية فتعتبر مشاركة صورية ولا تعدو أن تكون مشاركة تستغل كعلاقة قائمة لمساندة الوضع السياسي وتستغلها الدولة وتوجهها نحو اهتمامات السياسة المركزية .

٣- التركيز على إظهار النجاحات :

يعزى الفشل فى كثي من الأحيان إلى تسييس العمل التنموي فيوجه لخدمة النظام الإداري والسياسي ، وهنا يظهر النظام الوجه المشرق والنجاح ، بينما لا يظهر التجارب الفاشلة، وهذا يعيق التعليم والتعلم والاستفادة من أسباب الفشل . (٧٣)

٤- الانتقائية فى المشاركة :

عادة ما تتم الدعوة للمشاركة فى عمليات التخطيط التنموى المحلي لقادة المجتمع والنفوذ ، ويتم اختيار هؤلاء بانتقائية مقصودة تعود منفعة التنمية ونتائجها لهم دون فقراء المجتمع ، وتعتبر النظم الحاكمة ذلك مشاركة ، وغالبا ما تسود هذه الأوضاع فى نظم الحكم الديكتاتورية .

٥- تضارب اهتمام المجموعات داخل المجتمع :

تتعارض أهداف التنمية المحلية نتيجة لتضارب مصالح فئات المجتمع وذلك حسب التناقضات السائدة فى تلك المجتمعات ويكون مصدر التباين فى الرؤى مثلا فى المجتمعات ذات التركيب السكانى الديموغرافى المتباين تباينا إثنيا أو بين كبار السن وصغار السن أو بين العاطلين والعاملين .

٦- سيطرة النخب :

إن سيطرة وسيادة من يعتبرون أنفسهم صفوة المجتمع على جميع القرارات التنموية يفرغ المشاركة المجتمعية من محتوى التمثيل الحقيقي للمجتمع ، وبالتالي إختفاء بعض المبادئ المهمة كالعدالة والحرية والمساواة بين أفراد وفئات المجتمع ، وقد ينتج عن ذلك عدم تحقيق البرامج والمشاريع أهدافها التنموية مما يعنى فشلها . (٧٤)

٧- عدم الاهتمام بالمؤسسية والأطر التنظيمية :

ويعنى ذلك الاهتمام بالوصول للنتائج السريعة على حساب الأطر المؤسسية ، ومن أمثلة ذلك محاولة حل مشاكل المجاعات والفقر بتوزيع المساعدات ومواد الأغاثة فى شكل أغذية بدلا من معالجة عوامل وأسباب الأزمات والفقر كحل جذرى مقابل التحذير . (٧٥)

ويقسم البعض التحديات والمعوقات التى تواجه المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية كما يلي :

١- تحديات مرتبطة بطبيعة المشروعات التنموية نفسها :

كأن تكون هذه المشروعات فى بعض الحيان غير متوافقة مع ميول واحتياجات بعض فئات المجتمع مثل الشباب وكبار السن ، أو أن يكون هناك صعوبة فى الحصول على الخدمات والاستفادة من المشروعات المقترحة مما يؤدى غالبا إلى عدم تجاوبهم ، كما أن عدم إشراك الأفراد المحليين فى كل خطوات المشروع منذ مرحلة الدراسة والتنفيذ وانتهاء بمرحلة المتابعة والتقييم ، إضافة إلى بعد المشروعات عن المناطق السكنية يجعلها خارج دائرة اهتمامهم ويزيد فى عدم الاهتمام والعزوف عن المشاركة . (٧٦)

٢- تحديات مرتبطة بالنظام الإداري :

حيث ترتبط مشاركة المواطنين بالمركزية واللامركزية الإدارية فالدول التى تتبع المركزية فى التخطيط لسياستها العامة الاقتصادية والاجتماعية أو تنفيذ البرامج والمشروعات تغلق الطريق أمام المشاركة المجتمعية والعكس . (٧٧)

بعض الحلول لمواجهة التحديات والمعوقات التى تواجه المشاركة المجتمعية

لما كانت المشاركة المجتمعية استثمار طويل الأجل ، يعود بالنفع على جميع الأطراف ، فضلا عن أنها سوف تؤدى إلى تحسين جودة التعليم من خلال ما توفره من إمكانيات مادية وتمويل ، فهى تسعى إلى التغيير والتطوير والتحديث من خلال سياسة متواصلة متأنية ومتوائمة وسليمة لأنها تعبر بصدق عن المتطلبات الحقيقية وتواجه بشجاعة وموضوعية التحديات العالمية ، إذن فمن الضروري ألا يتم التغيير بإرادة فرد واحد وانما يجب أن يتم بقناعة قومية وبمشاركة فعالة من كل القوى القادرة على رسم سياسة تعليمية وفى إصلاح جذرى للتعليم، لأن إصلاح التعليم أول المحاور التى يجب أن يستهدفها مجتمع المعرفة ، وذلك من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية ، والتوجه نحو اللامركزية والارتقاء بالبنية الأساسية التعليمية ، ووضع النظم الكفيلة بقياس مدى تواؤم هذه السياسة مع متطلبات التنمية من مهارات وقدرات(٧٨).

ويمكن التغلب على معوقات المشاركة المجتمعية من خلال :

١- الإهتمام بنشر الوعى بموضوع المشاركة المجتمعية بين أفراد المجتمع مع الإستفادة من الهيئات والمؤسسات التطوعية الأهلية وكذلك المؤسسات الحكومية .

٢- إشراك أفراد المجتمع عن طريق مجلس الأمناء فى وضع الخطة التعليمية والتربوية المناسبة التى تلبى احتياجات المجتمع وفق طموحات أولياء الأمور والمدرسة .

٣- تعديل بعض القوانين التى تعوق المشاركة المجتمعية وتغيير تلك القوانين لتلبى مفهوم المشاركة المجتمعية .

٤- عمل دورات تدريبية للقيادات التعليمية لتوضيح أهمية المشاركة المجتمعية .

٥- زيادة الوعى عن طريق وسائل الإعلام المختلفة (مقروءة – مسموعة – مرئية) بأهمية المشاركة المجتمعية .

٦- إزالة الحواجز الوهمية بين المدرسة والمجتمع وذلك بإشراك الأفراد فى وضع رؤية المدرسة ورسالتها .

٧- الإلتزام بمبدأ الشفافية وذلك لتوطيد الثقة من قبل أفراد المجتمع بالمدرسة .

٨- وجود قيادات تعليمية تؤمن بأهمية المشاركة ومفهوم اللامركزية .

٩- تفعيل دور المدرسة فى خدمة المجتمع ، ودراسة احتياجاته . وتلبيتها مع قيام المدرسة بتقديم منشآتها وامكانياتها للمجتمع . (٧٩)

١٠- نشر ثقافة المشاركة المجتمع بين التربويين والعاملين فى الحقل التعليمي والمجتمع بأسره لضمان تقبلهم ومساندتهم للتطوير والتغيير عن طريق الندوات والمؤتمرات وورش العمل .

١١- إتباع نظم إدارية حديثة تقوم على اللامركزية مما يعطى صلاحيات أوسع لمدير المدرسة.

١٢- تكوين مجلس الأمناء بكل المدارس بغض النظر عن أعداد الفصول .

١٣- توطيد الاتصال بين المدرسة والمجتمع عن طريق أمور عديدة منها :-

- إعداد البرامج التثقيفية للآباء والأمهات .
- الاتصالات الشخصية .
- تخصيص يوم للخريجين ويوم للآباء .
- الزيارات المتبادلة .
- تنظيم اجتماعات دورية لأولياء الأمور .
- إشراك أولياء الأمور فى بعض الأعمال المدرسية مثل المساهمة فى اتخاذ بعض القرارات المدرسية وبرامج التغذية ورعاية الموهوبين والمعوقين والإشراف على الدراسات المسائية ، وتنظيم نقل الطلاب فى الرحلات المدرسية وغيرها .

١٤- جعل المدارس مركز إشعاع علمى وفكرى واجتماعي وفتح أبوابها صيفا لممارسة كافة الأنشطة بها .

١٥- تنسيق الجهود بين وزارة التربية والتعليم والجهود الحكومية والمحلية الأخري لضمان تنفيذ الأهداف المقررة فى إطار خطط زمنية شاملة .

١٦- إنشاء قاعدة بيانات تربوية تتضمن نماذج للمشاركة المجتمعية .

١٧- مرونة هيئة الأبنية التعليمية بما يسمح بالتعديل فى شكل المبنى ولا يضر بالعملية التعليمية.(٨٠)

وحتى يمكن تعزيز المشاركة المجمعية بشكل حقيقى وعملي فى العمل التربوي داخل المدرسة فلابد أن تبنى المشاركة على الاختيار المعرفى والوجداني والمادي من جهة وعلى العمل فى مستوياته المختلفة (التأسيس والتطبيق والتقويم) ويتضمن ذلك عن :

- تشخيص المشكلات وتحديدها .
- جمع المعلومات وتحليلها .
- تحديد الأولويات والأهداف .
- تقدير الموارد المتاحه
- تقرير البرامج وتخطيطها .
- تصميم الاستراتجيات لتطبيق البرامج .
- توزيع المسؤوليات .
- إدارة البرامج ومراقبة التقدم فى البرنامج .
- تقويم النتائج والتأثيرات .

على ألا يكون الحضور شكليا ، وأن تتم المشاركة عبر مبدأ التدرج لأنها تتطور مع مرور الوقت.(٨١)

كما توجد بعض الحلول لمواجهة معوقات المشاركة المجتمعية نذكر منها:

١- بالنسبة لغياب مفهوم المشاركة المجتمعية : نقترح

- توعية المجتمع عبر الإعلام لدعم العملية التعليمية .
- إبراز دور وزارة الأوقاف والأزهر لأهمية دعم التعليم .
- أن يقوم التعليم العالي بدوره فى توعية المجتمع .
- قيام المؤسسات الأهلية والمحلية بتنظيم ندوات لتوعية المجتمع .
- إشراك المجتمع فى وضع وتنفيذ خطة التعليم .
- فتح قنوات تواصل فعالة بين الوزارة والمهتمين والقائمين على التعليم .

٢- وبالنسبة لعدم وضوح اللوائح والقوانين التى تنظم التعاون بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع : نقترح

- سن القوانين التى تسهل التعاون المشترك بين مؤسسات المجتمع .
- توفير الآلية التى تحقق تيسير المشاركة المجتمعية عن طريق تسهيل الإجراءات واختصار الوقت والجهد .
- تطبيق نظام اللامركزية فى اتخاذ القرارات لدى المؤسسات التعليمية .
- أن تضع وزارة التربية والتعليم خطة لتفعيل وسائل الاتصال بين مؤسسات المجتمع .

٣- وبالنسبة لعدم قيام المؤولين بوضع برتوكول للتعاون بين الهيئات التعليمية والوزارات الحكومية : نقترح

هذه بعض المجالات التى يمكن أن تساهم فيها بعض الوزارات فى مصر وهى :

- وزارة التعليم العالي فى مجال(تدريب المعلمين – الأنشطة الطلابية – التدريب العملي – البحث العلمي) .
- وزارة الشباب والرياضية فى مجال (الأنشطة الرياضية – الرحلات – الكشافة) .
- وزارة الصحة فى مجال (التوعية الصحية – التغذية – مواجهة الأزمات والكوارث – الإسعافات الأولية – دعم الوحدات الطبية بالمدارس) .
- وزارة الثقافة فى مجال(الأنشطة الثقافية – النشطة الفنية – تقديم الدعم للمكتبة المدرسية).

- وزارة البيئة فى مجال(التوعية البيئية – تهيئة البيئة المحلية – تحقيق المعايير البيئية للمدرسة والبيئة المحيطة) .
- وزارة الزراعة فى مجال (تدريب المعلم المختص – تشجير وتزيين المؤسسات التعليمية – مساعدة المدارس فى تقديم المنتجات الزراعية) .
- وزارة الصناعة فى مجال (تدريب المعلم المختص – تدريب المتعلم – رعاية الموهوبين – توفير الوسائل والأدوات التعليمية – إنتاج وتوفير المستلزمات الدراسية والمدرسية بأسعار مخفضة – مساعدة المدارس فى إنتاج الصناعات الصغيرة واليدوية) .
- وزارة الإسكان فى مجال (تدريب المعلم والمتعلم الفنى – التعاون مع هيئة الأبنية التعليمية).

٤– وبالنسبة لتقلص دور الأسرة فى مساندة التعليم نقترح

- توعية الأسر الفقيرة بأهمية التعليم وتقديم الدعم المادى والمعنوي لرعاية أبنائهم .
- توجيه الأسر الثرية لدعم الأيتام والأسر الفقيرة والمؤسسات التعليمية .
- المشاركة فى مجلس الآباء والأمناء لتحقيق أهداف المدرسة والمجتمع المحلي .
- توعية أولياء لأبنائهم بأهمية التعليم وضرورة احترام القائمين على العملية التعليمية .
- متابعة الأبناء ودعمهم خلال مراحل التعليم .
- توعية الأبناء بالقيم التربوية والتعليمية للمجتمع .

٥– وبالنسبة لغياب دور مؤسسات المجتمع المحلي : نقترح

- أن تشارك مؤسسات المجتمع المحلي فى توعية المجتمع بأهمية المشاركة فى دعم وتطوير التعليم .
- أن تساع المؤسسات الأهلية الغير ربحية فى تقديم برامج مجانية أو باشتراكات رمزية لدعم كل من المعلم والمتعلم والقيادات التعليمية .
- أن تنظم النقابات والنوادى الاجتماعية ندوات ومؤتمرات لتقديم الدعم والمقترحات للمشاركة فى حل مشكلات التعليم .
- أن تقدم المصانع والشركات فرص حقيقية لتدريب الطلاب .
- أن تدعم المصانع والشركات المحلية الأنشطة الثقافية والرياضية للمدارس .
- المساعدة فى إنتاج وتوفير الوسائل التعليمية والبرامج التعليمية وأدوات الأنشطة التعليمية ٦– وبالنسبة لغياب دور الإعلام : نقترح
- توعية الإعلام للمجتمع بأهمية المشاركة الفعالة فى تطوير التعليم بدلا من تركيزه على الوجه السئ للعملية التعليمية .
- وضع المعلم فى مكانة الصحيح وتوجيه المجتمع لدعمه ماديا ومعنويا للقيام بدور ، بدلا من اصطياد الخطاء والنماذج السيئة من المعلمين .

- إنتاج برامج ومسلسلات وأفلام ومسرحيات لخدمة الأهداف التعليمية والتعاون مع وزارة التربية والتعليم .
- مناقشة مشكلات التعليم بواقعية وشفافية وتقديم الحلول العلمية لمشكلاته .
- التعاون مع القناة التعليمية والمراكز الاستكشافية ومراكز التطوير والتكنولوجيا بوزارة التربية والتعليم وتقديم الدعم الكامل لها فى هذا المجال (٨٢)

ولتحقيق مشاركة مجتمعية فعالة فى التنمية المحلية يجب أن تتم المشاركة المجتمعية بما يلي:-

- تعاون الأفراد مع بعضهم البعض بشكل طوعى ، من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات .
- إرتباط المشاركة المجتمعية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود .
- اعتماد المشاركة علي فهم حاجات الواقع سواء من جانب المشاركين أنفسهم ، أو من جانب واضعى الخطة .
- تضافر التوجيه والدعم الحكومي مع الجهود الأهلية .
- الاعتماد على القيادات المحلية ، ومدى استيعابها للواقع وامكانات تغيره .
- الإحساس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلي ، نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها .
- انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية كجمعيات تطوعية ، بدافع إيجابية التعبير عن مشكلات المجتمع ، وبذل الجهد فى العطاء من أجل النهوض بالمجتمع . (٨٣)

كما يمكن للمشاركة المجتمعية تنمية المجتمع المحلي من خلال الاستفادة من الطاقات البشرية لتتعاون مع الجهود الحكومية نتيجة فهم واقتناع وليس بالإجبار ، وذلك من أجل تحسين الأحوال المعيشية والظروف الاقتصادية ، وهذا يقوم على مجموعة من القيم والمبررات الاجتماعية والحضارية ، فالتغيير السليم ينبثق من المجتمع ولا يفرض عليه ، وهذا من شأنه إثراء الحياة وتعميقها وتجددها ، من خلال تكامل وتفاعل مستمر بين قوى المجتمع والمجتمع المحلي ، إسهاما فى تغيير الأوضاع الاجتماعية لتساير ظروف العصر ، واقامة بناء اجتماعي تأتي منه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تسمح بتحقيق المطالب والحاجات . (٨٤)

ويمكن تنمية المشاركة المجتمعية للمساهمة فى التنمية المحلية من خلال :

- التعرف على ظروف المجتمع (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) المختلفة .
- تبادل الآراء مع أبناء المجتمع حول (المعارف والمهارات والمواقف والقيم والعادات السائدة والمعززة أو المثبطة) لمفهوم المشاركة المجتمعية .

- تعبئة المجتمع المحلي بـ (أفراده وجماعاته) كافة من خلال (التوعية والتدريب) حول مفهوم المشاركة المجتمعية وأخميته وأساليبه ومجالاته.
- إعداد فرق عمل محلية متجانسة وفعالة ومؤهلة لإدارة (نشاطات ومشروعات) تنمية المجتمع المحلي على أساس المشاركة المجتمعية والاعتماد على (التعليم والتدريب) . (٨٥)
- إعداد برامج لتعليم القراءة والكتابة للأميين الكبار قائمة على أعمال المعلم البرازيلي (باولو فيريري) ومنهج (كل فرد يدرس لفرد) لتعليم الكبار(القراءة والكتابة) والذي وضعه (فرانك لوباك) .
- تدريب مجموعات من الشباب والمرأة ، إتباعا لأعمال كتائب (سيروا) فى (بوتسوانا) والتى وضعها (باتريك فان ديسيرج) .
- تطوير مشروعات الأعمال المجتمعية لاسيما المشروعات التعاونية المعتمدة اعتمادا جزئيا على أمثلة (جوسية ماريا أرزميندياريتا) ومؤسسات (موندواجون) التعاونية فى منطقة (إقليم بالسك) فى إسبانيا.
- التعليم التعويضي لمن فاتهم نظام التعليم الرسمي ، اعتماد على أعمال التعليم المفتوح التى كان رائدها (مايكل يونج) .
- نشر تقنيات بديلة ، اعتمادا على أعمال (إي إف سوماخر) .
- برامج تغذية القرية ومشروعات الزراعة المعمرة اعتمادا على أعمال الأستراليين (بيل مولينسون وديفيد هولمجرين) (٨٦)

ومن القضايا الرئيسية التى يجب اتخاذ خطوات عملية نحوها لتعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما يلي :

١- خلق فرص عمل تقليدية وغير تقليدية داخل وخارج المنزل للفتيات والسيدات من خلال :

- مساعدة الفتاة والسيدة الريفية على إنشاء المشروعات وتلقي الدعم الفنى والتدريب ، وتنمية مهارات المرأة المتعلمة فى إدارة الأعمال والتقديم على قروض واعداد دراسات جدوى والتسويق ، وتدريب الفتيات على استخدام الكمبيوتر والتسويق الإلكتروني والصيانة .

٢- إعداد القائدات السياسيات الريفيات وحث المرأة الريفية على المشاركة السياسية الإيجابية من خلال :

- قيام منظمات المجتمع الأهلي بإعداد الدورات التدريبية المتخصصة لإعداد القائدات السياسيات الريفيات اللاتي ينوين ترشيح أنفسهن لانتخابات المجالس المحلية ومجلس النواب.

٣- مواجهة أو استيعاب أصحاب السلطة المحلية لصالح قضايا المرأة . من خلال :

- استيعاب العمد والمشايخ فى العمل الأهلي لأنه أفضل من المواجهة وهذا الاستيعاب يتم من خلال توجه الجمعيات الأهلية المحلية لهم للتعارف وتنسيق العمل المشترك ، ودعوتهم لحضور ندوات وورش عمل أو إلقاء محاضرات داخل الجمعيات الأهلية ، وعقد ورش العمل أو اللجان التدريبية معهم ومع الشخصيات العامة فى مجتمع القرية لتوعيتهم بأهمية مشاركة المرأة ودمجها فى عملية التنمية ، وتوعيتهم أن ممارسة الفتاة الريفية للعمل الاجتماعي أو الاقتصادي ليس ضد تقاليد القرية وعاداتهم .

٤- نشر الوعى حول العادات والتقاليد المجتمعية الخاطئة خاصة بين رجال العائلة من أب وأخ وزوج ... الخ من خلال :

- عقد الدورات التدريبية للأب والأخ والزوج لتوعيتهم بأهمية مشاركة الابنة أو الأخت أو الزوجة ، وعقد ندوات التوعية داخل الجمعيات : الأهلية المحلية ، وانتقاء نماذج من أسر أهل القرية والنزول إليها بحملات توعية فى زيادات منزلية ، وعمل زيارات للمدارس الإعدادية والثانوية لتوعية الشباب صغير السن أيضا .

٥- تقديم الدعم النفسي للمرأة والفتاة حتى تشعر بالثقة وبكونها لها كيانها المستقل . من خلال:

- التأكيد على أهمية التعليم كأداة رئيسية لاكتساب المرأة ثقتها فى نفسها وذلك من خلال فصول محو الأمية ومن خلال تشجيع الفتيات على عدم التسرب من المدارس ، وكذلك أكدت على ضرورة مقاومة الخطاب الذي يروج بصورة متدنية لوضع المرأة ، وعقد المحاضرات والندوات لتوعية المرأة . (٨٧)

ومن الحلول التى تعنى على نجاح المشاركة المجتمعية ما يلي :

- الاعتراف بالآخر ومراعاة قوانين وسنن الاختلاف بين الناس .
- الاحترام المتبادل ومراعاة أدبيات وأبجديات الحوار الفعال .
- استشعار المسئولية عن الدين والوطن .
- إثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وانكار الذات .
- التعاون والتكامل لا التناحر والتقاطع .
- البدء بالمتفق عليه وتحديد القواسم المشتركة ، والتماس العذر فى المختلف فيه .
- الرسائل الإيجابية للمجتمع بدلا من الرسائل السلبية .
- إحسان الظن بالمخالفين مع الحذر من مؤامرات الخائنين .
- الاهتمام بمعانى الأمور والتخلي عن سفاسف الأمور .

- التحلي بالمحكمة والجدال الحسن ،والبعد عن الجدل المذموم .
- إفساح المجال للشباب والمرأة فى المشاركة المجتمعية .
- ضرورة مقاومة اليأس والحذر من الهزيمة النفسية .
- كسر الحاجز النفسي بين المصلحين والمجتمع ، وضرورة الصبر على أذى الناس .
- ضرورة الاتفاق على برامج عملية لهذه المشاركة ولا تكن مجرد شعار أو إعلان .
- تحديد آليات التنسيق بين هذه الجهود المجتمعية وتوجيهها نحو الهدف .
- لابد من الشجاعة فى الإتفاق على عدم الهروب من تحمل تبعات العلاج .
- مواجهه الحقائق والإنصاف من النفس والعمل على تصحيح الأخطاء .
- لابد من لغة خطاب من الجميع تحرص على أن تجمع لا تفرق .
- التأكيد على قيمة الإنسانية أو الآدمية التى كرمها الإسلام .
- المشاركة لخدمة المجتمع كله لا لخدمة فصل أو شخص أو اتجاه معين .
- مقاومة الصراع الاجتماعي بين الشرائح والعائلات والمصالح .
- الحذر ممن يشعلون الفتن بين أبناء الوطن الواحد .
- دراسة الظواهر السلبية فى المجتمع والتعاون بين قوى المجتمع على علاجها.
- التأكيد على الالتزام بالقيم المجمعية الثابتة كالحياء والعفة والاحترام ، والتخلق بكل الفضائل والتمسك بالكمالات ، وتجنب الرذائل والموبقات .
- الحرص على التكافل المادى والمعنوى بين أبناء المجتمع .
- التأكيد على شيوع معانى الرحمة والحب والإيثار والإحسان فى المجتمع .
- الإيجابية والمبادرة فى طرح الحلول والمبادرات القابلة للتطبيق والتنفيذ . (٨٨)

كما توجد حلول أخرى لتشجيع ودعم المشاركة المجمعية هى :

- ضرورة وجود رؤية واضحة مشتركة وهدف محدد مشترك من قبل أفراد المجتمع المحلي وتنظيماته حول ما يريدون عملة وما هى أهدافهم فى التنمية الشاملة .
- ضرورة اتخاذ بعض القرارات ذات الأهمية فى تخطيط برامج التنمية المجتمعية تهدف إلى تحديد طرق وأساليب الوصول إلى الأهداف من خلال الموارد المتاحة ،وضمن جدول زمنى واضح للجميع .

- تحديد الموارد الخفية التى يمكن أن تضيع عند اتخاذ قرارات فردية لا تقوم على مبدأ الشمولية والتشاركية ، لأن الفرد الواحد يملك قدرا من المعارف والمهارات والخبرات أقل بكثير مما تملكه المجموعة مما يستلزم تقوية المجتمع المحلي وتنظيماته وتحديد موارده ووضع استراتيجياته على أسس تشاركية .
- تشجيع الاعتماد على الذات وأن يكون هذا المبدأ هو التزام وتعهد لكل فرد من أفراد المجتمع المحلي وحق من حقوقه ، مع التأكيد على أن كل مجتمع مهما كان فقيرا فهو يمتلك مورد كثيرة يمكن أن يقوم أفراده بتحديدها والاستفادة منها بالشكل الأمثل ، مع الأخذ بالاعتبار أن معظم هذه الموارد خفية وغير مستخدمة .
- تقدير مبادرات المتطوعين من المجتمع بالتعريف بمساهماتهم مهما كانت بسيطة أو محددة وتوفير الحوافز المادية والمعنوية المختلفة .
- إدراك أن المجتمع المحلي متغير وأنه من المستحيل أن يتم تبنى الحلول مشكلة ما مرة واحدة واستخدامها لمرات عديدة .
- عدم التقليل من قدرات أفراد المجتمع المحلي مع إعطائهم الأدوات اللازمة لمواجهه المشكلات والتحديات التى تعترضهم .
- تقسيم المواضيع المعقدة إلى أخرى أبسط وأصغر .
- البدء بالأمور التى تهم الناس أنفسهم وذات العلاقة المباشرة بهم .
- لا تقدم أفكارك على أفكار المجتمع المحلي ولاحلولك على حلولهم .
- مساعدة أفراد المجتمع المحلي على توسيع مدركاتهم حول الخيارات المتاحة ، مع توضيح لهم النتائج المرتبطة بكل من هذه الخيارات .
- من الضرورة تبين أشكال من التدريب مباشرة في تمكين المجتمع ، وأخرى غير مباشرة تتم كجزء من برامج وتدخلات التنمية المجتمعية . (٨٩)

المحور الثاني : الخبرات الدولية فى مجال المشاركة المجتمعية فى التعليم

تهتم معظم دول العالم بالمشاركة المجتمعية ، لما لها من أهمية بالغة فى مجال التعليم ، فقد أثبتت العديد من التجارب أن نظم التعليم فى جميع الدول فى حاجة إلى دعم ومساندة من المجتمع بكامل فئاته حتى تحقق أهدافها ، ويأتى هذا الدعم أولا من أولياء الأمور بهدف تحسين جودة تعليم أبنائهم ،وثانيا من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام المهتمه بالتعليم ، فضلا عن باقي فئات المجتمع ممن ليس لهم أبناء فى المدارس ، وفيما يلي عرض لتجارب من المشاركة المجتمعية فى بعض الدول وهى :-

١- الولايات المتحدة الأمريكية :

على الرغم من التميز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية ، وبلوغ التعليم مكانة عالية فيها ، إلا أن الحكومة أصبحت غير قادرة على التصدي لإصلاح التعليم دون مشاركة فعالة ومستمرة من أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته ووكالاته ، وقد ظهر ذلك بوضوح من (وثيقة استراتيجية التربية عام ٢٠٠٠) [٩٠] والتى طالبت بضرورة المشاركة المجتمعية فى التعليم باعتبار أن التعليم يمس كل فرد وكل أسرة فى المجتمع وعليه يتوقف مستقبل الأمة ، كما طالب البعض بضرورة أن ترتبط المدارس أو تندمج فى مجتمعاتها وتتصل بالأسر من أجل تحقيق النجاح لهذه المدارس وأن تكون قادرة على مواجهة مشكلاتها .

وتأسيسا على ما سبق أصبح هناك جهودا مستمرة لتحسين التعليم من خلال المشاركة المجتمعية تذكر منها :-

١-مشروع (كنتكى) Kentucky الذي يسعى لتحسين التعليم من خلال مشاركة الأب والمجتمع فى جهود نظامية متسعة . [٩١]

٢-مشروع (حتى تبدأ Even Start) بولاية مونتانا Montana والذي يسعى أيضا إلى إثراء المشاركة المجتمعية من خلال المشروعات التعاونية باستخدام المصادر التعليمية المتاحة.

٣-مشروع (برنامج الآباء كشركاء فى العملية التعليمية) فى مدرسة (أيتنفيل) الابتدائية والذي يسعى إلى التغلب على العزلة الجغرافية للآباء فى المناطق الريفية بولاية (فرجينيا) عن طريق تحسين الاتصال بين البيت والمدرسة واتاحة فرصا متنوعة لمشاركة الآباء ، ويرى مديرو المدارس ومعلموها أن من أهم مزايا البرنامج زيادة تحصيل الطلاب ، وزيادة معدل حضورهم وانضباطهم وتقديرهم لذواتهم ، ولقد قام المعلمون والآباء فى هذا البرنامج بعدد من الأنشطة المصممة لتحسين الاتصال بالأسر ، وتشجيع مشاركة الآباء فى الفصل ، وزيادة مشاركة الآباء فى اتخاذ القرارات ، وتدعيم التعلم فى البيت ، وتحسين مهارات الآباء ، ولضمان حصول الأسر ايضا على الخدمات التى يحتاجونها ، ثم من خلال البرنامج التنسيق مع عدد من المنظمات المجتمعية الخاصة بالصحة والخدمات الاجتماعية وتقع مدرسة (أيتنفيل) الابتدائية فى مجتمع ريفى فى جنوب غرب ولاية (فرجينيا) الأمريكية ، ويعانى المجتمع فى هذه المنطقة من البطالة والفقر ، كما أن هذه المنطقة معزولة جغرافيا عن الهيئات الاجتماعية الخدمية .

ولإزالة العوائق التى تعوق الشراكة قامت مدرسة (أيتنفيل) فى عام ١٩٩١ بتطبيق بحوث العمل الخاصة بتدعيم العلاقة بين الآباء والمعلمين فى أحد المراكز التعليمية فى (بوسطن) ونتج عن هذه الشراكة تطوير المدرسة لهذا البرنامج فى العام الدراسي ١٩٩١ – ١٩٩٢ ويشتمل هذا البرنامج على مجموعة برامج فرعية مثل (شجرة التليفون) ويعمل به آباء متطوعون ، وبرنامج للزيارات المنزلية ، ومركز الأسرة .

ويكمن أحد أهم العوائق التى واجهت مدرسة (أتينفيل) فى تطبيق برنامجها فى عدم وجود تليفونات لدى الآباء ، وكذلك عدم وجود وسائل مواصلات كافية ، ولقد قام عدد من الآباء المتطوعين بنشر المعلومات أو الأحداث إما عن طريق إرسال خطابات ، أوشفهيا ، كما قام المدير والمعلمون بتوفير وسائل مواصلات للآباء الذين يصعب عليهم الوصول للمدرسة وذلك لمساعدتهم فى حضور الاجتماعات .

ويقوم المدير والمعلمون بعمل زيارات منزلية للآباء الذين لا يستطيعون لسبب أو لآخر الحضور للمدرسة ، ويقوم المعلمون بهذه الزيارات المنزلية فى أوقات الإجازات أو فى أوقات مناسبة بحيث يكون هناك من يقوم بدورهم فى المدرسة ، ويقوم الآباء المتطوعين فى برنامج (شجرة التليفونات) بإجراء ٢٠ زيارة تقريبا سنويا للأسر التى لا تتفاعل إيجابيا مع المدرسة .

ويتم توفير تليفونات فى الفصول لكل المعلمين حتى يستطيعوا الاتصال بالآباء خلال اليوم الدراسي وخاصة الذين يتغيب أبنائهم عن المدرسة أو إذا أساء أبنائهم التصرف ، وكذلك لإبلاغهم عن مستوى تقدم أبنائهم ، كما أن هناك وقتا مخصصا يوميا يقوم فيه المتعلمون بالاتصال بالآباء أو مقابلتهم .

ويرتكز هذا البرنامج أساسا على الاتصال بين الأسر والمدارس وعلى تدريب كل من الآباء والعاملين بالمدرسة ، وفى برنامج شجرة التليفون بمدرسة (اتينفيل) يقوم آباء متطوعون بالاتصال بحوالي من ٢٠ – ٢٥ أسرة فى نهاية كل شهر ، ويقوم الآباء المتطوعن خلال هذه الاتصالات بإبلاغ الآباء الآخرين بجدول أنشطة المدرسة للشهر المقبل ، ويتلقى الآباء المتطوعون فى برنامج شجرة التليفون تدريبا من مدير المدرسة على اللياقة فى الحديث فى التليفون والتأكيد على السرية ، كما يتم تدريبهم على عمل زيارات منزلية .

كما تقدم المدرسة للآباء ورش عمل سبع مرات تقريبا كل عام لمساعدتهم على أن يكونوا المعلمين الأوائل لأبنائهم ، وهذه الورش تتضمن موضوعات مثل كيفية زيادة النمو اللغوى لدى أطفالهم وكيفية تعليم أطفالهم القراءة ، وكيفية مساعدتهم لأبنائهم فى الرياضيات ، وكيفية زيادة تقدير الطفل الذات وكيفية مساعدتهم فى الواجبات المنزلية ، وتتم هذه الورش أثناء اليوم الدراسي ويقوم بالشرح فيها بشكل تطوعى المدير والمعلمون ، كما يتم تشجيع الآباء وتدريبهم على التطوع لمساعدة المعلمين داخل الفصل والإشراف على الطلاب فى حصص المكتبة أو أثناء الغذاء أو فى حصص الراحة ، ويشترك (١٠٠) ولى أمر تقريبا فى التدريب كل عام .

كما يمثل هذا البرنامج التزاما أساسيا من قبل العاملين بالمدرسة والمجتمع لتحسين تحصيل الطلاب عن طريق إعادة هيكله المدرسة لتدعيم مشاركة ناجحة بين المدرسة والأسرة ، ومن الجهود الخاصة بإعادة الهيكلة : تقييم حاجات الأسر ، وتصميم مركز الأسرة ليعمل كأساس لأنشطة الآباء المتطوعين وتعظيم مشاركة الآباء فى اتخاذ القرارات ، حيث يشارك الآباء فى كافة لجان المدرسة ، بما فى ذلك لجان بحوث العمل ، ولجان تحسين المدرسة ولجان التخطيط وهذه اللجان هى التى توجه اتخاذ القرارات ، وتخطط للتحسين المدرسي ، بهدف إصلاح المدرسة لصالح المجتمع ككل ، وكذلك يشارك الآباء فى اللجان الفرعية ويناقشون موضوعات خاصة بالمنهج وتنمية العاملين والمبانى والتسهيلات والصحة والرفاهية .

ويرى الآباء والمعلمون أن عملية بناء الثقة والراحة بين المدرسة والبيت عملية مستمرة ومركزة ، ففى بداية البرنامج كان كثير من الآباء لا يثقون فى المعلمين ، وكثير منهم كانت لديه خبرات سيئة مع المدرسة ، وكان نتيجة ذلك أن قامت المدرسة ببناء مشاركات جديدة مع الآباء ، واتاحة العون التعليمي الذي يحتاجونه ، وحصل كثير من الآباء الذين اشتركوا فى فصول تعليم الكبار بالمدرسة على (شهادة التنمية التعليمية العامة بعد استكمالهم لتعليمهم والتحاقهم بكليات تقدم برامج تستغرق أربع سنوات) .

وفى هذا الشأن لعب منسق الآباء والذي يعد دوره من أهم الأدوار فى تحقيق المشاركة بين الآباء والمدرسة ، وهذا الدور مهم لتقليل الفجوة بين المدرسة والأسرة ، وبناء الثقة بين المعلمين والآباء .

وكان لهذا البرنامج دلائل للنجاح حيث تزايدت مشاركة الآباء فى المدرسة منذ بدء البرنامج تزايدا كبيرا ، حيث زاد عدد ساعات تطوع الآباء فى المدرسة من ٢٠٠٠ ساعة عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٧٠٠٠ ساعة عام ١٩٩٦/٩٥ كذلك شارك (١٠٠) ولى أمر فى البرنامج عام ١٩٩٦/٩٥ وهو نصف عدد الأسر تقريبا فى المدرسة فى التدريب السنوي التطوعي . [٩٢]

ويمكن القول أن هذه المشاريع أو البرامج تتميز بالعديد من المميزات منها . كما يحدث فى مدارس (يوتاه) فى ولاية (يوناه) ومدرسة (ايتنفيل) فى جنوب غرب ولاية (فرجينا) وهى :

- مشاركة الآباء فى تعليم الأبناء وبرامج الكبار ،
- استخدام الاستراتيجيات التعاونية حتى يكون منهج الدراسة ممتدا فيما وراء جدرانها وحدودها.
- الجهود البناءة من جانب الآباء لإيجاد خبرات تعلم داخل المنزل .
- الزيارات المنزلية بواسطة المدير والمعلمين لتسهيل التواصل والتفاعل بين المنزل والمدرسة.
- تدخل الأباء ورجال الأعمال والمواطنين فيما يحدث داخل الفصل .
- برامج التدريب الصيفى لكل من الآباء والأطفال .
- التعلم المستمد من المجتمع وما يدور فيه .
- استخدام المدرسة فى الأنشطة المجتمعية .
- إن اشتراك الآباء فى العملية التعليمية يجعل الأبناء يحاولون ويعملون بجد اكثر لتحقيق المزيد من الإنجاز فى المدرسة وهذا يؤكد أهمية المشاركة المجتمعية فى التعليم . [٩٣]

٤- برنامج الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) عام ٢٠٠٠ والذي أطلق علية (فرص على خط الحياة للراغبين فى العمل) ، حيث قال عند تقديمة لهذا المشروع ، نحن بحاجة إلي التأكيد على إعداد أبنائنا للعالم الاقتصادي الجديد .

وهذا البرنامج عبارة عن منحة أو هبة تقدم لمحدودى الدخل وتقدر بـ ٢٢٣ مليون دولار كمنحة للتعليم والتدريب والهدف من هذه المنحة هو إدخال أفراد المجتمع إلى المؤسسات التعليمية وتزويدهم بخبرة المجتمع فى المشروعات المجتمعية . (٩٤)

وفى وثيقة إستراتيجية التربية الأمريكية عام (٢٠٠٠) كانت هناك مطالبة بضرورة المشاركة المجتمعية فى التعليم ، على اعتبار أن التعليم يهتم به جميع أفراد المجتمع وعليه يتوقف مستقبل الأمة ، وأن المدارس لكى تنجح وتتمكن من مواجهة مشكلاتها ، فعليها أن تندمج فى مجتمعها وأن ترتبط بالأسر فى المجتمع . (٩٥)

٢- المكسيك

بعد أن تحول النظام التعليمي فى المكسيك إلى نظام لا مركزي على مستوى الولايات ، فقد

أدى هذا إلى حدوث تطور تجاه زيادة استقلاليه المدارس القائم على المشاركة المجتمعية .

وترتيب على ذلك أن توالت مشروعات المشاركة المجتمعية التى تهدف إلى تحسين الأداء المدرسي ، وزيادة قدرة المدارس على التخطيط لأنشطتها الأكاديمية ، ومن هذه المشروعات :

١. مشروع (مدارس الجودة) والذي بدأ فى مدارس المدن فقط والتى تطوعت للمشاركة فى برنامج تحسين المدرسة ،حيث يقوم فريق المدرسة بتصميم مشروعات المدرسة بمشاركة المجتمع الذي يقوم بتقديم الدعم المالي بهدف تحسين وتوسيع البينية التحتية للمدرسة وتوفير الأجهزة والمعدات والمواد التعليمية ، كما يتم تدعيمها أثناء العملية التعليمية ثم تقييمها فى نهاية العام الدراسي .

٢. برنامج (الفرص فى المكسيك) والذي يهدف إلى مكافحة الفقر ومساعدة الأسر الفقيرة فى المناطق الريفية والمدن وذلك من خلال العمل على ثلاثة محاور هى (تحسين التعليم فى المدارس، والصحة والعلاج ،والتغذية) ، وقد تم تغيير الدعم العينى الذي كان معمول به حتى عام ١٩٧٠ إلى دعم نقدى ، والتركيز على دور المرأة فى المنزل لمساندة الأسرة ومساعدة المدرسة فى رعاية أبنائها تعليميا وصحيا ، وتقديم التحويلات النقدية إلى الأسر بشرط أن تكون أطفالها فى المدارس وعدم انقطاعهم عنها وترددهم على العيادات الصحية فى المدارس .

وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا النظام حتى عام ٢٠٠٧ أكثر من (٥ ملايين أسرة) تضم (٢٥ مليون مواطن) ويحصل هذا البرنامج على تمويل من الموازنة الاتحادية السنوية للمكسيك بنسبة ٤٦.٥% والباقى من مساهمات المجتمع المحلي ، ويمنح برنامج (الفرص) الأبويين للأطفال المقيدين فى المدارس حتى يستمروا فى مدارسهم ولا يخرجون من مدارسهم للعمل . (٩٦)

٣. مشروع إصلاح المناهج وهذا المشروع يشمل على دورة للمعلمين فى إدارة المدرسة ، ودوره على مستوى جميع الولايات لنظام المدارس التى تطبق المشاركة المجتمعية .

إن هذه المشاريع والبرامج تخضع لنظام تقويم خارجي فى ضوء معايير قومية للتعليم من قبل مؤسسات خاصة للتقويم ، والتقييم الذاتي للمؤسسات التعليمية وتقييم تحصيل الطلاب واعلام المجتمع المحلي بنتائج التقييم . (٩٧)

٣- البرازيل :

تجسدت المشاركة المجتمعية فى البرازيل فيما يسمى (ببرنامج الصناديق الاجتماعية لدعم الأسر الفقيرة) .

هذا البرنامج يغطى نحو ١١.٥ مليون أسرة تضم ما يزيد على ٤٥ مليون فرد ، من خلال تقديم دعم نقدى للأسرة لتحسين أحوالها وارسال أبنائها إلى المدرسة ومتابعتهم فى مدارسهم وأن تكون نسبة حضورهم إلى المدرسة لا تقل عن ٨٥% من إجمالي الأيام الدراسية .

- برنامج التغذية المدرسية : وفى هذا البرنامج تقوم الحكومة بتقديم تغذية مدرسية للتلاميذ فى سن ١٥ سنة من أبناء الأسر الفقيرة وهذا البرنامج يغطى نحو ٣٧ مليون طفل وتقدم التغذية لمدة ٢٠٠ يوم من العام الدراسي على أن يتم حضور أولياء الأمور إلى المدارس لمتابعة أبنائهم ومشاركة المدرسة فى الإشراف عليهم وتحسين مستوياتهم . (٩٨)
- برنامج توفير مصاريف التعليم ، ويعمل هذا البرنامج على توفير مصاريف التعليم للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ، حيث يتم إعطاء منحة دراسية لعائل الأسرة أو الزوجة فى مقابل تعدها بإرسال الأطفال (وخاصة البنات) للمدرسة ، وعدم تشغيل أطفالهم ، وأن يقوم عائل الأسرة أو الزوجة بزيارة المدرسة وتوطيد العلاقة معها لمتابعة أبنائهم وعدم تسربهم من المدرسة ، وتقوم المدرسة بعمل دورات تدريبهم لهم لمشاركتهم المدرسة فى تقييم أبنائهم ، وأن تكون الزيارات مستمرة مع المدرسة . (٩٩)
- مشروع (المدرسة الجديدة Esckela Nuevo) هذا المشروع تم تحت إشراف (اليونسكو والبنك الدولي) لتقديم الدعم المادى للبدء فى تنفيذه ، وهو عبارة عن نموذج تعليمي غير حكومي للتعليم الابتدائي فى الريف .

والمدرسة الجديدة تتمتع بنظام متكامل يجمع بين أربعة هى : المنهج الدراسي ، والتدريب ، والعنصر الإداري ، ومشاركة المجتمع المحلي ، وهذه العناصر الأربعة مترابطة فيها بينها مما يعطى للمدرسة تماسكها ، وهذا النموذج يعتمد على اللامركزية ويولي أهمية كبرى لمجلس التلاميذ ، وهو هيئة تنظيمية للمتعلمين يهدف إلى إشراكهم فى إدارة المدرسة وتعويدهم على الحياة المدنية ، والديمقراطية وعلى اتخاذ القرارات والعمل ضمن فريق.

ويؤكد مشروع المدرسة الجديدة على المشاركة المجتمعية من خلال جعل المدرسة مركز معلومات ومكان تلاحم المجتمع المحلي ، فالعلاقة بينهم متبادلة ، فالأهل والمجتمع يشاركون فى الأنشطة المدرسية ، والمدرسة تقترح وسائل للتنمية المحلية وتحسين ظروف المعيشة ، كما أن مكتبة المدرسة وأماكن الأنشطة بها مفتوحة دائما لأعضاء المجلس المحلي . (١٠٠)

٤- الهند

الهند من الدول النامية التى تتشابه ظروفها مع مصر وقد اتخذت الحكومة الهندية بعض السياسات للمشاركة المجتمعية والتى تمثلت فيما يلي :

- مشروع (بنك الفقراء) وقد أنشأت الحكومة الهندية مشروع بنك الفقراء لمساعدة النساء على إقامة مشروعات صغيرة مربحه ومساعدة أطفالهن على الذهاب للمدرسة ، ثم قامت بإنشاء (بنكا خاصا) ومشروع للضمان الاجتماعي ، ويقدم البنك قروض ومساعدات للأسر الفقيرة لتعليم أبنائهم والحاقهم بالمدارس ومتابعتهم فى المدارس عن طريق الزيارات المتكررة التى حددتها المدارس لهم ، وقدمت بعض المزايا النقدية للأسر التى تحدد أطفالها باثنين أو ثلاثة وتلحقهم فى المدارس الهندية ، وخاصة فى الريف . (١٠١)
- مشروع (إنشاء مدارس المجتمع) وهذا المشروع جاء استجابة لطلب المجتمع نحو زيادة مدخلات التعليم ، وايجاد حلول لبعض المشكلات التى تواجه التعليم فى الهند ومنها (عدم وجود ارتباط بين المنزل والمدرسة ، وارتفاع معدلات التسرب والرسوب فى المدارس الهندية وانخفاض مستوى الإنجاز لدى الطلاب فى المدارس . (١٠٢)

واستجابة لذلك قامت هيئة تكامل التنمية القبلية بعمل لائحة توضح القواعد والشروط اللازمة لإنشاء هذه المدارس وظروف نشأتها وهى :

- أن يوجد المجتمع الذى ستنشأ فيه المدرسة فى مكان بعيد ولا يكون بهذا المجتمع أو بالقرى القريبة منه مدرسة .
- المجتمع هو المسؤل عن توفير مكان للمدرسة ، وعادة ما يوفر أهل القرية ما تحتاج إليه المدرسة من الخامات المحلية ، ويوفر الموارد البشرية من عمالة المجتمع .
- أن يساهم الأب والأم بمبلغ ثابت صغير لكل طفل فى كل شهر من المساعدات التى تقدم لهم من (بنك الفقراء) أو البنوك الخاصة مقابل مرتب المعلم ، واذا تعذر دفع مبالغ مالية يتم إعفائهم على أن يقوموا بالتبرع ببعض المواد العينية من منتجاتهم المحلية الموسمية كالتمر والشاي .
- يقوم أهل المجتمع (القرية) بإدارة المدرسة واختيار المعلمين من الشباب المتعلمين بالقرية من خلال تشكيل لجنة تعليم القرية .

- تنظم هيئة تكامل التنمية القبلية دورات تدريبية للمعلمين على طرق التدريس،كما تمد المدرسة بالإمكانيات المادية، ومواد اللعب، والوسائل التعليمية، ومواد القراءة والكتابة ، والملابس .
- زيادة التعاون بين الجهود الحكومية من خلال ما يسمى (منسق المجتمع) وبين لجنة تعليم القرية وتشمل فريقا من المؤهلين يتكون من متخصص فى الزراعة ، مهندس ، طبيب ، ممرضة ، مجموعة من العمال ممن لهم صلة وثيقة بالقرية ، ويتم اختيارهم بواسطة أعضاء المجتمع ، وينحصر عمل منسق المجتمع فى سلسلة مكونة من (١٥ – ٢٠ مدرسة) من المدارس التى تعانى من نقص فى الإمكانيات . (١٠٣)

٥- ماليزيا

ماليزيا من الدول النامية التى تتشابه ظروفها مع مصر ، وقد كان للتجربة الماليزية أهميتها فى مجال المشاركة المجتمعية ودعم العلاقة بين المجتمع والمدرسة على النحو التالي :

- مشروع المناهج والأنشطة : فهناك بعض المواد التى يتم تدريسها لكل الماليزين ، وبالتالي فإن هذه المواد تساعد على توحيد جميع السكان ،وهناك بعض المواد الدراسية والأنشطة المصاحبة للمنهج التى تتلائم مع حاجة المجتمع ويتم مراجعة المناهج دائما من بعض فئات المجتمع كرجال الأعمال وأولياء الأمور وبعض أفراد من الولايات التى تتكون منها ماليزيا ، كما يتم تضمين المنهج بالمهارات الحياتية التى يحددها أعضاء المجتمع .
- تدريب بعض فئات المجتمع على الكمبيوتر من خلال البرامج التدريبية التى تقدم لهم والتى تساعدهم على نحو أميتهم الكمبيوترية .
- اختيار إحدى المدارس واقامة فيها مركز مصادر تعليمية ويتم تزويده بالكتب الدراسية والأجهزة الحديثة بحيث تعد هذه المدرسة بما فيها مركز مصادر التعلم بؤرة إشعاع لما حولها من المدارس والمناطق .
- هناك لجان لتنمية المجتمع المحلي يتم تشكيلها من أعضاء المدرسة والمجتمع .
- مشروع مجالس الآباء والمعلمين : وهى تدار من خلال العلاقات العامة وتعتبر من أهم الآليات التى يتم من خلالها تحقيق المشاركة بين المدرسة والمجتمع لتميزها بالآتي :
  - أن مستويات التعامل والتفاعل بين المجتمع والمدرسة متعددة .
  - إعلام المجتمع عن مشكلات المدرسة إعلاما كاملا .
  - تدعيم الأنشطة المدرسية التى تساهم فى تربية الطفل .
  - العمل على حل مشكلات التلاميذ .
  - المساهمة فى الأنشطة التربوية للمعلمين ودعمهم ثقافيا .
  - دعم التقارب بين القيادة السياسية فى المجتمع وبين المدرسة .
  - دعم الأنشطة التربوية بين التلاميذ وتنمية دافعيتهم واكسابهم مهارات التعليم والتعلم والمهارات الحياتية .
  - تشجيع المجتمع ومساعدته للمدرسة يحقق الاستثمار الأمثل لإمكاناته المتاحة .

ويلاحظ تنوع مجلس الآباء والمعلمين وانتشارها على جميع المستويات ، فهناك مجالس على مستوى الأحياء ، ومجالس على مستوى المدارس ، كما يتم اختيار بعض المدارس كمراكز إعلامية كما أن هذه المجالس تجرى بعض الأنشطة فى المدارس ، وهذه الأنشطة تساعد على التواصل مع المجتمع ومؤسساته .

ويساهم (رجال الأعمال) فى ماليزيا فى دعم المدارس دعما كبيرا على النحو التالي :

- دعم التغذية الراجعة واعادة النظر فى بعض المواد الدراسية بحيث تكون المناهج متواءمة مع حاجة المجتمع .
- المشاركة فى توضيح بعض المهارات المطلوب تضمينها فى محتوى المناهج .
- تقديم دعم مادى للمدارس بطريقة غير مباشرة كطلب برامج تدريب للعاملين لديهم .

ومما هو جدير بالذكر أن تعامل رجال الأعمال وطرح أفكارهم يتم من خلال عرض آرائهم على اللجان المتخصصة وهذه اللجان هى التى تتولي تنفيذ هذه الأفكار ، وذلك لمراعاة الإبعاد الفنية المطلوبة عند التطوير . (١٠٤)

ولما كان هدف التعليم فى ماليزيا هو إعداد المواطنين بصورة أكثر ديناميكية وانتاجية وانسانية لمواجهة تحديات العصر ، فقد تميزت ماليزيا بالتخطيط والعمل الدءوب لكل ما من شأنه النهوض بالتعليم .

وقد وضعت خطة (شالة) للنهوض بالتعليم حتى عام ٢٠٢٠ أملا أن تصبح ماليزيا إحدى الدول المتقدمة ، واعتبرت أن تأسيس نظام تعليمي قوي يتطلب دعم المجتمع كالأسرة ومؤسسات المجتمع المحيط .

ولما كانت ماليزيا إحدى الدول الصناعية ، فقد أوجب ذلك على المدرسة مسئولية الربط بين التعليم المدرسي وسوق العمل لتكون مخرجات التعليم أكثر تكيفا مع حاجات المجتمع المحلي.(١٠٥)

وللمدارس الثانوية فى ماليزيا جهود فى تعميق دور المشاركة المجتمعية مع المجتمع المحلي ، حيث تنسق المدرسة الثانوية مع أقرب مصنع مجاور ، بهدف مساعدة الطلبة بمؤسسات القطاع الخاص للمشاركة فى تقديم برامج التعليم المهنى ، ويقوم عدد من الشركات والمصانع بتنظيم برامج تدريبية لتطوير مهارات الطلبة ، كما تسمح المدارس الثانوية لمؤسسات المجتمع بالاستفادة من مرافق وتجهيزات المدرسة .

كما تشارك المدارس المؤسسات الحكومية من خلال تشكيل لجانا صحية تشرف عليها وزارة الصحة ، ويترأس اللجنة مدير المدرسة وأعضاء من هيئة التدريس والطلاب وأولياء الأمور.

ومن ناحية أخرى وتوافقا مع الثورة التقنية الحديثة فى مجالات الاتصالات والمعلومات، تشجع الحكومة الماليزية المدارس الحكومية نحو التحديث فيما يعرف حاليا بمصطلح (المدرسة الذكية) التى قام بتطوير فكرتها وزير التربية والتعليم الماليزي (تان وان محمد) عام ١٩٩٦ وقد تم تطبيقها فى جميع المدارس الماليزية ، والتى تعتمد فكرتها على استخدام التكنولوجيا الحديثة للتواصل الكترونيا بين المدرسة والأسرة ، وجميع مؤسسات المجتمع بما يسهل التفاعل بين المدرسة والمجتمع المحيط بها . (١٠٦)

كما يقوم الإعلام فى ماليزيا بدور مهم يساعد على دعم العملية التربوية فى المدارس ويساهم فى تحسينها من خلال :

- عرض الحقائق كاملة بحيث يتم مشاركة الجميع فى صنع القرار .
- تهيأة الرأي العام لتقبل عمليات التعديل والتطوير .
- إقناع المدرسة والأسرة والمجتمع (الجميع) بأهمية المشاركة المجتمعية على كافة الأطراف والمستويات .
- يدعم التغذية الراجعة التى تساهم فى التطوير الدائم للخطط التربوية .
- تقديم البرامج التربوية المرئية والمسموعة .
- تقديم النشرات التربوية للمجتمع .

وتأسيسا على ما سبق تبين لنا أهمية التجربة الماليزية فى دعم العلاقة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية ومما ساعدها على ذلك هو :

١-تنوع المدارس فى ماليزيا فلا يوجد نمط واحد من المدارس ، فهناك المدارس الإسلامية والتى تشبه المدارس الأزهرية فى مصر ، وهناك مدارس تقوم بتدريس الديانات الأخرى ، ومدارس مهنية ، ومدارس بولتكنيكية . ومدارس المتفوقين ، ويزداد عدد المدارس الإسلامية فى منطقة (توريتجانو) لأن نسبة السكان المسلمين فيها تبلغ ٩٥%

٢-مرونة المناهج المساعدة ، فمن حق المعلم أن يحدد بعض المحتويات التى تتناسب مع البيئة التى يتعلم فيها ، كما أن من حق كل ولاية من الولايات الماليزية أن يكون لها مواردها والتصرف فى هذه الموارد حسب حاجتها وظروفها ، وبذلك ترتبط المدارس بواقع وحياة البيئة الموجودة بها .

٣-محاكاة الطلاب للواقع ، فطالب التعليم الثانوي المهنى عليه أن يرتدى الملابس التى سوف يرتديها فى بيئة العمل بعد تخرجه ، ويتعلم فى ورشة المدرسة التى تشبه ما هو موجود فى المصانع والشركات ، ويقدم رجال الأعمال بعض منتجاتهم ليتدرب عليها الطلاب فى المدرسة .

٦- استراليا

تتميز استراليا بمساحتها الشاسعة التى تبلغ ٤.٦ مليون كم تقريبا ، وعدد السكان ١٨.٣ مليون نسمة ، ويتم المواءمة بين أولويات المجتمع الاسترالي والاستجابة لحاجات الولايات الخاصة من خلال المؤسسات التربوية المختلفة كالمدارس والجامعات ومؤسسات التدريب والمراكز التربوية للمجتمع .

وتعد استراليا من الدول المتقدمة التى تتميز بجودة نظامها التعليمي ، إذ يعد الأسلوب الأسترالي فى التعليم والتدريب المهنى معترف به الآن كواحد من أفضل الأساليب وأكثرها ابتكارا فى العالم . (١٠٧)

ويرجع ذلك على أن نظام الحكم فى استراليا أنشئ على الطراز الديمقراطي الليبرالي ، كما أن الممارسات والهيئات الحكومية الاسترالية المبنية على قيم التسامح الدينى ، وحرية التعبير والتجمعات وسيادة القانون ، تعكس النموذج البريطاني والأمريكي ، وتعتبر هذه الممارسات استرالية بحته فى ذات الوقت . (١٠٨)

وقد اتسم نظام التعليم فى أستراليا بالميل نحو مركزية السلطة والبيروقراطية فى اتخاذ القرارات ، فلقد أظهر التعليم الاسترالي منذ بدايته عام (١٧٨٩م) ميل إلى الأنماط المركزية والبيروقراطية فى إدارة المدرسة ، (١٠٩) ولقد كانت معظم الولايات والمقاطعات الاسترالية نماذج بيروقراطية مركزية . (١١٠) وظل التعليم العام فى استراليا مركزيا متشددا حتى صدور تقرير (كارميل Karmel) عام ١٩٧٣ ، الذي أكد على ضرورة تقليل الرقابة المركزية على العمليات والأنشطة التى تتم داخل المدرسة ضمانا لفاعلية وعدالة التعليم المدرسي ، ولقد أوصى هذا التقرير بضرورة مشاركة أولياء الأمور والمعلمين فى صنع واتخاذ القرارات التعليمية لكونهم الأقرب إلى المدرسة والأقدر على صيانة السياسات وتنفيذها بكفاءة وفعالية أكبر من السلطات المركزية البعيدة عن موقع المدرسة . (١١١)

وبالتالي يعتبر تقرير (كارميل ١٩٧٣) رائد التوجه اللامركزى والإدارة الذاتية للمدرسة فى استراليا من خلال دعوته إلى إشراك المعلمين وأوليات الأمور وأعضاء المجتمع المحلي فى عملية صنع واتخاذ القرار التعليمي بالمدرسة ، إلى جانب إتاحة الفرصة للمدرسة للاعتماد على نفسها فى إدارة المدرسة وتسيير أمورها دون اللجوء إلى سلطات التعليم المركزية .

ومنذ منتصف السبعينات ، اتجهت بعض أنظمة التعليم فى استراليا ، نحو مفهوم جديد من لا مركزية التعليم إلي المستويات الإقليمية مع تداول السلطة على مستوى المدرسة والمشاركة المجتمعية فى إدارة المدرسة .

ولقد امتدت إصلاحات الإدارة المدرسية خلال ثلاثة عقود من سياسة (الكومنولث) وذلك من أجل تحقيق فاعلية وجودة ومساواة أكثر فى النظام المدرسي ، حيث تتيح الإدارة المدرسية هناك فرصة أكبر للأفراد المتصلين بالمدرسة عن قرب من صياغة وتنفيذ السياسات بكفاءة وفاعلية مقارنة بالسلطة المركزية .

وطبقا للدستور الاسترالي يعد التعليم وادارته مسئولية الولايات الستة التى تتكون منها استراليا (وهى : " ١- كوينزلاند Queensland ٢- نيوساوث ويكز New South Wales ٣- فيكتوريا Vectoria ٤- تاسمانيا Tasmania ٥- جنوب استراليا South Australia ٦- استراليا الغربية Western Australia " ، ووزراء التعليم فى هذه الولايات لهم السيطرة والمسئولية الكاملة على التعليم وادارته ، إلا أن حكومة الكومنولث تقوم بدور مهم جدا على المستوى القومي ، فيما يتعلق بتحديد الملامح العامة للسياسة التعليمية ، ووضع الأهداف العامة والتخطيط من أجل الوصول إلى جودة وكفاءة التعليم من خلال وضع المعايير الوطنية للحكم على جودة المعلمين ومدير المدرسة وتوفير المصادر والإمكانيات اللازمة للوصول إلى جودة التعليم ، كما تقوم الحكومة الاسترالية بتمويل التعليم لتحسين الخدمات التعليمية ، حيث وصل تمويل حكومة الكومنولث للتعليم الحكومي حوالي ٢ بليون دولار عام ٢٠٠٠ .

وفى جميع الولايات الاسترالية يوجد تفويض واضح من جانب السلطات الوزارية المركزية إلى المدارس ذاتها ، بحيث تشارك مشاركة كاملة فى قيد الطلاب وتحديد طرق التدريس والتقويم وعلاقة المدرسة بالمجتمع المحلي ، وتتحمل هذه الولايات الجزء الأكبر فى تمويل التعليم الحكومي حيث تقدم ٦٠% من الانفاقات المالية العامة على المدارس ، و٤٠% من الحكومة الفيدرالية [١١٢].

ولتقوية العلاقة بين المجتمع المحلي والمدرسة أصبحت مهمة إدارة التعليم والإشراف عليه فى استراليا على مستوى الولاية ، ويتكون من الهيئات والشخصيات مثل حاكم الولاية ، ورئيس مجلس الوزراء بالولاية ، وبرلمان الولاية ، ووزارة التعليم فى الولاية ، أما على المستوى المحلي فيقوم بمسئولية إدارة التعليم ما يعرف باسم (المكتب الإقليمي للتعليم) والذي يتعاون مع المدارس لإنجاز أهداف الحكومة ، كما يمد المدارس بالمناهج ووسائل إراحة الطلاب ، والموظفين ، كما يقوم بدعم المدارس لتطبيق برامج جديدة تؤدى إلى كفاءتها التعليمية ، ويشترك فى إدارة المدرسة الاسترالية وتنظيم العمل بها مع بعض الأجهزة واللجان والمجالس المدرسة ومثل مدير المدرسة ولجنة المدرسة ومجلس المدرسة . واتحاد أولياء الأمور والمواطنين ومجلس ممثلي الطلاب . [١١٣]

ولتقوية العلاقة بين المجتمع والمدرسة أيضا جاءت مبادرة ولاية (فيكتوريا) فى التسعينات من القرن الماضي بإنشاء (مدارس المستقبل) والتى قامت على أساس الاعتقاد بأن المدارس هى أفضل مكان لاتخاذ القرارات المتعلقة باختيار هيئها التدريسية ، هى أفضل مكان لاتخاذ القرارات المتعلقة باختيار هيئتها التدريسية وتحديد أولويات صرف الميزانية وتحديد الترتيبات التنظيمية التى من شأنها تلبية احتياجات الطلاب ، وتشجيع الآباء على المشاركة فى تعليم أبنائهم ،ووضع آليات تساعد التلاميذ على التكييف مع المجتمع المحلي ومواجهه المستقبل ومتطلباته ووضع آليات لتحسين تقدم التلاميذ وفقا للمعايير المتفق عليها ، وقد سيطرت هذه المدارس على ٩٠% من ميزانية المدرسة ووجب عليا تقديم تقارير سنوية وخضعت للمراجعة كل ثلاث سنوات ، وطلب منها ان تقوم بإعداد ميثاق لكل مدرسة والطبيعة المميزة لها . [١١٤]

ولتشجيع التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي أيضا تم إنشاء (مجلس المدرسة School Councils) الذي يعد هو المسؤل عن دعم وتوفير الخدمات المدرسية وصنع واتخاذ القرارات على مستوى المدرسة وعلى المستوى المحلي .

ولقد أصبحت المجالس المدرسية إلزامية حيث تم سن قانون يقتضى بضرورة تفويض السلطة للمدرسة فى إقليم العاصمة الاسترالية ، ويتكون المجلس من ممثلين من المجتمع المدرسي والمجتمع المحلي على النحو التالي :

- مدير المدرسة بحكم منصبة .
- عضو واحد يعين من قبل السلطة المدرسية .
- عضوين من العاملين بالمدرسة يتم انتخابهم من قبل المعلمين .
- ثلاث أعضاء يتم انتخابهم من قبل رابطة الآباء والموظفين بالمدرسة ويكون لهم الدور الأقوى فى اتخاذ القرارات .
- طالب منتخب . (١١٥)

وهذا المجلس تقع عليه المسئوليات التالية :

- تقرير السياسات التعليمية والأهداف الخاصة بالمدرسة فى إطار دليل العمل القومي وبحيث يكون متسقا معه .
- تعزيز الدعم المقدم للمدرسة والعمل على زيادة مواردها .
- طرح الآراء ووجهات النظر لمساعدة إدارة المدرسة على العمل .
- كتابة التقرير الدوري لإدارة التربية .
- متابعة ومراقبة حالة المباني التعليمية للعمل على الحفاظ عليها بصورة جيدة .
- العمل على دعم مشاركة أفراد المجتمع للمدرسة وخاصة الآباء من غير أولياء الأمور .
- أعطاء قدرة أكبر ومرونة فى تنفيذ القرارات الحكومية لأنهم أقرب للواقع .
- المساعدة فى دعم العلمية التعليمية من خلال الآباء المتخصصين كأن يدير أحد الآباء مقصف المدرسة ، أو أن يساعدوا فى تعليم بعض المواد الدراسية .
- نوادي الآباء : حيث تقوم بعض المدارس بتأسيس نوادي يجتمع فيها الآباء وتتم فيها مناقشة القضايا التى تهم الأبناء .
- مجالس الآباء فى استراليا : والتى تلجأ دائما إلى الطرق الودية لحل المشكلات التى تواجه المدرسة ، وخذه المجالس تشكل من الأعضاء التي تراها فاعلة ،وهذا المجلس يظل مسئولا من الأعضاء إلى تراها فاعلة ، وهذا المجلس يظل مسئولا أمام الحكومة والآباء عن ما يدور داخل المدرسة ، ولكن لا يسأل عن متابعة العملية التعليمية لأنها مسئولية الحكومة لضمان الجودة .

- كما تلعب وسائل الاعلام دورا فى تشجيع التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي ، كما تحاول كل مدرسة أن تستخدم الإعلام المحلي لتعلن عن نفسها وتحاول تقريب المجتمع المحلي لها ، ولهذا قد يجد ولي الأمر أن هناك خطابات من عدة مدارس عن المزايا التى يمكن أن يحصل عليها الذي يلحق أبنه بها ، كما توجد مراكز للمعلومات تقوم بتزويد الصحف بالأخبار عن الأنشطة التربوية كما ترتبط هذه المراكز بشبكة الانترنت لإتاحة المعلومات التربوية بسهولة للمجتمع .
- كما يساهم رجال الأعمال فى تنمية العلاقة والارتباط بالمدرسة وذلك لتشجيع النجاحات الفردية للتلاميذ ، وقامت وزارة التربية بتأسيس جماعة رجال الأعمال لتقديم النصح للوزارة وعلى المستوى المحلي يتم دعوة رجال الأعمال لزيارة المدرسة والتبرع للتلاميذ الذين يعلن عنهم فى صحيفة المدرسة ، والتبرع بالبضائع للمدرسة والتى يتم بيعها لأعضاء المجتمع المحلي ، وبالتالي فإن رجال الأعمال يشاركون المدارس بنمطين من المشاركة الأولي وهى مقابلة حاجات التلاميذ بتقديم بدائل مهنية لهم فى مرحلة التعليم الثانوي ، حيث ينقطع طالب الثانوي من المدرسة فترة بسيطة يلتحق فيها بأي مهنة يتعلمها لمدة محدودة من العام الدراسي وبالتالي يمكن أن يعمل بها بعد التخرج من المدرسة الثانوية ، والثانية هى الاستجابة لحاجات الصناعة من المهارات المهنية بجانب مستوى من التربية العامة حيث يوجد ١٣٠٠٠ تلميذ من ٣٧٥ مدرسة فى ٢٣ منطقة صناعية يجرى فيها التدريب المهنى وبرامجه ، كما توجد مراكز تحويلية لتمكين الشباب ومساعدتهم على التحول المهنى لمواجهه متطلبات سوق العمل المتغير،كما يتم الحاق المعلمين أنفسهم ببعض البرامج واكسابهم الخبرة المطلوبة . (١١٦)

وهكذا يتضح من عرض الخبرة الاسترالية فى مجال المشاركة المجتمعية ودعم العلاقة بين المجتمع والمدرسة ، أن هناك جوانب عديدة يمكن الإفادة منها فى الواقع المصري ، وهذا ما سوف نعرضه فيما بعد .

٧- اليابان

اتخذت الحكومة اليابانية بعض الاجراءات (السياسات) لدعم المشاركة المجتمعية فى التعليم ،ونظرا لاهتمام اليابان بالتعليم نلاحظ أنه مع بداية القرن الحادى والعشرين أصبحت اليابان قوة تكنولوجية عظمى فى مجال التكنولوجيا الحالية مثل الروبوت واجهزة الكمبيوتر الضخمة والمرئيات ، واعتبرت من الدول الصناعية الكبرى فى العالم .

كما اعتمد تطوير الموارد البشرية المتعلمة فى اليابان على التنسيق الوثيق بين التعليم النظامي والتدريب فى مواقع العمل ، حيث حرصت اليابان على تطوير أساليب علمها فى المدارس لتكون مخرجات التعليم أكثر تكيفا مع حاجات المجتمع المحلي ،ولما كانت اليابان بلدا صناعيا فقد ألقت على المدرسة المجتمعية فيها مسئولية الربط بين التعليم المدرسي والتدريب العملي ، وتزويد الطلاب بالمهارات الأساسية والفنية اللازمة للحياة العملية . (١١٧)

لقد أنشأت اليابان نظاما تربويا متميزا كان له الأثر الكبير فى جعلها الدولة الأكثر تقدما علميا فى مجال العلوم والرياضيات والذي ظهر من خلال نتيجة الاختبار العالمي لطلاب المرحلة الثانوية فى هاتين المادتين فى معظم الدول المتقدمة بما فيها أمريكا ، وهذا يرجع إلى أن اليابان قد قسمت صفوفها المدرسية إلى جماعات تعلم وفرق عمل تستخدم التكنولوجيا والمعلومات فى المجتمع المحلي لخلق فهم مشترك بينها بحيث تكون المخرجات التعليمية هى حصيلة ما أنتجه الفريق وليس الفرد . (١١٨)

إن المنهجية الدراسية غير المعلنة فى العملية التعليمية فى اليابان تتمثل فى مبدأ الجماعية الذي يعتبر بحق ركيزة العملية التربوية اليابانية التى تتميز بها اليابان ، فالتعليم فى المدرسة اليابانية من أهم سماته كثرة الأنشطة التعليمية اللاصفية التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من العملية التعليمية التى يتحقق من خلالها مبدأ الجماعية وتفعيل روح الجماعة ، وأهم ما يميز هذه الأنشطة التدريب على أسلوب السلوك الجماعي الذي يبدأ من مرحلة رياض الأطفال التى تقوم بإرشاد النشئ على التصرف بجماعية ولا يتم ذلك من خلال ترديد وحفظ أقوال ومبادئ مكتوبة فقط ، بل بشكل عملي يمارس من خلال برامج المدرسة وجداولها الدراسية اليومية ، حيث يجب على الصغار أن يقوموا تحت إشراف المعلم أو المعلمة بنوع واحد فقط من النشاط معا فى وقت واحد من خلال مجموعات ، فلا يسمح بعمل نشاط مختلف أو حر فى الصف لأحد ما غير الذي يقوم به الآخرون حيث يحثون الصغار أو التلاميذ على أن يلعبوا معا معتبرين أن اتجاه أحد الصغار بالانفراد باللعب سلوك غير صحى وغير اجتماعي ، ولتأكيد هذا السلوك الجماعي يتم توحيد الزى والحذاء المدرسي الذي يلبس داخل مبنى المدرسة فقط ، كما يتوجه تلاميذ المدارس الابتدائية والمتوسطة من بيوتهم إلى المدرسة ضمن مجموعات منتظمة لها رئيس لكل واحد منها ، وتسلك هذه المجموعات طريقا آمنا يتم اختياره من قبل الشرطة ومجلس التعليم بالمنطقة .

ويقوم التلاميذ باصطحاب من فى طريقهم من زملائهم إلى المدرسة بجدول منظم مسبقا وبإشراف بعض أفراد متطوعين من المجتمع ، وفى وقت الغذاء يتناول الجميع معا تلاميذ وأساتذة وأولياء أمور وبعض أفراد من المجتمع طعام الغذاء فى المدرسة حيث يتم طهى الطعام فى المدرسة من قبل أستاذة أو استاذ تغذية وعدد من الطهاة ، وعند تناول الطعام يقوم التلاميذ بتقسيم أنفسهم إلى مجموعات إحداها تقوم بتهيئة القاعة الدراسية لتناول الطعام ،وثانية تقوم بإحضار الطعام من المطبخ ،وثالثة تقوم بتوزيع هذا الطعام على التلاميذ بعد ارتداء قبعات وأقنعة وملابس خاصة لذلك ، ورابعة تقوم بالتنظيف .

كما يتم تعليم التلاميذ كيفية المحافظة على البيئة والمال العام من خلال العمل الجماعي بدءا من البيئة المدرسية المحيطة بهم فيحافظون على المباني الدراسية والأدوات التعليمية والأثاث المدرسي وفى نهاية اليوم يقومون بتنظيف المدرسة من فصول ودورات مياة ولا يتركون المدرسة إلا بعد تجميل مظهرها الداخلي والخارجي ويمتد هذا النشاط إلى البيئة المحيطة بالمدرسة حيث تقوم بعض المدارس فى الريف بإرسال طلابها لمساعدة الفلاحين فى الزراعة وحصاد المحصول وينظم معهم المعلمون ويقومون فى العطلة الصيفية بتنظيف الحدائق والشواطئ ويظهر هذا السلوك والمشاركة الجماعية كذلك داخل قاعة الدرسة ، وعند الانتهاء من نشاط ما ، يقوم التلاميذ بعقد جلسة جماعية تعرف بـ (هانسى كاى) (Hanseikai) وهى جلسة جماعية للتقييم ومراجعة الذات فيقومون بتقييم الايجابيات والسلبيات وأوجه القصور بأنفسهم ، ومن ثم يقومون بتطوير وتحسين عملهم بشكل جماعي ، إن المشاركة فى العمل الجماعي يولد الإحساس بالآخر ويبنى روح التعاون ، فالفرد اليابانى أن يذوب فى المجموعة وهذه الطريقة تنمى روح الجماعة والعمل الجماعي واحترام العمل وتحمل المسئولية والالتزام والقيادة والحوار وتقبل آراء الآخرين . (١١٩)

ووصف الخبير اليابانى د. كيشى غرجاوا Dr. Keuehi Ogowa عضو مجلس إدارة اليونسكو أمين عام مجلس إدارة الجمعية اليابانية للتنمية الدولية ، الشراكة بين المدرسة والمجتمع الياباني بأنها شراكة تقليدية مع أولياء ألمور عبر رابطة (المعلم وأولياء الأمور) حيث يزور المعلمين طلابهم فى منازلهم مع بداية السنة الدراسية للتعرف على أحوالهم الاجتماعية والنفسية ، وأن مشاركة أولياء الأمور تقتصر على المشاركة فى الأيام الثقافية والرياضية ، وأن العام الدارسي فى اليابان عبارة عن (٣) فصول تكون فيها المدارس مفتوحة طوال العام لاستقبال الأسر ، ومراقبة وملاحظة تجهيز القاعات التى سيدرس بها أبناؤهم وقال أن تطوير الموارد البشرية فى اليابان من خلال التعليم والتدريب تعد ذات كلفة معقولة ، ولكن الأسرة تؤدى دورا مهما فى قطاع التعليم ليس من الناحية المالية فقط ، ولكن من جوانب أخري.

وأكد أن الحكومة المحلية تنفق أموالا طائلة على مراحل التلعيم الأساسي ، فى حيث يتقلص هذا الانفاق فى مراحل متقدمة من التعليم حيث يسمح للقطاع الخاص بأن يساهم فى الانفاق على التعليم .

وقال أن الحكومة المركزية فى اليابان تبنت عدة مبادرات كمبادرة (المدرسة المجتمعية) التى تركز على جودة منظومة التعليم ، وعلى نجاح مساهمة الاقتصاد فى التعليم ، كما أن اليابان حققت تقدما ملموسا فى تطوير الموارد البشرية ، وان تدريب الموارد البشرية لا تقوم به وزارة التعليم وحدها وانما تشاركها فيها وزارة العمل(١٢٠) .

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التجربة اليابانية فى مجال المشاركة بين المدرسة والمجتمع لمحلي قد تمكنت نم تحقيق أهدافها نتيجة عدة عوامل هى :

- الاهتمام المتزايد برياض الأطفال ، والتى يلتحق بها أكثر من ٩٠% من أطفال اليابان على نفقة آبائهم .
- التزام المجتمع الياباني نحو التربية والتعليم والنابع من حضارة الشعب الياباني .
- الإلتزام القوى للآباء ومساندتهم ومشاركتهم الفعالة لتعليم الطفل خلال مراحل دراسته .
- النظام المدرسي المؤثر والفعال ، والمدعم بمجموعة من البرامج التربوية الإضافية والمناسبة لحاجات الأطفال .
- إكساب الطلاب العقلية المنفتحة على العالم من خلال تعليمهم مهارات التعامل مع الآخرين.
- يرسي الأساس للتدريب الفعال أثناء العمل لتعلم المهارات الأساسية .
- تعليم التلاميذ الأفكار اليابانية التقليدية حول مكانة الفرد فى المجتمع واكسابهم المواقف التعاونية (التعاون فى انجاز الأعمال المنزلية ، تنظيف الفصول الدراسية فى آخر النهار ، وزيارة المعلمين للطلاب وعقد اجتماع بين الطلاب ومدرسيهم فى آخر النهار ويفكرون جماعيا بأحداث ذلك اليوم وتجاربه . (١٢١)

٨- اندونيسيا : مشروع تنمية الصغار تساعد على تنمية الأمة :

تطبق حكومة اندونيسيا بالتعاون مع البنك الدولي خدمات شاملة للطفولة المبكرة تتركز فى المناطق الفقيرة ، ولا تزال إندونيسيا تتوسع فى برامج الطفولة المبكرة لمساعدة الأطفال على تحقيق كامل ابداعتهم .

وتقول (هينهين) إحدى المساعدات اللاتي يقمن على تيسير العمل فى (مركز ميكار ميلاني) لتنمية الطفولة المبكرة فى (سوكابومى) أن معلمى المدارس الابتدائية يدركون الآن الأثر الذي يحدثه التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة ، وأن الأطفال الذين مارسوا التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة أسرع تعليما وأكثر ثقة بالنفس وأفضل تفاعلا .

ويأخذ التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة فى اندونيسيا مجموعة متنوعة من الأشكال حيث يمكن أن يتم من خلال مراكز الرعاية اليومية ، أو ملعب ، أو مركز لتعليم الطفولة المبكرة يعمل بشكل تكاملي مع وحدة صحية أو برنامج للأسر التى لديها أطفال دون الخامسة ، أو مركز لتعليم القرآن الكريم ، أو بإحدى رياض الأطفال الإسلامية التى تلبى احتياجات مجموعات عمرية مختلفة ، وخاصة تساعدهم على نموهم لمعرفي .

ويعتبر الأطفال منذ ولادتهم وحتى سن السادسة فى العمر الذهني لتنميتهم وهو وقت يتطور فيه الطفل البشرى بأقصى سرعة له ، ويعمل الآن العديد من مراكز الطفولة المبكرة جنبا إلى جنب مع المراكز الصحية لتقديم خدمات من جانب متخصصين فى مجال الصحة للأطفال والآباء على حد سواء ، لكن معظم مراكز تعليم الطفولة المبكرة تعمل فى الوقت الحاضر بشكل فردى بدون التكامل مع وحدات صحية ، لذا فقد وافقت الحكومة الأندونيسية على تطوير

خدمات الطفولة المبكرة المتكاملة مع الوحدات الصحية للحد من الفجوة فى تنمية الطفل من حيث الصحة والتنمية النفسية والاجتماعية ، وتقول (د أنا ليسجاهيانا) الأستاذة الجامعية ومن الخبراء الوطنين ، فى المستقبل من المتوقع أن يتم تقديم احتياجات الأطفال منذ ولادتهم وحتى سن السادسة داخل مكان واحد ، أو فى عدد من الأماكن المختلفة ولكنها متكاملة .

مشروع التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة وبرنامج التنمية (/http//www.pavd.kemdikras.go.id)

هذا البرنامج هو أحد المبادرات الحكومية فى اندونيسيا ، وقدم هذا البرنامج من خلال التعاون مع البنك الدولي وهولندا ، التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة للأسر الفقيرة منذ عام ٢٠٠٦ ويأمل البرنامج أن يخدم الأطفال فى ٣٠٠٠ قرية تنتشر فى ٥٠ مقاطعة .

ويتبنى البرنامج مفهوم التنمية المدفوعة للمجتمعات المحلية ، بغرض غرس مفهوم المسؤولية عنه لدى المجتمع المحلي والمساعدة فى ضمان استدامته ، وطلب البرنامج منذ البداية من الحكومات المحلية الالتزام بالبرنامج من أجل ضمان استدامته .

وتعد مشاركة المجتمعات المحلية كبيرة جدا ، فعلى سبيل المثال ، يقرر المجتمع المحلي من سيتلقون التدريب كى يصبحوا معلمين ،وهناك الآن حوال ١٢ ألف معلم يتلقون التدريب من أجل تحسين نوعية التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة ، وقد ساعد البرنامج أيضا على وضع معيار وطنى للتعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة ويتم استخدام هذا المعيار كمرجع للمؤسسات التعليمية(١٢٢).

لقد استطاعت إندونيسيا أن تشق طريقا نحو نهضتها ، وحققت نجاحات كبيرة ، وانضمت إلى كبار النمور الأسيوية ، وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت اصلاحات عديدة للارتقاء بالمنظومة التعليمية ، اشتملت على تطبيق اللامركزية فى الإدارة المدرسية ، ورفع كفاءة الموارد البشرية ، واعادة صياغة المناهج بما يتواءم مع احتياجات المجتمع ، وسوق العمل .

وبحسب (ف . جيونو) فإن النموذج الأندونيسي بتطبيق اللامركزية فى إدارة التعليم يتألف من خمس مكونات رئيسية هى :-

(١) الإدارة المدرسية : تتمثل أهدافها فى :-

- تطوير وتنمية القيادات الإدارية فى المدارس .
- تطوير الخطط الدراسية .
- الرقابة على العمليات الإدارية فى المدارس .
- إيجاد تفاعل وتواصل مستمر بين أفراد المجتمع والمدرسة ، والتأكيد على ضرورة مشاركة المجتمع فى كل ما من شأنه أن يرتقى بالعملية التربوية .
- ضمان تطبيق المدرسة للأهداف التى رسمت لها .

(٢) العمليات التربوية والتعليمية والتى تتمثل أهدافها فى :-

- الارتقاء بالمستوى التعليمي للطلاب .
- تطبيق برامج تعليمية متطورة تتناسب مع احتياجات الطلاب .
- الإشراف الفعال لسير العمل فى المدارس .
- التركيز على تنمية الجوانب الشخصية للطلاب ، بما يتلاءم مع متطلبات الحياة المعاصرة.

(٣) الموارد البشرية وتتمثل أهدافها فى :-

- التوزيع الصحيح للمعلمين فى المدارس بما يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لكل مدرسة.
- إثراء الهيئة التدريسية ، والهيئة الإدارية فى المدارس ، بالمعلومات الكافية فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية فى إدارة المدارس .
- تقديم برامج مستمرة فى مجال الإنماء المهنى .

(٤) الوظائف الإدارية ، وتتمثل أهدافها فى :-

- تحديد وتوزيع الاحتياجات الأساسية لكل مدرسة .
- إدارة الموازنة المالية المخصصة للمدرسة .
- توفير الدعم الإداري للمدرسة .
- متابعة الاحتياجات الإصلاحية للمدرسة .

(٥) المجالس المدرسية ، التى تتألف من مجلس إدارة المدرسة ، ومجلس الآباء والمعلمين ، وتستهدف :-

- انتخاب مدير المدرسة .
- جمع التبرعات لصالح المدرسة .
- الإشراف على ميزانية المدرسة. (١٢٣)

مشروع برنامج (كيات جورو التجريبي) لتحسين أداء المعلمين والمساءلة :

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين حضور المعلمين وأدائهم عن طريق تمكين المجتمعات المحلية وربط بدلات المعلمين بالأداء ، ويختبر هذا البرنامج الآليتين التاليتين :

١-تمكين المجتمع المحلي ، الذي يحدد لممثلي المجتمع المحلي دورا واضحا لرصد أداء المعلمين وتقييمه .

٢-الدفع مقابل الأداء والذي يربط دفع البدلات الخاصة بحضور المعلم أو جودة الخدمة التى يقدمها .

وقدم برنامج (كيات جورو) توصيات لتحسين حضور المعلمين وأدائهم بعد أن لوحظ تغيب معلم واحد من كل خمسة معلمين عن عمله فى المدرسة ، وقد أجرى تقييم الأثر فى (٢٧٠) قرية محرومة ، مما أدى إلى تحسين قدرة (١٨٠٠) ممثل للمجتمع المحلي واخضاع (١٧٠٠) معلم للمساءلة يخدمون نحو (٢٦ ألف طالب) فى المدارس الابتدائية.

وكان ارتفاع مستويات تغيب المعلمين عقبة أمام تحسين الخدمات التعليمية ونتائجها فى المناطق الفقيرة والنائية فى اندونيسيا وأظهر استطلاع أجرته الشراكة التحليلية وتنمية القدرات أن واحد من كل خمسة معلمين يتغيب عن العمل فى المدارس النائية ،وأن غياب المعلين يترتب عليه غياب المعلمين بغياب الطلاب ، ومعدلات التسرب من التعليم وضعف نتائج التعلم .

وقد بدأ هذا المشروع التجريبى فى أواخر عام ٢٠١٦ وسيجرى تنفيذه حتى يونيو ٢٠١٨ مع مظلات تنظيمية ودعم مالي من المستويات الوطنية إلى المستويات المحلية (المقطاعات والقرى) ويشمل البرنامج ٢٠٣ قرية (مع تقييم الأثر فى ٢٧٠ قرية) فى خمس مقاطعات هى (لانداك ، وسينتانج ، وكيتابانج فى غرب كاليمانتان ،ومنجارای بارات ، وما نجارای تيمور فى شروق نوساتنجارا) .

وللتأكد من حضور المعلمين وفق هذا البرنامج كان يلتقط المعلم صورة له قبل بداية اليوم الدراسي وفى نهايته باستخدام تطبيق يعتمد على نظام تشغيل أندرويد يسمى (كيات كاميرا Kamera KIAT) على الهاتف الخلوى ، ويتم جمع الوقت المسجل فى نهاية الشهر كدليل على حضور المعلمين .

وبعد إصدار تشريع ينص على ربط بدلات المعلمين فى الوزارة بالأداء – سواء على مستوى الحضور أو جودة الخدمة – قام البرنامج التجريبى أيضا بتمكين ممثلي المجتمع المحلي من مساءلة المعلمين فى (٢٠٣) مدرسة تابعة للبرنامج التجريبى ، وبدءا من نوفمبر ٢٠١٧ قام ممثلوا المجتمع المحلي فى جميع المدارس بإجراء متابعة وتقييم للمعلمين . وفى (١٣٥) مدرسة كان دفع البدل الخاص يتوقف على حضور المعلمين ، بعد تحقيق ممثلي المجتمع المحلي منه، أو جودة الخدمة ، على النحو الذي يقيمة أيضا ممثلوا المجتمع المحلي .

وفى بداية عام ٢٠١٧ خصصت الوزارة وجميع حكومات المقاطعات الخمس و ٧٠% من حكومات القرى المختارة تمويلا مشتركا لتنفيذ البرنامج ، وتشير النتائج الأولية للتجربة إلى أن مستوى رضاء المجتمع المحلي عن حضور المعلمين قد ارتفع من ٦٨% عند المستوى المرجعى إلى ٩٠% ، وارتفع الرضاء عن أداء المعلمين من ٥٥% عند المستوى المرجعى إلى ٩١% وذلك بحلول منتصف عام ٢٠١٧ .

وقد أيدت حكومة استراليا برنامج (كيات جورو) التجربي ، وفى عام ٢٠١٦ قام البنك الدولي بتوسيع نطاق البرنامج وأجري تقييما للأثر ، حيث بلغ مجموع الصناديق الاستئمانية ٦.٥ مليون دولار من حكومة استراليا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، ومول برنامج بحوث تحسين نظم التعليم الممول من وزارة الدولة للتنمية الدولية وحكومة استراليا إجراء تقييم الأثر .

وبعد مشروع (كيات جورو) التجريبى ثمرة للتعاون بين وزارة التعليم والثقافة والفريق الوطنى لتسريع الحد من الفقر وحكومات مقاطعات (كيتايانج، وسينتانج ، ولانداك ، وغرب ما نجارای ، وشرق ما نجاراي ، وتنفذ مؤسسة (يايا سان باكتى) هذا المشروع التجريبى ، بدعم فنى من البنك الدولي وحكومة استراليا .

ويقول أولياء أمور التلاميذ فى مدرسة (مبوينج) الابتدائية أنه فى الأشهر الثلاثة الأولي من تطبيق برنامج (كيات جورو) لم يتأخر أى من المعلمين ، وكذلك الطلاب ، فرؤية المعلم منضبط تجعل الأطفال يحذون حذوهم ، وأصبح سلوكهم أفضل ، ونادرا ما يأتون متأخرين رغم أن العديد منهم يضطرون للسير لمدة تتراوح من ساعة إلى ساعة ونصف للوصول إلى المدرسة (١٢٤)

٩- سيرلانكا : (حركة سارفور أيشارمادانا)

هذه الحركة معناها إيقاظ وتنمية المجتمع من خلال العمل المشترك المعتمد على الطاقة الدينية والعقلية للفرد ، وقد شملت هذه الحركة (٣٦٠٠) قرية فى سيرلانكا بهدف التنمية الريفية بالمشاركة الشعبية .

وهذه الحركة هى عبارة عن مجموعة من المدرسين والتلاميذ فى مدينية (كولمبو) وهدفت هذه الحركة إلى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على قطاعات الشباب والمرأة والأطفال فى تلك القرى وركزت على الأهداف التالية :

- إمداد التلاميذ بالخبرة التربوية والتعليم فيما يحقق تنمية قدراتهم .
- تقديم الخدمات للمجتمع المحلي فى حدود الامكانات .
- تحسين مستوى المعيشة فى المجتمع المحلي بتنمية الموارد المحلية باستخدام التقنيات والمهارات المناسبة بالاعتماد على المجتمع .
- حماية الأسرة ودعم مكانتها ووضعها .

آليات وطرق تنفيذ برامج الحركة :

طبقت حركة (سارفور أيشارمادانا) الآليات التالية تحقيقا لمبدأ التنمية بالمشاركة وهذه الآليات هى :-

- تنظيم معسكرات ريفية يتاح من خلالها الفرصة للمواطنين ليفكروا ويخططوا وينفذوا .
- إيقاظ الوعى بالعوامل والأسباب التى أدت للتخلف فى القري .
- الاعتماد على مجهودات ومعارف موارد المجتمع المحلي المتاحة.
- تدريب الاهالي على التعامل مع المشكلات بإكسابهم كافة المهارات كأعمال التسويق والبيع وسد النقص فى الإدارة .
- تنظيم المجتمع المحلي فى مجموعات حسب الفئات العمرية وحسب النوع ونوع النشاط الممارس .

- تدريب أخصائي المجتمع المحلي باعتبار أن القيادة المحلية هى أفضل من الأخصائي المفروض .
- التكامل بين الجهود الحكومية الرسمية ومساهمات المجتمع المحلي .
- الاهتمام بالرعاية الصحية للمجتمع فيما يخص الوقاية من الأمراض ونقص التغذية ، ومواجهة الكوارث الطبيعية والإسعافات الأولية .

المخرجات :

حدث تحول فى السلوكيات فيما يخص الأهداف وتغير فى الاتجاهات والقيم . [١٢٥]

٢- مشروع توصيل تقنية المعلومات والاتصالات للمدارس الريفية فى جنوب سيرلانكا .

حيث قام الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات فى سيرلانكا بتدشين مشروع توصيل تقنية المعلومات والاتصالات لحوالي ٢٥ مدرسة فى مقاطعة (اكورسا Akuressa) جنوب سيرلانكا بتقنية وذلك فى اطار مبادرة توصيل مدرسة – توصيل مجتمع) وتم فى إطار هذا المشروع توفير أدوات تقنية المعلومات والاتصالات مثل أجهزة الحاسوب والطابعات ووسائل التوصيل بالانترنت .

وفى اطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والأفراد أنضم مشغلو ومزودو خدمات الانترنت ومؤسسات المجتمع المحلي إلى هذا المشروع بصفة شركاء للمساعدة فى توفير النفاذ إلى التعليم من خلال تقنية المعلومات والاتصالات فى مدارس تقم فى مناطق ريفية من سيرلانكا ويقع بعضها فى مناطق محلية نائية ويهدف هذا المشروع إلى تحويل هذه المدارس إلى مراكز مجتمعية لتقنية المعلومات والاتصالات وستسمح استدامة هذه التقنيات على المدى البعيد بتوفير خدمات حيوية للفئات المهمشة والمستضعفة ويشمل ذلك الأطفال والنساء والسكان الأصليون والأشخاص ذوى الإعاقة والأفراد الذين يعيشون فى المناطق الريفية والنائية وتلك التى تفتقد للخدمات فى سيرلانكا .

واضافة إلى هذا تخطط شركة (أنتل Intel) لتوفير برنامج تدريبى لحوالي ٦٢ معلما فى ٣١ مدرسة من خلال برنامج التعليم لشركة (أنتل) والذي يساعد المدرسين على أن يكونوا أكثر فعالية ، وينطوى البرنامج على تدريب المعلمين على دمج التقنية فى دروسهم ، وتعزيز حل المشاكل ومهارات التفكير النقدى والتعاون بين التلاميذ .

وقد أعرب (جم غوناسيكارا H. M. Gunasekara) وزير التعليم فى سيرلانكا عن تقديره للشراكة بين الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات فى سيرلانكا وشركتى (انتل) و (أيه دى بى a d b) لا سيما لما وفرته الشراكة من تمويل مشروع لتعزيز التعليم فى مجال تقنية المعلومات والاتصالات فى المناطق الريفية فى هذه الجزيرة . وقال فى هذا الصدد إن هذه المبادرة قدمت لنظامنا المدرسي ما نحن فى اشد الحاجة إليه من معدات ومعرفة تقنية وتمكين المعلمين فى مجال تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق أهدافنا الوطنية فى مجال تقنية المعلومات والاتصالات). [١٢٦]

١٠- إثيوبيا

اهتمت إثيوبيا بتطبيق المشاركة المجتمعية لزيادة العلاقة بين المدرسة والمجتمع ومن ثم زيادة أهمية دور المعلم وزيادة ثقة المجتمع بالمدرسة ويصبح المجتمع قادرا على تحديد متطلباته من المدرسة ، وقد تمثل هذا الاهتمام فى تنفيذ العديد من المشروعات ، والتى من أهمها :

- مشروع (الإقليم الجنوبى) الذي يربط المدرسة بالمجتمع ،وهذا المشروع ممول من قبل وكالة الولايات المتحدة للتطوير العالمي (USAID) وصمم بحيث يشمل جميع المهتمين بتطوير المدرسة فى بيئتها الطبيعية وكذلك تطوير المجتمع ، ويهدف هذا المشروع إلى تنمية قدرات اللجنة المدرسية والتى تتكون من ممثلين لكل المجتمع والمعلمين ويعمل فيها مدير المدرسة كسكرتير أو أمين عام وتقوم بتقديم التوجيه والدعم للمدارس والهيئات المحلية التى تعمل على تعبئة المجتمع للإسهام فى الأنشطة التعليمية داخل المدارس – كي تصبح قادرة على إحداث تطويرات هامة فى المدرسة ، واحداث تغييرات بعيدة المدى ومستمرة على مر الزمان وبالفعل قامت المجتمعات بالتنافس مع بعضها البعض لتحسين جودة المدرسة ، وقد تم تنفيذ المشروع من خلال الخطوات التالية :

١-طلب من كل منطقة محلية أن تختار مدرسين ليكونوا ضمن المشروع .

٢-إعداد ورشة عمل توجيهية لشرح المشروع للمدارس التى تم اختيارها ، وكذلك للمسئولين بغرض إعطاء المشاركين معلومات عن البنية العامة للمشروع ، وتوصيل أكثر السياسات التربوية حداثه واعطاء فكرة عن المدارس الأخرى التى شاركت فى المشروع .

٣-تقوم وكالة التطوير المدرسي بالعمل مباشرة مع مدير المدرسة ومع اللجنة المدرسية لبدء جدول زمنى منتظم للاجتماعات .

٤-تقوم المدرسة بعقد اجتماع واسع النطاق مع المجتمع المحلي داخل المدرسة بغرض إعطاء كل فرد معلومات عن المشروع وهدفه لإحداث تطويرات رئيسية فى المدرسة ، واستبعاد أعضاء المجتمع غير الفاعلين ، وجمع الأموال .

٥-تقوم المدرسة بعمل خطة إستراتيجية وتبدأ المدرسة على الفور ، بدءا من الحاجات الطارئة والملحة مثل وجود سقف يسرب المياه ، أو توفير مراحيض للبنين ،أو تغيير بعض البواب أو الشبابيك .

٦-يتم تقويم المرحلة السابقة واطلاع المجتمع عليها من خلال اجتماع موسع ، ثم تحصل المدرسة على مكافأة نجاح المرحلة الولي للمشروع ، ثم تبدأ المرحلة الثانية التى يجب على المدرسة أن تعنى فيها بالعديد من الشروط كي تصبح مؤهلة للحصول على التمويل من الهيئات المجتمعية والمانحة ، وغالبا ما تدور هذه الشروط حول قواعد الأخلاق ، وتحديد ما سيتعلمة التلاميذ ، وخطط جذب الطلاب للمدرسة وخاصة الفتيات ، وتحديد مصادر تمويل ثابتة .

٧-إذا تمكنت المدرسة من العمل بكفاءة واظهار تقدم متميز تصبح مؤهلة قانونيا للمرحلة الثالثة من المشروع أى تحصل على تمويل أكثر ، وفى هذه المرحلة تقوم المدرسة بعقد اجتماعات عامة مع المجتمع ، وكتابة خطة إستراتيجية وتوفير مصادر تمويل أخرى بالإضافة إلى التمويل المقدم لها من هيئة التعليم العالمية .

وبعد ذلك تصبح هذه المدرسة مصدر ثقة المجتمع ، ثم يقوم المجتمع بتبنيها ويطلق عليها أسم (مدرسة المجتمع) .

ثمار هذا المشروع

كان لهذا المشروع ثمار عديدة منها (قدرة اللجان المدرسية على اتخاذ قرارات هامة بشأن العملية التعليمية ، حضور أعضاء المجتمع حصص دراسية ليرو بأنفسهم كيف تسير الأمر فى الفصل ، قدرة المجتمع على وضع مقترحات لتطوير المدرسة) . وقد أوضحت تقارير المتابعة لهذه المدارس أن المدارس التى تقع فى نطاق هذا المشروع تسير بشكل أفضل ، حيث زادت بها نسبة حضور الطلاب ، كما زادت بها نسبة استيعاب الفتيات ، وارتفع معدل نجاح الطلاب ، وانخفض معدل التسرب وتحسنت العلاقات بين المدرسة والمجتمع . [١٢٧]

٢- برنامج (دور الأحصنة فى محو الأمية) والذي يعرف بمشروع (المكتبة الجوالة فى أثيوبيا)، حيث تنقل الكتب على ظهر الأحصنة إلى القرى النائية وهى وسيلة عملية ومبتكرة لتقديم الأدب والعلم والتعليم للأطفال ، وقد أحدثت هذه المكتبات تغييرا كبيرا فى تحسين مهارة القراءة عند الأطفال فى هذه القرى النائية .

يقول (ناغاسا جانقا) أنني في الثامنة من صباح يوم الأحد من كل أسبوع ويكون اليوم باردا ابدأ باختيار الكتب الملونة ، ثم أقول بتحميلها على حصاني الذي يعلوه سرجا من الألوان الزاهية والجيوب من كلا الجانبين ، لأقوم بتقديمها إلى أطفال الريف الذين يتشوقون للمسها ، فأنا أسافر إلى قرية (غوتو) لأن الكثير من الأطفال ينتظروني ويتجمعون هناك وحتى لو لم يتجمعوا فى مكان واحد فإنهم حتى يرونى قادما يركضون باتجاهى جميعهم ، لقد حان وقت ذهابى الآن . (فناغاسا وحصانه هما جزء من برنامج "دور الأحصنة فى محو الأمية") وهو برنامج تديره المنظمات غير الحكومية فى أثيوبيا .

وأثيوبيا أصبحت الآن تقرأ فلديها شبكة من ٦٥ مكتبة وطنية فى كافة المناطق والأقاليم الأثيوبية ، وهذا البرنامج ناجح جدا بحيث يساعد أثيوبيا على التكيف مع بعض الدول القريبة منها مثل روندا وغانا .

المكافأة الأكبر (الناغاسا جانقا) فى هذا العمل كما يقول هو رؤية الأطفال وهم يحسنون مهاراتهم فى القراءة ، فبعضهم لم يقرأ أبدا من قبل ، ولم يكن قادرا على تهجئة الحروف الأبجدية لذلك أشعر حقا بالسعادة عند رؤيتهم وهو يقرؤون القصص اليوم هذا الأمر يشعرنى بالفخر .

إن المكتبة الجوالة مفيدة جدا لنا لأن فيها العديد من الكتب التى لا توجد فى مدارسنا وتساعدنا على تنمية القراءة .

وكانت بعض الأسر تتردد فى إرسال أطفالها إلى هذا النشاط يوم الأحد خصوصا الأولاد الذين يساعدون أهلهم فى أعمال المنزل مثل (تيفيست نيفوسى) إلا أنها تأكدت وفهمت مقدار فائدة هذا البرنامج فحرصت على الحضور يوم الأحد ، لأن ما يتعلموه فى هذا البرنامج مفيد جدا للأطفال ، لأنه يزودهم بالمعرفة المتنوعة التى تساعدهم على التفكير بعقل متفتح . (١٢٨)

جوانب الاستفادة من الخبرات الدولية فى مجال المشاركة المجتمعية فى التعليم

تؤكد الخبرات الدولية علي المشاركة المجتمعية فى التعليم ، لما لها من أهمية كبيرة جدا، لأن التعليم فى جميع الدول فى حاجة إلى دعم ومساندة من المجتمع بجميع فئاته حتى يحقق أهدافه .ويمكن تحديد أهم الآليات المتبعة في تلك الدول في تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم، من هذه الآليات مايلي:-

١- عمل لقاءات وندوات لتوعية مجالس الآباء والأمناء والمعلمين فى المدارس بأهمية المشاركة المجتمعية من خلال التعاون بين أولياء الأمور والمدرسين والإدارة وذلك بزيارة المدارس والاتصال بها بشكل مستمر.

٢- تحسين الاتصال بين البيت والمدرسة واتاحة فرصا متنوعة لمشاركة الآباء ،ومشاركة الأب والمجتمع فى جهود نظامية متسعة ، مشاركة الآباء فى تعليم الأبناء وبرامج الكبار.

٣- اتاحة المجال والفرصة أمام أولياء الأمور والمعلمين للمشاركة فى اتخاذ القرارات التربوية والمدرسية والإرشاد الطلابي وابداء آرائهم حول تطوير الأداء المدرسي .

٤- مساعدة مجالس أولياء الأمور والأمناء على امتلاك المهارات الأساسية الضرورية لهم كأطراف مشاركة فى العملية التعليمية عن طريق تقديم البرامج التثقيفية والإرشادية التى تمكنهم من التعامل مع أبنائهم .

٥- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن مؤسسات المجتمع المدني وأنشطتها ، وما تقدمه من مجهودات لإعطاء مزيد من المصداقية عن طبيعة عملها ، ولتهيئة المناخ الثقافي للعمل الخيري التلقائي من جانب أقرار المجتمع.

٦- توفير قنوات اتصال مفتوحة للاتصال بين المدرسة وأولياء الأمور عن طريق التليفون أو الانترنت أو النشرات الإعلامية فى المدرسة والمطويات الدورية لزيادة التواصل بين المدرسة وأولياء أمور الطلاب.

٧- توظيف جميع وسائل الاتصال (البريد العادي – الهاتف الأرضي أو المحمول – البريد الالكتروني – موقع المدرسة الالكتروني) لتفعيل المشاركة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع المحلي كما ورد فى تجربة.

٨- جعل المدرسة مركز معلومات ومكان تلاحم المجتمع المحلي ، فالعلاقة بينهم متبادلة ، فالأهل والمجتمع يشاركون فى الأنشطة المدرسية ، والمدرسة تقترح وسائل للتنمية المحلية وتحسين ظروف المعيشة ، كما أن مكتبة المدرسة وأماكن الأنشطة بها مفتوحة دائما لأعضاء المجلس المحلي .

٩- مساهمة رجال الأعمال في دعم المدارس دعما كبيرا على النحو التالي : -
- دعم التغذية الراجعة واعادة النظر فى بعض المواد الدراسية بحيث تكون المناهج متواءمة مع حاجة المجتمع .
- المشاركة فى توضيح بعض المهارات المطلوب تضمينها فى محتوى المناهج .
- تقديم دعم مادى للمدارس بطريقة غير مباشرة كطلب برامج تدريب للعاملين لديهم .
- تقديم التبرعات المالية والعينية للطلاب محدودي الدخل.
- المساهمة فى تنفيذ بعض الأنشطة التى تقوم بها المدارس والأنشطة التى تقوم بها بعض التجمعات والمساهمات الفردية والمجتمعية ذات النفع العام والتى تعمل على تحقيق الصالح العام والدفاع عن القيم المجتمعية .
- اختيار إحدى المدارس واقامة فيها مركز مصادر تعليمية وتتم تزويده بالكتب الدراسية والأجهزة الحديثة بحيث تعد هذه المدرسة بما فيها مركز مصادر التعلم بؤرة إشعاع لما حولها من المدارس والمناطق .
- تنمية العلاقة والارتباط بالمدرسة وذلك بتشجيع النجاحات الفردية للتلاميذ

١٠- مساهمة الإعلام بدور مهم يساعد على دعم العملية التربوية فى المدارس ويساهم فى تحسينها من خلال :
- عرض الحقائق كاملة بحيث يتم مشاركة الجميع فى صنع القرار.
- تهيأة الرأي العام لتقبل عمليات التعديل والتطوير .
- إقناع المدرسة والأسرة والمجتمع (الجميع) بأهمية المشاركة المجتمعية على كافة الأطراف والمستويات .
- يدعم التغذية الراجعة التى تساهم فى التطوير الدائم للخطط التربوية .
- تقديم البرامج التربوية المرئية والمسموعة .
- تقديم النشرات التربوية للمجتمع .

١١- تفعيل مواقع المدارس الالكترونية ، وافساح المجال لأولياء الأمور ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة من خلاله ، والتعرف على أنشطة وبرامج هذه المدارس

١٢- تنسيق حملة تثقيفية واعلاميه عن المشاركة الإيجابية فى تطوير المدارس وتحسينها ، ودور الشباب بصفة خاصة بما لهم ن دور إيجابي وابداعي في التنمية المحلية لأنهم القادرون على العطاء وبذل الجهد.

١٣- المشاركة المجتمعية للمواطنين وأولياء الأمور والأمناء والمعلمين فى الحفاظ على البيئة المحيطة بالمدارس وحمايتها من التلوث ، والمشاركة فى صنع واتخاذ القرارات التعليمية.

١٤- تعليم التلاميذ الأفكار المرتبطة بمكانة الفرد فى المجتمع واكسابهم المواقف التعاونية (التعاون فى انجاز الأعمال المنزلية ، تنظيف الفصول الدراسية فى آخر النهار ، وزيارة المعلمين للطلاب وعقد اجتماع بين الطلاب ومدرسيهم فى آخر النهار ويفكرون جماعيا بأحداث ذلك اليوم وتجاربه .

١٥- تحسين حضور المعلمين وأدائهم عن طريق تمكين المجتمعات المحلية من مساءلة المعلمين وربط بدلات المعلمين بالأداء .

١٦- تنظيم معسكرات ريفية يتاح من خلالها الفرصة للمواطنين ليفكروا ويخططوا وينفذوا ،إيقاظ الوعى بالعوامل والأسباب التى أدت للتخلف فى القري .

١٧- تدريب الاهالي على التعامل مع المشكلات بإكسابهم كافة المهارات كأعمال التسويق والبيع وسد النقص فى الإدارة .

١٨- الاهتمام بالرعاية الصحية للمجتمع فيما يخص الوقاية من الأمراض ونقص التغذية ، ومواجهة الكوارث الطبيعية والإسعافات الأولية .

١٩- تحويل المدارس في الريف والقري إلى مراكز مجتمعية لتقنية المعلومات والاتصالات وتوفير خدمات حيوية للفئات المهمشة والمستضعفة ويشمل ذلك الأطفال والنساء والسكان الأصليون والأشخاص ذوى الإعاقة والأفراد الذين يعيشون فى المناطق الريفية والنائية .

٢٠ - توفير واستغلال الموارد المتاحة بالمجتمع المحلي والاعتماد على مجهودات ومعارف أفراد المجتمع المحلي.

المحور الثالث : آليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية

تؤكد معظم دول العالم على المشاركة المجتمعية ، لما لها من أهمية كبيرة جدا فى مجال التعليم ، لأن التعليم فى جميع الدول وخاصة مصر فى حاجة إلى دعم ومساندة من المجتمع بجميع فئاته حتى يحقق أهدافه ، ويأتي هذا الدعم أولا : من أولياء الأمور بهدف تحسين جودة تعليم أبنائهم ، وثانيا : من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني . وثالثا من أجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم ، ورابعا : من كل أطراف المجتمع الأخري .

وفيما يلي عرض لآليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية وهذه الآليات يتم عرضها فى محاور كما يلي :

أولا : المحور الأول : مجالس الآباء (أولياء الأمور) والأمناء والمعلمين

تعتبر مجالس الآباء والأمناء والمعلمين أحد المؤسسات المجتمعية التى تسهم مساهمة فاعلة فى تفعيل دور المدرسة والقائمين على التعليم من المعلمين والمسئولين من هيئة إدارية وتعليمية .

ونظرا لأن المدارس تعتبر وسيلة أساسية لنمو المجتمعات وتطوير تراثها وثقافتها الحضارية ، ومواكبتها للمعطيات المعاصرة من تقدم علمي وتكنولوجي وثورة معرفية ، فإنها بحاجة إلي رعاية كاملة من المؤسسات المجتمعية الأخرى للنهوض بها وتمكينها من فاعلية الأداء ، واحاطتها بالظروف المناسبة التي تكفل لها تحقيق رسالتها ، وأيضا حمايتها من التحديات الخارجية والداخلية التى قد تعوق أدائها ودورها الحقيقي ، واذا ما تحقق لها ذلك فإنها تعتبر مسئولة أمام المجتمع المحلي وأولياء أمور الطلاب ، ومن ثم فإنه لابد أن يكون هناك تعاون وثيق بين المدارس والمنازل.

ومن ناحي أخري فإن مجالس الآباء والأمناء والمعلمين اذا ما أحسن تنظيمها فإنها تستطيع أن تساهم بخدمات كبيرة للتعليم والمدارس على السواء ، لاسيما وأن الدولة تهتم بزيادة المثيل الشعبي وفعاليته على كل المستويات .

وهذه آليات لتفعيل مجالس الآباء والأمناء والمعلمين :

١- عمل لقاءات وندوات لتوعية مجالس الآباء والأمناء والمعلمين فى المدارس بأهمية المشاركة المجتمعية من خلال التعاون بين أولياء الأمور والمدرسين والإدارة وذلك بزيارة المدارس والاتصال بها بشكل مستمر كما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، والبرازيل والهند وماليزيا واستراليا .

٢- تشجيع أولياء أمور الطلاب لمتابعة أبنائهم والمشاركة فى حل مشكلات مدارس أولادهم .

٣- عمل برامج تدريبية وتثقيفية لزيادة وعى أعضاء هذه المجالس ، والسعى نحو حسن اختيار الأعضاء ومساهمتهم فى خدمة العملية التعليمية .

٤- تدعيم هذه المجالس بالكفاءات المختلفة ، واكتشاف موارد جديدة ، والسعى نحو حث الأعضاء على الحضور والمشاركة بفعالية فى برامج وأنشطة المجلس المختلفة .

٥- أن تنفذ هذه المجالس برامج لتأهيل المتطوعين للمشاركة فى برامج المدرسة مثل (محو الأمية – الصيانة البسيطة والترميمات – الأنشطة المدرسية) .

٦- عقد مؤتمر مجالس الآباء والأمناء والمعلمين وهو عبارة عن لقاء دوري منظم بين ولى الأمر والمعلم معا وفيه يدور حديث ودى متبادل بين ولى الأمر والمعلم عن التلميذ وأهم انجازاته ، واخفاقاته ومواهبه ومهاراتها سواء بالمدرسة أو المنزل ، وينتهي اللقاء باتفاقات صريحة بين المعلم وولي الأمر عن التدخلات المختلفة التى سوف يتم عملها حتى موعد اللقاء القادم ، كما يتفقون على الطريقة التى سوف يتبادلون بها المعلومات حول التلميذ .

٧- نظرا لأن مجالس الآباء هى أحد أشكال التواصل بين الأسرة والمدرسة ، فيمكن أن يقدم الآباء لأبنائهم الخدمات التالية :

- التعاون مع المدرسة وزيادة التواصل معها .
- الاهتمام بالعملية التعليمية داخل المدارس .
- تكرار القراءة للأطفال وقضاء أطول وقت ممكن معهم لإحساسهم بالأمان.
- متابعة أداء الواجبات المنزلية للتأكيد على أهميتها والانتهاء منها .
- توجيه وسائل الإعلام لصالح أطفالهم .

٨- أن تعتمد الإدارة المدرسة اجتماعات منتظمة وبناءه لمجالس الآباء والأمناء والمعلمين ، ويكون بحضور أولياء الأمور والمعلمين والمديرين والاستماع إلى الآراء والمقترحات حول ما يقدم فى المدارس من أنشطة .

٩- أن تفسح الإدارة المدرسية المجال أمام أولياء الأمور والمعلمين للمشاركة فى اتخاذ القرارات التربوية والمدرسية والإرشاد الطلابي وابداء آرائهم حول تطوير الأداء المدرسي كما فى أمريكا واستراليا والمكسيك .

١٠- أن تقدم المدارس سلسلة من الأنشطة الترحيبية ، والدعوات المستمرة لمجالس الآباء والأمناء والمعلمين للمشاركة فى الأنشطة الاجتماعية التى يمكن الاستفادة من خلالها من خبراتهم المتعددة ووظائفهم التى يمارسونها ، مثال المناسبات الدينية والوطنية والاجتماعية المختلفة .

١١- تبنى المدارس لأسلوب اليوم المفتوح وأسبوع تنمية العلاقات بين المنزل والمدرسة ، واشراك أولياء الأمور فى ذلك واشراك مجالس الأمناء والمعلمين للإسهام فى توثيق الصلة بين المنزل والمدرسة .

١٢- تكريم الطلاب لمتفوقين فى التحصيل العلمي ، والمتميزين فى الأنشطة المدرسية وذلك بحضور أولياء أمورهم وكذلك تكريم أولياء الأمور المتعاونين مع المدرسة فى المناسبات المختلفة .

١٣- تشارك المدارس بطلابها فى عمل أيام تطوعية مع المؤسسات المختلفة وأن يقود الطلاب مدير المدرسة ومجلس الآباء والأمناء والمعلمين كما فى التجربة الماليزية ، وتدعو المدرسة أساتذة من كلية الطب وخبراء من وزارة الصحة لإلقاء محاضرات للطلاب بغرض التوعية والتثقيف والرعاية الصحية وكيفية ممارستها حياتيا .

١٤- إشراك مجالس الآباء والأمناء والمعلمين فى تطوير البرامج التربوية والتعليمية التى تقدمها المدارس من خلال ملاحظاتهم التى يمكن أن تظهر نقاط القوة والضعف فى أداء المدارس.

١٥- اشتراك مجالس الآباء والأمناء والمعلمين فى المعارض الفنية والثقافية التى تقيمها المدارس.

١٦- مساعدة مجالس أولياء الأمور والأمناء على امتلاك المهارات الأساسية الضرورية لهم كأطراف مشاركة فى العملية التعليمية عن طريق تقديم البرامج التثقيفية والإرشادية التى تمكنهم من التعامل مع أبنائهم كما هو متبع فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

١٧- إعطاء ورش عمل ودورات تدريبية مختلفة لأعضاء مجالس الآباء والأمناء والمعلمين مثل دورات فى الحاسوب ومهاراته وعلى صيانة الأعطال التى قد تواجه هذه الحواسب الآلية .

١٨- التربية الوالدية لتمكين الأسرة المصرية من مواجهه التحديات التربوية المعاصرة والمستقبلية بهدف خلق لغة مشتركة بنن التربويين (آباء وأمناء ومعلمين) فى تحقيق واشباع احتياجات أبنائهم مما يسهم فى توفير مناخا مدرسيا ملائما للتعليم ، والنجاح والتميز مناخ أمن يسوده روح التعاون والاحترام والحب المتبادل .

١٩- تقوم المدارس بعقد برامج تدريبية تقوم فيها بتدريب المعلمين على كيفية التعامل مع أولياء الأمور والأمناء وتشجيهم على المشاركة فى عملية تعليم أبنائهم وتدريبهم على كيفية التعامل مع أولياء الأمور غير المهتمين وكيفية الوصول إليهم وجذبهم للمشاركة فى فعاليات المدرسة.

٢٠- تقوم المدارس بتنفيذ يومين مفتوحين على الأقل كل عام ، وأن تكون هذه الأيام المفتوحة نهاية شهر مارس بحيث يكون لهذه المدارس متسع من الوقت لمراجعة عملها للعام الحالي والتخطيط للمستقبل ، واليوم المفتوح هو ذلك اليوم الذي تعرض فيه تلك الأنشطة التى بادر بها العاملون بالمدرسة ونفذوها (معلمون – مديرون – مجلس الآباء والأمناء والمعلمين) لاستعراض مواهب الطلاب وتقديم تقرير لأولياء الأمور عن تقدم أبنائهم ، كما أن اليوم المفتوح هو ذلك الوقت المتاح للمعلمين لإيضاح بيئة التعلم بالفصل وطرق التدريس ، وفتح حوار مع أولياء الأمور حول البيئات المتاحة فى تعليم التلاميذ ، ويمكن لمجالس الآباء والأمناء والمعلمين استغلال هذه الأيام فى تقوية عملية التخطيط مع المدرسة ، بجمع تبرعات أو لعمل حفلات أو مسابقات فنية أو ثقافية أو رياضية ، كما يمكن أن تستخدم هذه الأيام لعقد مؤتمرات تعليمية تقدم لأولياء الأمور من قبل العاملين بالمدارس أو من قبل متكلمين من خارج المدارس ، وفى هذا اليوم يدعم موجهوا المدارس من التربية والتعليم المدارس فى محتوى الأنشطة الصيفية والأنشطة الأخري المتعلقة بالاتصال حول انجازات الطلاب .

٢١- إعطاء مزيد من الاستقلالية المالية والإدارية للمدارس فى ضوء لا مركزية واعية ورشيدة ومسئولة مع زيادة الموارد والمخصصات المالية للمدارس لكى تستمكن من الإنفاق بصورة أفضل على الطلاب الفقراء والأيتام وممارسة النشطة الصيفية واللاصفية المختلفة والتى يشارك فيها مجالس الآباء والأمناء والمعلمين .

٢٢- إشراك مجالس الآباء والأمناء والمعلمين فى بعض الأعمال المدرسية مثل المساهمة فى اتخاذ بعض القرارات المدرسية وبرامج التغذية ورعاية الموهوبين والمعوقين والإشراف على الدراسات المسائية ، وتنظيم ونقل الطلاب فى الرحلات المدرسية وغيرها .

٢٣- إصدار لوائح وقرارات وزارية تعطى الصلاحية الكافية لمجلس الآباء والأمناء والمعلمين للقيام بدروها الحقيقي فى تطوير المدارس وتقديم الحلول والمقترحات وحل المشاكل التى تواجه المدارس .

٢٤- الاهتمام بعمل دليل لأولياء الأمور حيث يتضمن الآتي (اسم الطالب / الطالبة ، اسم ولي أمر الطالب / الطالبة ، الوظيفية ، رقم التليفون الخاص بالمنزل والمحمول ، المهارات والخبرات التى يتميز بها ، وذلك حتى يمكن الاستفادة منها فى تنفيذ بعض برامج أنشطة المدرسة .

٢٥- الاهتمام بحصر أولياء الأمور المهندسين الزراعيين وذلك للاستفادة منهم فى أنشطة التربية الزراعية والوحدة المنتجة بالمدرسة .

٢٦- الاهتمام بحصر أولياء الأمور الدعاة فى المجال الديني وذلك للاستفادة منهم فى إعطاء محاضرات دينية للطلاب مثل (الزي الإسلامي – الأخلاق الإسلامية – كيفية استقبال المناسبات الدينية " كشهر رمضان – موسم الحج") .

٢٧- ضرورة التعاون بين المدارس والمؤسسات الصحية لإقامة برنامج تحت عنوان (طلاب أصحاء) حيث أن هدف المؤسسة الصحية هو السعي إلى تحقيق مواطنين أصحاء.

٢٨- الاهتمام بالتعاون بين المدرسة وبين مراكز الشباب والنوادي لإقامة دورات فى جميع الألعاب الرياضية الفردية والجماعية وبحضور مجالس أولياء الأمور والأمناء والمعلمين حتى نستطيع أن ننمى مواهب الطلاب الرياضية .

ثانيا : المحور الثاني : منظمات ومؤسسات المجتمع المدني

فى الوقت الذي يلعب فيه التعليم دورا بارزا فى تنمية المشاركة المجتمعية ، فإن المشاركة المجتمعية ذاتها فى العملية التعليمية تعد شرطا ضروريا وعنصرا أساسيا من العناصر التي تمكن العملية التعليمية من تحقيق أهدافها ، وتوجد جوانب عديدة تتجلي فيها المشاركة غير الحكومية بصورة عامة فى مجال التعليم ومن هذه الجوانب منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.

فمنظمات المجتمع المدني تساهم فى تفعيل المشاركة المجتمعية فى التعليم مشاركة كبيرة ، وتعتبر هذه المنظمات أهم الجهات التى يشارك الأهالي من خلالها فى الأنشطة والمشاريع التعليمية نتيجة إحساسهم بالمسئولية الاجتماعية نحو مجتمعهم والرغبة فى النهوض به والعمل من أجل الصالح العام ، فالمجتمع المدني أصبح المحور الثالث للوطن إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص كما يوجد عدد من المتطوعين للقيام بأعمال المنظمات المجتمعية ، إضافة إلى أعضاء الهيئات الإدارية فى هذه المنظمات ، وهؤلاء المتطوعين هم أحد المدخلات للموارد البشرية لأنها تعتمد عليهم فى تقديم خدماتها أو تحقيق أهدافها من خلال الأدوار المختلفة التى يؤدونها .

وفيما يلي عرض لآليات تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني فى تحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع .

١- تهيئة المناخ القانوني بصدور عدة قرارات وزارية تفسح باب التعاون بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم .

٢- توفير بيئة ثقافية جديدة تسمح بشراكة الجمعيات لأهلية لوزارة لاتربية والتعليم .

٣- تحديث قاعدة بيانات الجمعيات الأهلية والمنظمات والمؤسسات الأهلية وتوفيرها لوزارة التربية والتعليم .

٤- تحصيل مصروفات دراسية من الأهالي بنسب تتلاءم مع دخولهم .

٥- مساهمات رجال الأعمال من خلال الضرائب وعائدات مشاريعهم لتحسين جودة التعليم والتوسع فى إنشاء بعض المرافق الخاصة بالمدارس .

٦- مساهمات قطاعات الأعمال والخدمات المملوكة للدولة .

٧- مساهمات البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية .

٨- إنشاء مصارف إسلامية تتولي تلقى أموال الزكاة والتبرعات والتى توجه إلى تمويل التعليم وصيانة المدارس .

٩- الاهتمام بالمدارس المنتجة فى قطاع التعليم الفنى والتوسع فيها وفتح الأسواق أمامها لتسويق منتجاتها .

١٠- أن تكون هناك سياسات مرنة للمدارس تشجع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة فى أنشطة المدارس والسماح للآباء وأعضاء هذه المنظمات وغيرهم بالمشاركة فى الأنشطة المدرسية خلال ساعات العمل ، واتباع سياسات حكيمة للأجازات العائلية وتوفير الوقت للعاملين لكي يتطوعوا للعمل فى المدرسة والمشاركة فى مشروعات محو الأمية .

١١- المشاركة فى موارد المدارس عن طريق تشجيع المدارس على تنظيم رحلات ميدانية لتلاميذها لزيارة المؤسسات والتبرع بأجهزة الحاسب الآلي وغيرها من المعدات ، والسماح للكبار باستخدام التكنولوجيا وغيرها من الخدمات .

١٢- التغذية المدرسة ومساعدة محدودي الدخل من أولياء الأمور ودفع مصروفات التلاميذ الفقراء والأيتام وشراء احتياجاتهم المدرسية .

١٣- التبرع بالأراضي أو إنشاء المباني المدرسية والتجهيزات التعليمية وخاصة فى المجتمعات والقرى الفقيرة .

١٤- تقديم المنح الدراسية والدعم للتلاميذ الفقراء عن طريق القروض لتخفيف التكاليف التعليمية.

١٥- توسيع قاعدة مشاركة منظمات المجتمع المدني فى إعداد الخطوط العريضة للمناهج ، بالاستفادة من الخبرات المتنوعة لأولياء أمور الطلاب خاصة ممن يعملون فى المجال التربوي والتعليمي .

١٦- التعاون مع المعلمين وادارة المدرسة فى تقويم الداء المدرسي .

١٧- تقديم الاستشارات التربوية للأسر المختلفة من أجل ممارسة الجوانب التربوية مع أبنائهم ومساعدة أبنائهم فى الجوانب المدرسية .

١٨- الاستفادة من مستجدات العصر ومستحدثات تكنولوجيا المعلومات لتوفير مصادر تعليم جديدة من خلال المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني .

١٩- تعزيز وتأصيل النشاط الخيرى لمنظمات المجتمع المدني من خلال ربط هذه المنظمات بشكل مباشر بالمستهدفين (المدارس والمواطنين) من خدماتها .

٢٠- الاهتمام بدعوة جميع رؤساء الجمعيات الأهلية فى بداية العام الدراسي للتعرف على احتياجاتهم وعرض احتياجات المدارس عليهم وابلاغهم بالتلاميذ محدودى الدخل وذوى الأمراض المزمنة لمساعدتهم .

٢١- الاهتمام بعمل مطوية عن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المحيطة بالمدرسة وخصوصا الجمعيات الأهلية على أن تتضمن هذه المطوية الآتي (اسم الجمعية – اسم رئيس مجلس الإدارة – رقم التليفون – العنوان – الخدمات التى تقدمها الجمعية) حتى يمكن الاستفادة منها فيما بعد .

٢٢- إقامة مشروع تحت عنوان (مشروع كفالة التلميذ اليتيم) والذي بمقتضاه تكفل الجمعية الأهلية أو المؤسسة الأهلية عددا من التلاميذ اليتامى ، وذلك بدفع مبالغ مالية ثابتة شهرية أو سنوية تساعدهم على الاستمرار فى التعليم .

٢٣- إقامة مشروع تحت عنوان (جماعة القيم التربوية) ويتم وفقا لهذا المشروع تكوين جماعة من أفراد المجتمع الناجحين وأعضاء فى الجمعيات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية ويتمتعون بسمات الخلق والعلم والمكانة العالية ، يكون دورهم الرئيسي مراقبة سلوك التلاميذ داخل وخارج المدرسة واصلاحه ، خاصة أن كثيرا من التلاميذ "غالبا" ما يثيرون مشكلات سلوكية مع زملائهم أو أفراد مجتمعهم .

٢٤- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن مؤسسات المجتمع المدني وأنشطتها ، وما تقدمه من مجهودات لإعطاء مزيد من المصداقية عن طبيعة عملها ، ولتهيئة المناخ الثقافي للعمل الخيري التلقائي من جانب أقرار المجتمع كما هو متبع فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٢٥- إقامة مشروع تحت عنوان (مالا يلزمك ... قد يحتاجه غيرك) حيث يتبرع ولى الأمر والطالب والمعلم وأعضاء الجمعيات الأهلية بما لا يلزم لهم حتى يمكن أن يستفيد منه شخص طالب آخر .

٢٦- إقامة مشروع تحت عنوان (رعاية الألف نخلة) حيث تقوم جمعية أهلية ما بمشروع تحت عنوان (زراعة الألف نخلة) ويتم زراعة النخل أمام المدارس ، وأن تقوم المدارس بعمل مشروع خدمة عامة تحت عنوان (رعاية الألف نخلة) وأن تقدم الجمعية الذي زرعت النخل وجبة إفطار للطلاب وبعض الهدايا .

٢٧- إقامة مشروع محاضرات عن أنفلونزا الطيور حيث يتم الاتصال بجمعية ما مسئولة عن التوعية الثقافية عن أنفلونزا الطيور لتعطي محاضرات فى المدارس عن وباء أنفلونزا الطيور على أن تقوم الجمعية بتوزيع لوحات إرشادية عن الوباء فى المدارس مع توزيع مطوية لكل طالب عن أنفلونزا الطيور .

٢٨- دراسة الاحتياجات التدريبية للمعلمين ولجميع العاملين فى المدرسة ، واعداد البرامج المناسبة لرفع كفاءتهم فى استقطاب مؤسسات المجتمع المدنى نحو المدرسة ، والمشاركة فى أنشطتها وتلبية احتياجاتهم .

٢٩- تفعيل مواقع المدارس الالكترونية ، وافساح المجال لأولياء الأمور ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة من خلاله ، والتعرف على أنشطة وبرامج هذه المدارس كما فى ماليزيا .

ثالثا : المحور الثالث : أجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم

تعنى المشاركة المجتمعية فى التعليم مساهمة كل طوائف المجتمع بمؤسساته وهيئاته أفرادا وجماعات فى تطوير العملية التعليمية ، ويدخل فى ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وأولياء الأمور ومجلس الأمناء والمعلمين والإعلام والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي.

ولا يمكن إغفال دور الإعلام بكافة صنوفه الحديثة والتقليدية في إنجاح حملات ومبادرات حكومية ومجتمعية ونذكر منها على سبيل المثال مشروعات التشجير والنظافة وغيرها من المشاريع سواء الدراسية أو غيرها .

كما كان (لوكالة النترينوت) وهى وكالة خيرية أهلية تعمل فى (٧٠) دولة من مختلف قارات العالم و (٥) دول عربية ، أنشطتها فى مصر وكانت أولي نشاطاتها فى مصر هى مشروع (شركاء) والذي يستهدف في مرحلته الأولي (٦٦) مدرسة فى أربع محافظات مصرية كان من أهم نتائجها إنشاء (٦٦) ناديا مجتمعيا لاستضافة اللقاءات والمناقشات بين الطلاب فى غير الأوقات الدراسية ، وجاءت المرحلة الثانية من مشروع (شركاء) ليستهدف الجامعات المصرية حيث تم تنفيذ المشروع فى (٧) جامعات مصرية حيث ينقسم التدريب به إلى جزء نظري عن طريق محاضرات تعرف الطلاب بحقوقهم ودورهم فى المجتمع وأساسيات المواطنة يتبعها الشق العملي عن طريق تلقي التدريب العلمي من خبراء التعليم المدني بجامعة (دنفر) يتعلم جميع أعضاء المشروع بالتعلم عن طريق الانترنت .

إن للإعلام دورا فى توجيه المشاركة المجتمعية فى مجال التعليم ، وسوف نعرض آليات لتفعيل مشاركة الإعلام فى دعم العملية التربوية فى المدارس والمساهمة فى تحسينها لما تمتلكه من قدرات يمكن استثمارها لتحسين قدرات المشاركة المجتمعية فى التعليم من خلال :

١- عرض الحقائق كاملة بحيث يتم مشاركة الجميع فى صنع القرار .

٢- تهيئة الرأي العام لتقبل عمليات التعديل والتطوير .

٣- إقناع المدرسة والأسرة والمجتمع (الجميع) بأهمية المشاركة المجتمعية على كافة الأطراف والمستويات .

٤- تدعيم التغذية الراجعة التى تساهم فى التطوير الدائم للخطط التربوية والتعليمية .

٥- تقديم البرامج التربوية والتعليمية المرئية والمسموعة .

٦- تقديم النشرات التربوية والتعليم للمجتمع كما جاء فى التجربة الماليزية .

٧- استضافة من لهم علاقة بموضوع الإعلام التربوي وتوضيح أهدافه جيدا لإدارات المدارس والمعلمين والعاملين فى المدرسة لكى تكون مساهمتهم فعالة وهادفة .

٨- توظيف الإعلام التربوي بطريقة فاعلة فى نشر رسالة المدرسة ورؤيتها وأهدافها وثقافتها وأعمالها .

٩- توفير المعلومات الأساسية للمواطنين والتى تمكنهم من إبداء آرائهم حول خطط تطوير مدنهم أو المشاريع الكبرى المؤثرة على معيشتهم ويكون على ذلك عن طريق عقد ندوات أو مؤتمرات للإعلان عن المشروعات التعليمية أو لجمع المواطنين وأعضاء المجلس المحلي ،ويمكن أيضا نشرها عن طريق الجرائد المحلية الموجودة جنبا على جنب مع مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) باعتبارها الوسيلة الأقرب إلى التصفح .

١٠- الإعلان عن طلب آراء السكان المحليين فى الجرائد المحلية وعبر المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمدارس والمجلس المحلي حول الخدمات التعليمية التى تقدم لأبنائهم .

١١- تنسيق حملة تثقيفية واعلاميه عن المشاركة الإيجابية فى تطوير المدارس وتحسينها ، ودور الشباب بصفة خاصة بما لهم ن دور إيجابي وابداعي في التنمية المحلية لأنهم القادرون على العطاء وبذل الجهد كما فى التجربة الاسترالية .

١٢- تزويد أفراد المجتمع المحلي بنشرة إعلامية دورية أو شبه دورية لتعريفهم بالبرامج والأنشطة التعليمية والتدريبية المشتركة والتى يمكن تنفيذها من قبل الطرفين المدرسة والمجتمع .

١٣- إجراء الاتصالات الهاتفية أو عبر الأنترنت مع أولياء الأمور لتزويدهم بالمستجدات المختلفة فى المدرسة ولإعلامهم بالأمور المهمة المتعلقة بأبنائهم .

١٤- إبراز أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لكافة جهود المشاركة المجتمعية والتى ساهمت فى حل المشكلات المدرسية وبالتالي يسهم الإعلام المسموع والمرئي والمقروء فى توعية المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية وانعكاستها الإيجابية على العملية التعليمية مما يحفز الهمم والمشاعر والأتجاهات نحو العمل على حل المشكلات المدرسية عن طريق جهود المشاركة المجتمعية .

١٥- مساهمة المؤسسات الإعلامية فى توعية أفراد المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية فى تطوير التعليم .

١٦- التنوع فى أساليب الاتصال بين المدرسة والمجتمع وتوظيف التقنيات الحديثة كالانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والصحف لدعم المشاركة الفاعلة بين المدرسة والأسرة عن طريق البرامج والأنشطة الخدمية .

١٧- إنشاء مركز معلومات تربوية تكون مهمته نشر وبث أحدث البحوث والبرامج والسياسات والتطبيقات لكل المهتمين بالتعليم ، خاصة وسائل الإعلام وشبكة لمنظمات الأهلية .

١٨- الاستفادة من البرامج التعليمية والدينية والقنوات التعليمية التى يقدمها التليفزيون وتنمية مهارات استخدام وسائل الإعلام المختلفة .

١٩- زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة .

٢٠- توفير قنوات اتصال مفتوحة للاتصال بين المدرسة وأولياء الأمور عن طريق التليفون أو الانترنت أو النشرات الإعلامية فى المدرسة والمطويات الدورية لزيادة التواصل بين المدرسة وأولياء أمور الطلاب ، مثل تجربة أمريكا والبرازيل وماليزيا .

٢١- فتح قنوات اتصال بين مجلس الآباء والأمناء والمعلمين وبين وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات والجمعيات الأهلية ، والمجتمع المحلي .

٢٢- إعلان أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عن انجازات المدارس وخططها التطويرية ، من خلال نشرات دورية أو الاميلات عن طريق الانترنت أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك وتوتير) .

٢٣- نشر ثقافة المشاركة المجتمعية بين التربويين والعاملين فى الحقل التعليمي والمجتمع بأسره لضمان تقبلهم ومساندتهم للتطوير والتغيير عن طريق وسائل الإعلام (الصحف والإذاعة والتليفزيون والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي) والندوات والمؤتمرات وورش العمل .

٢٤- تنظيم الندوات والمحاضرات وحملات التوعية لأولياء الأمور عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لتوضيح أهمية التعاون مع المدرسة وفوائدها لأبنائهم الطلاب وتوضيح الأضرار الناجمة عن عدم التعاون والتواصل مع المدرسة والتى تنعكس على أبنائهم .

٢٥- زيادة دور الإعلام التربوي المدرسي لتثقيف العاملين فى المدرسة وأفراد المجتمع المحلي بأهمية التعاون بين المدرسة والمجتمع ، وتشجيعهم على تفعيل أدوارهم فى هذه المشاركة المدرسية المجتمعية ، واطلاع الإعلام من (صحف وتليفزيون وراديو) بالمستجدات التى تخص العملية التعليمية والتحديات التى تواجهها .

٢٦- تبنى المدارس استراتيجيات وسياسات تصوغ إجراءات تشجع وتضمن التواصل مع وسائل الإعلام بما يحقق الشفافية فى أدائها أو يعزز ثقة المواطنين فيها وفى أدائها .

٢٧- تدريب المعلمون على أجهزة الحاسب الآلي وشبكة الانترنت وذلك لاستخدامها فى رفع كفاءة العملية التعليمية بالمدارس .

٢٨- تهيئة العقول والقلوب للعمل التطوعي وللقضايا العامة من خلال البرامج الإعلامية والدينية والثقافية والتربوية .

٢٩- استثمار وسائل الإعلام فى تقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي ، عن طريق عرض القصص والحكايات التى من خلالها يتضح دور المدرسة فى غرس القيم الايجابية عند التلاميذ .

٣٠- نشر الوعي بأهداف وأهمية المشاركة المجتمعية فى حل القضايا والمشكلات التعليمية عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات ودعوة النخبة من أفراد المجتمع وبعض مؤسسات المجتمع المدني وتغطية وسائل الإعلام لها .

٣١- توظيف جميع وسائل الاتصال (البريد العادي – الهاتف الأرضي أو المحمول – البريد الالكتروني – موقع المدرسة الالكتروني) لتفعيل المشاركة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع المحلي كما ورد فى تجربة أمريكا واليابان وماليزيا .

٣٢- تفعيل موقع المدرسة الالكتروني ، وافساح المجال لأولياء الأمور للمشاركة الفاعلة من خلاله ، والتعرف على أنشطة المدرسة وبرامجها كما فى تجربة ماليزيا .

٣٣- الإعلام المباشر لأنشطة المشاركة المجتمعية فى المدارس عن طريق الإذاعة المدرسية والمجالس المدرسية .

رابعا المحور الرابع : كل أطراف المجتمع ومؤسساته

المشاركة المجتمعية بصفة عامة هى (الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعات سواء مادية أو عينية ، كما يمكن تحديدها أيضا بأنها " مسئولية اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل أطراف المجتمع والتنسيق بينها من أجل تحقيق الصالح العام فى المجالات المختلفة فى المجمع) .

كما تعنى (الإسهامات المادية أو المعنوية التى يقدمها المواطنون – سواء كانوا أفرادا أو جماعات تطوعية – بصورة تؤدى لتحقيق تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه) .

فالمشاركة المجمعية هى مجمل الأعمال التى يقوم بها أعضاء المجتمع بصورة تطوعية واختيارية من أنشطة بالتعاون والتنسيق مع باقي القوى المجتمعية الغير حكومية ، لخدمة مجتمعهم فى كافة مجالاته السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لصالح مجتمعهم ولتطويره وتحسين أداء مؤسساته العامة .

ويمكن تعميق تأثير صور المشاركة المجتمعية فى مجال التعليم فى أى مجتمع عن طريق قيام المؤسسات الحكومية والرسمية (الشريك الأصلي) بالقيام بوضع معايير نموذجية لكل من الصور السابقة ، يؤدى الالتزام بها إلى إنجاح المشاركة المجتمعية فى ما تسعى إلى تحقيقه.

وهناك صورا عديدة للمشاركة المجتمعية يمكن أن تستوعب جهود ومساهمات الأفراد منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية من أجل مساندة وتدعيم الجهود والسياسات والمساعي التى تحاول بها الحكومات الوطنية تحقيق أعلي معدلات للتنمية والمساهمة فى إقامة مجتمع متعلم ومنتج ومستقر ، ولعل من أهم آليات تفعيل كل أطراف المجتمع ومؤسساته ما يلي :

١- المشاركة المجتمعية لكل أفراد المنظمات فى المدارس من خلال حث أعضائها على بذل الجهود المخلصة فى عملية التنمية والمشاركة فى تقديم الخدمات التعليمية والمساعدات الاجتماعية لطلاب المدارس والمجتمع المحلي المحيط بهم .

٢- المشاركة المجتمعية لرجال الدين وقادة الفكر والعلماء والكتاب من خلال عرض خلاصة تجاربهم للأجيال الصاعدة من الطلاب فى وسائل الإعلام المختلفة لغرس القيم التربوية الأصيلة لدى الأبناء والمساهمة فى تنشئة جيل جديد من الأبناء يقوم بدور فعال فى بناء الوطن .

٣- المشاركة المجتمعية للمواطنين وأولياء الأمور والأمناء والمعلمين فى الحفاظ على البيئة المحيطة بالمدارس وحمايتها من التلوث ، لارتباط البيئة بالصحة العامة للطلاب ، وذلك من خلال الالتزام بالنظافة وعدم إلقاء القمامة فى الشوارع والطرقات ومنع حرقها لتجنب تلوث الهواء ، وكذا الحرص على عدم تلويث المياه واهدارها وغيرها من السلوكيات الشائعة السلبية فى هذا المجال ، بالإضافة على المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات التعليمية كما فى التجربة الاسترالية واليابانية .

٤- المشاركة المجتمعية لأولياء الأمور حيث يستمد أولياء الأمور أهميتهم ومسئولياتهم فى التنشئة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية من كونهم أكثر أفراد المجتمع تأثرا بالتحولات والتغيرات التى يشهدها المجتمع (بالحسن أو بالسوء) خاصة فى مجال التعليم ، حيث يحرص هؤلاء على الانغماس قدر الإمكان فى آية جهود حكومية ومجتمعية تعمل على تطوير التعليم وتحسين مستوى المعيشة ، من خلال عضويتهم فى مجلس الأمناء والمعلمين، التى تقوم بمهمة طرح البدائل والخيارات الداعية لإصلاح الأوضاع التعليمية والاجتماعية وتحقيق الصالح العام – خاصة فى مجال التعليم .

٥- المشاركة المجتمعية للمجالس الشعبية المحلية بالمحافظات والمدن والأحياء والقرى فى الحياة العامة من خلال تلبية مطالب واحتياجات قطاعات المجتمع المحلي الذي توجد فيه وخاصة قطاع التعليم ، ومساعدة باقي مؤسسات الدولة فى إنجاز وتحقيق أهدافها التى رسمتها الدولة.

٦- المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني والتى تستطيع أن تهيئ مناخا للتعاون مع المؤسسات والتنظيمات الشرعية كالنقابات مثل نقابة المهن التعليمية والنقابات العمالية وجمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية والتى تشارك جميعها فى تطوير التعليم وتحسين جودته .

٧- المشاركة المجتمعية للجمعيات الأهلية من خلال الجهود التطوعية للأفراد والجماعات التى تعمل على تلبية وتوفير حاجات المدارس والإفراد وحل المشاكل التى تواجههم بالطرق الذاتية ودون انتظار تدخل الدولة .

٨- المشاركة المجتمعية للأحزاب السياسية من خلال السعي نحو ضمان الحريات العامة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتشكيل الرأي العام ، وضمان الرقابة على المؤسسات الحكومية وخاصة المؤسسات التعليمية وحل مشاكلها ودعم العملية التعليمية وتطويرها وتحسين أدائها وجودتها ، بالإضافة إلى التنشئة السياسية .

٩- المشاركة المجتمعية للنقابات المهنية وخاصة نقابة المعلمين من خلال حماية ورعاية مصالح المعلمين وتدعيم مكانتهم وزيادة حجم إسهامهم وانغماسهم فى الحياة العامة ورفع كفاءاتهم المهنية والعمل على تلبية احتياجاتهم والمساهمة فى حل مشكلاتهم وكذلك الحال بالنسبة للنقابات المهنية التى تحافظ على مصلح أعضائها وتعمل على تلبية احتياجات المجتمع والمساهمة فى حل مشكلاته .

١٠- المشاركة المجتمعية لرجال الأعمال من خلال تقديم التبرعات المالية والعينية للطلاب محدودي الدخل والمساهمة فى تنفيذ بعض الأنشطة التى تقوم بها المدارس والأنشطة التى تقوم بها بعض التجمعات والمساهمات الفردية والمجتمعية ذات النفع العام والتى تعمل على تحقيق الصالح العام والدفاع عن القيم المجتمعية ، ودعم التغذية الراجعة واعادة النظر فى بعض المواد الدراسية بحيث تكون المناهج متواءمة مع حاجة المجتمع ، والمشاركة فى توضيح بعض المهارات المطلوب تضمينها فى محتوى المناهج والمساهمة فى تدريب المعلمين والعاملين بالمدارس كما يحدث فى التجربة الماليزية والاسترالية .

١١- أن يساهم المواطنين فى خدمة مجتمعهم بجانب المؤسسات الرسمية والعمل على تحسين مستوى معيشتهم ورفاهيتهم واشباع احتياجاتهم وتوفير متطلباتهم من خلال القيام بدراسة احتياجاتهم وتوفير متطلباتهم من خلال القيام بدراسة احتياجات المجتمع من قبل المؤسسات الرسمية المعنية ،ووضع خطط المشاركة المجتمعية ،واستخدام إمكانيات وموارد المؤسسات الحكومية فى تقديم خدمات وأنشطة اجتماعية تشجع المواطنين على الانغماس فى العمل العام ،ومشاركة المؤسسات الحكومية فى تنفيذ بعض البرامج والمشروعات التى تنفع المجتمع.

١٢- أن المشاركة المجتمعية تخدم المجتمع وتخدم جميع المؤسسات فيه ، فمن خلال المشاركة المجتمعية يتم تعزيز مفهوم الوحدة والترابط بين أبناء القرية أو المجتمع ، ومنها يستطيع الشباب الترشح لانتخابات المجالس المحلية أو حتى انتخابات مجلس النواب ، كما يمكن تنميتهم علميا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا .

١٣- أن للمرأة دور كبير فى المشاركة المجتمعية فى جميع عمليات التنمية وأن تنميتها تعد تنمية للمجتمع كلل فهى تمثل أكثر من نصف المجتمع وأن للمرأة المصرية ٢٤ مليون صوت انتخابي قادرة من خلاله التأثير فى القرار السياسي كما أن لها دور كبير فى حماية الوطن من خلال حماسها ووطنيتها والتى ستزرعها فى أبنائها لإنتاج وتربية أبناء تحب وطنها وتحسين علمها ونشيدها الوطنى بالإضافة إلى دورها الاقتصادى فى ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه والغذاء وأن تكن منتجات فى الدخل القومي وأن تشارك فى محو المياه وتطوير التعليم وتحسين جوته .

١٤- الاهتمام بصحة الفتيات والمراهقات من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة ومنع الممارسات التى يمكن أن تؤدى لتدهور صحة الفتيات والمراهقات .

١٥- التأكيد على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني فى تنفيذ البرامج المختلفة التى تسعى إلى تنمية مهارات المرأة واعطائها كافة حقوقها التى كفلها الإسلام والقانون .

١٦- اختيار إحدى المدارس واقامة فيها مركز مصادر تعليمية وتتم تزويده بالكتب الدراسية والأجهزة الحديثة بحيث تعد هذه المدرسة بما فيها مركز مصادر التعلم بؤرة إشعاع لما حولها من المدارس والمناطق كما فى التجربة الماليزية .

١٧- أن يقوم المسئولين فى وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية والإدارات التعليمية بتفويض واضح للمدارس ذاتها ، بحيث تشارك مشاركة كاملة فى قيد الطلاب وتحديد طرق التدريس والتقويم وفى علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي كما فى التجربة الاسترالية .

١٨- إنشاء نوادي للآباء ، حيث تقوم بعض المدارس بتأسيس نوادي يجتمع فيها الآباء وتتم فيها مناقشة القضايا التى تهم الأبناء كما فى استراليا .

١٩- توفير واستغلال الموارد المتاحة بالاعتماد على المجتمع المحلي والاعتماد على مجهودات ومعارف موارد المجتمع المحلي المتاحة كما فى التجربة السيرلانكية .

٢٠- الاهتمام بالرعاية الصحية للمجتمع بما فيهم طلاب المدارس – فيما يخص الوقاية من الأمراض ونقص التغذية ومواجهة الكوارث الطبيعية والإسعافات الأولية كما فى تجربة سيرلانكا .

٢١- الاهتمام بالعملية التربوية ، وذلك من خلال العمل المستمر فى مجال التربية والتعليم حتى تؤدى هذه العمليات إلى أثر فعال فى التنمية الاجتماعية عموما والتنمية المحلية خصوصا ، إضافة إلى التوسع فى عملية محو الأمية للمواطنين لما له من تأثير بالغ على مشاركتهم فى التنمية .

٢٢- أن توفر المدارس كل طاقاتها لأنشطة وفعاليات مؤسسات المجتمع المدني من خلال (توفير المرافق المدرسية كالملاعب والمعامل الدراسية والفصول الدراسية ، قاعات الاجتماعات ، والمكتبة ، وتوفير المعدات والمستلزمات الإلكترونية السمعية والبصرية وأجهزة الحاسب الآلي) .

٢٣- الربط بين النظام التعليمي وحاجات سوق العمل المحلي مما يحتم تغيير بنية المدرسة التقليدية واستبدال الأنشطة الروتينية بأنشطة متنوعة مرنة تتم بوسائل عديدة وتتجاوز حدود المدرسة، حتي يصبح التعليم شبكة من الأنشطة المترابطة والمتجددة ليشعر جميع أفراد المجتمع بأهميتها وفائدتها فيساهمون في تمويلها.

٢٤- الانفتاح علي الأفكار الجديدة، وذلك من مستويات وأطراف أخري في المجتمع ومدي قابلية المؤسسات التعليمية للتنفيذ من حيث تشجيع التدفق الحر للمعلومات والاستماع للأفكار الجديدة، ولاراء الناس وحاجاتهم، والسماح باستكشاف بدائل غير رسمية وأقل تقليدية للتربية.

٢٥- تدبير الموارد المالية والمادية والتجهيزات والامكانيات مع تقديم الاستشارات للأسرة من أجل ممارسة الجوانب التربوية مع أبنائهم في الجوانب المدرسية

٢٦- عمل سجل تحت عنوان (سجل المشاركة المجتمعية) وامكانية الاستفادة من هذا السجل في تطوير التعليم علي أن يتضمن هذا السجل (الخطة والبرنامج الزمني للمشاركة المجتمعية علي مستوي العام الدراسي – وماهي اسهامات المدرسة في خدمة المجتمع المحلي المحيط بها وماهي اسهامات المجتمع المحلي في خدمة المدرسة.

٢٧- فتح المدرسة أبوابها لأبناء المجتمع المحلي أثناء الأجازات والفترات المسائية لتنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار وممارسة الأنشطة وتعليم الحاسب الألي والأنترنت ،مع فتح أبواب المكتبة ، واقامة المناسبات االدينية والاجتماعية بالمدرسة، والاستفادة من عوائدها في تطوير المدرسة.

٢٨- دعوة أصحاب الحرف والمهن المختلفة من الاباء وأفراج المجتمع المحلي للمساهمة في خدمة المدرسة (كأعمال السباكة والحدادة والنجارى)، ودعور رجال المجتمع القادرين لدعم المدارس والمساهمة في حل مشكلاتها المادية مثل المساهمة في ترميم المدارس واستكمال النقص في الاثاث المدرسي وأدوات المعامل ومتطلبات الأنشطة المدرسية.

٢٩- عقد دورات وبرامج تدريبية للقيادات وللكوادر التربوية لتقبل فكرة المشاركة بين التعليم بمؤسساته المختلفة وبين مؤسسات وأفراد المجتمع المحلي في إدارة العملية التعليمية، وكذلك التدريب التربوي لمديري المدارس لتوعيتهم بأسس وخطوات المشاركة والياتها وطرق صياغة الاتفاقات مع مؤسسات المجتمع وتوضيح المسئوليات علي إدارات المدارس خلال فترة المشاركة.

٣٠- دمج بعض المفاهيم الحديثة مثل العولمة والهوية القومية والخصخصة في المناهج الدراسية ، وربط المقررات الدراسية بقضايا المجتمع ومشكلاته،والإسهام في ايجاد حلول لها ، أي الاهتمام بالجانب التطبيقي والميداني في بعض المقررات كما هو الحال في التجربة المكسيكية.

٣١- تخطيط المناهج علي أن تعزز علاقة التلميذ ببيئته من خلال ربطها ببعض الأنشطة المهمة في مجتمعه المحلي كالمشاركة في المناسبات الوطنية، وكذلك في اسبوع الصحة أو النظافة أو الشجرة.

٣٢- تشجيع القطاع الخاص علي توظيف امكاناته في تمويل التعليم ،مما يساعد علي القيام بواجباته الاجتماعية نحو المساهمة في تطوير التعليم في ظل التحديات المحلية والعالمية التي تواجه الجميع.

٣٣- دمج المشاركة المجتمعية في برامج تعليم واعداد المعلم في كليات التربية ، فكما يدرس المعلم محتوي المادة وطرق التدريس فإنه في حاجة لدراسة مهارات التعامل مع الأسرة والمجتمع.

٣٤- التنسيق مع المصانع القريبة المجاورة من المدرسة بهدف تقديم برامج تعليم مهني للتلاميذ وتطوير مهاراتهم، مما يتيح الفرصة للتلاميذ لزيارة هذه المصانع والتعرف علي الية العمل مما يغرس عند التلاميذ مهارات وميول الانتاج والعمل، كما يتيح الفرصة لتقديم منتجات المصانع كهدايا للتلاميذ فيعزز الدعم النفسي لهم.

٣٥- إشراك المجالس المحلية للأهالي في الاشراف والرقابة علي تنفيذ المشاريع التنموية،أو من خلال تبنيها مشاريع تعمل علي إحداث تغيير في حياة المجتمع ، باعتبارهم شركاء في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، أو تحديد مشكلات مجتمعهم أو في وضع أولويات هذه المشكلات ، حيث أن تنمية المجتمعات تبدأ بسكان تلك المجتمعات وتنتهي إليهم.

وختاما فإن تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية ضرورة ملحة لتطوير وتحسين الاداء الأكاديمي للتعليم العام لما له من فوائد عديدة حيث يقدم فوائد قيمة للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس ، والعاملين ، والمؤسسات ، والمجتمع خاصة عندما تكون المشاركة المجتمعية عنصرا أساسيا من عناصر إستراتيجية أوسع، ويحقق المعايير الأكاديمية الدولية للجودة والاعتماد كما يعزز المكانة الدولية للمؤسسات التعليمية، ويساهم في تطوير نظم التعليم القومية ضمن إطار عالمي أوسع، واعداد قوة عاملة ماهرة ذات وعي محلي وقومي وأخيرا استثمار أموال التعليم العام لتعزيز المشاركة الوطنية في التنمية المستدامة.

المراجع

١-دون ديفيز : التعليم والعالم العربى تحديات الألفية الثالثة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبى ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٤ .

٢-بلقيس غالب الشرعي : دور المشاركة المجتمعية فى الإصلاح المدرسي "دراسة تحليلية" مؤتمر الإصلاح المدرسي تحديات وطموحات ، كلية التربية – جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٧ – ١٩ ابريل ، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

٣-المتولي إسماعيل بدير : المشاركة المجتمعية فى التعليم : دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد ٥٩ ، مج ١ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٣ .

4- The world Bank, World Development Report: The state in A changing world, Washington, D.c: The world Bank,1999, p23

٥-وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم ، تطبيق مبادئ الجودة الشاملة،ج.م.ع.، مطبعة الوزارة.القاهرة ، ٢٠٠٢، ص٨.

٦-وزارة التربية والتعليم مبارك والتعليم : التعليم في مجتمع المعرفة قطاع الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٠ .

٧-مجلس الشورى: نحو مزيد من المشاركة الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية، التقرير النهائي، لجنة تنمية القوي البشرية، القاهرة، مجلس الشورى، القاهرة ، ٢٠٠٣ ص٩.

8- Forum (2002), http://www.unesco.org /rnost/wsf/wsf/eng1ish atelier,3 .shtml, p. 1,

٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣، القاهرة،٢٠٠٣ ،ص٦

10- Reid,Norman J:community participation – how people power brings sustainable benefits to community. USD Arural Development office of community development, USA,June,2002, p2

١١- منتدي الإصلاح العربي :مسودة أولية لورشة عمل متابعة مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر " ،٣-٤ أغسطس مكتبة الإسكندرية ، القاهرة،٢٠٠٥، ص٢٨.

١٢- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة :التقرير العالمي لرصد التعليم "المساءلة في مجال التعليم "الوفاء بتعهداتنا ٨/٢٠١٧،الطبعة الثانية ، ٢٠١٨،ص٢٩٦.http://ar.unesco.org/gem-report

١٣- معجم المعاني الجامع : ربية المعاصر – معجم عربي عربي ، ٢٠١٠ متاح على الانترنت https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

١٤- وزارة التربية والتعليم : المعجم الوجيز ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣٤١ ، ٣٤٢.

15- King, K., "Changing International Aid To Education: Clobal Patterns and National Contests ", Paris, UNESCO,1999, P. 17.

١٦- نادية يوسف جمال الدين وآخرون : المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد ، دار المنظومة ، العلوم لاتربوية ، مج ٢٣ ، ٢٤ ، مصر ، ٢٠١٥ ، ص ٦٤٢.

١٧- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : قانون التعليم المصري الحالي رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، مادة (١) .

١٨- هناء سيد : مفاهيم المشاركة المجمعية وأهميتها ، ٢٠١١ ، متاح على الإنترنت http://hanaasaad2011.blogspot.com.eg

19- Community Development challenge Repory" (PDF) Produced by Community Development Foundation for Communities and Local Govemment, 2009.

٢٠- صابرين السعو : مفهوم جودة التعليم ، ٢٠١٦ ، ص ٢ متاح على الانترنت http://mawdoo3.com

٢١- هايدي مصطفى سيد: تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر ، مجلة كلية التربية أسيوط– مصر ،مج ٣٤ , ع٣،٢٠١٨

٢٢- أحمد عبدالمعبود أبو زيد شطا :المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم : دراسة ميدانية بمحافظة دمياط ،المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية،ع٣، ٢٠١٦.

٢٣- محمد الأمين محمد يوسف: دور المشاركة المجتمعية في تطوير العملية التعليمية ، دراسات تربوية – السودان مج ١٦ , ع٣٠، ٢٠١٥.

٢٤- نادية يوسف جمال الدين وآخرون : المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد ، مرجع سابق ، ص ٦٢٥ .

٢٥- محمد بن شحاته الخطيب : الشراكة بين المدرسة والمجتمع : مفهوم ، أسسها ، سبل تنظيمها . برنامج مقترح بجميع خريجى مدارس طيبة الثانوية بالمدينة المنورة ، جامعة طيبة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م .

٢٦- عبير عبد القادر مهنا : تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية فى مدارس وكالة الغوث الدولية فى محافظات غزة فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية فى الجامعة الإسلامية بغزة ، ١٤٣٥هـ ،- ٢٠١٤م .

٢٧- حسن حسين البيلاوى وآخرون : دعم المشاركة المجمعية فى التعليم فى مصر من خلال دراسة واقع وامكانات منظمات المجتمع المدني ، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، القاهرة ، دنيا الوطن ، ٢٠١٣ .

٢٨- شيرويت محمود محمد أبو عوض جوان : واقع المشاركة المجمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة بورسعيد ، ٢٠١٣ .

٢٩- عبد العظيم عثمان أحمد الإمام : دور المشاركة الشعبية فى التنمية المستدامة فى المجتمعات المحلية الريفية فى أفريقيا ، دراسات إفريقية ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٠.

٣٠- وفاء عبد الفتاح محمود إبراهيم : المشاركة المجتمعية فى تطوير التعليم قبل الجامعي فى محافظة القليوبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بنها ، ٢٠٠٩ .

٣١- بلقيس غالب الشرعى : دور المشاركة المجمعية فى الإصلاح المدرسي "دراسة تحليلية" ، مرجع سابق .

٣٢- رشيدة السيد أحمد الطاهر : التخطيط للتكامل بين الوحدات المستحدثة بالمدارس فى ضوء المشاركة المجتمعية بمصر تصور مقترح ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٣٣- المتولي إسماعيل بدير : المشاركة المجتمعية فى التعليم : دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٣ - ٢٩٤.

34- Pradhan, M., Suryadarma, D., Beatty, A., Wong, M., Gaduh, A.,& Artha, R. Inpeoving Educational Quality through Randomised Field Experioment in Indonesia Paper Presented at Second Develpemont Economics Work Shop, Tillrurg, Netherlands, Retrieved November, 30, 2011froom: http://www.tilburguniversity.edu/research/institues-and-Mesearchgroups lelcievcnts12011/economics-workshop

35- Quan & Kofi; The Role of School Governing Bodies In Inproving School Perfornana In Taung Rural, University of South Africa, 2007.

36- Epstain, Joycel : School, Family, and Community Preparing Educators and Improving Schools, V. S., Colorado, Eric NO: ED46322.

٣٧- قباني عاشور : دور المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية ، كلية الآداب – جامعة بنى سويف ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد ١١ ، ٢٠١٧ ، ص ٧٥ .

٣٨- نادية يوسف جمال الدين وآخرون : المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد ، مرجع سابق ، ص ٦٤٧ .

٣٩- محمد الرملي : ضمان الجودة والاعتماد التربوي للمدارس المصرية ، منتدي الرملي التربية والتعليم والتنمية البشرية ، الاسكندرية ، ٢٠١٠ ، ص ٢ http://elramly.ahlamontada.com/t168-topic

٤٠- وزارة التربية والتعليم : البرنامج التدريبي دور مجلس الأمناء فى تحقيق المشاركة المجتمعية، دليل المتدرب ، ٢٠٠٨ ، ص ٧ .

٤١- محمد الرملي: ضمان الجودة والاعتماد التربوي للمدارس المصرية مرجع سابق ، ص ٢ .

٤٢- بلقيس غالب الشرعي : دور المشاركة المجتمعية فى الإصلاح المدرسي ، مرجع سابق ، ص ص ٣ – ٤ .

٤٣- نادية يوسف جمال الدين وآخرون : المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤٨ – ٦٤٩ .

٤٤- محمود كيشانه : المشاركة المجتمعية والنهضة التعليمية ٢٠١٤ ، ص ١ متاح على الانترنت http://www.youm7.com

٤٥- على صالح جوهر وآخرون : الشراكة المجتمعية واصلاح التعليم ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، ٢٠١٠ ، ص ٣٠٨ .

٤٦- عبد العظيم عثمان احمد الإمام : دور المشاركة الشعبية فى التنمية المستدامة فى المجتمعات المحلية الريفية فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٥ .

٤٧- دور المشاركة المجتمعية فى تطوير العملية التعليمية ، ٢٠١٠ متاح على الانترنت http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=732#

٤٨- عبدالله عبد الدايم : التخطيط التربوي ، ط ١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٥٣٤ .

49- Maynard, Stan & Honley, Ainiee; "parent and Commenity Involvement in Rural Schools": ERIC, ED408142,1997, p. 50.

٥٠- نادية جمال الدين : ويبقى التعليم هو خط الدفاع الأول فى مصر ، مجلة التربية والتعليم ، ' (٢٨) ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١١ .

٥١- عايدة عباس أبو غريب : المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم فى الدول النامية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الأول ، مستقبل التعليم بين الجهود الحكومية والخاصة بالتعاون مع كلية البنات جامعة عين شمس ، أكاديمية طيبة ، المتكاملة للعلوم ٢٥ – ٢٦ يونية ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٦٤ .

٥٢- وزارة التربية والتعليم : برنامج تحسين التعليم (٢٠٠٥) مشروع المدرسة الفعالية ، ورشة عمل فى الفترة من ١٣-١٥ فبراير ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠.

٥٣- وزارة التربية والتعليم : البرنامج التدريبي دور مجلس الأمناء ، فى تحقيق المشاركة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ٩ .

٥٤- لطفية نافع : بحث عن أهمية المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية ، ٢٠١١ ، ص متاح على الانترنت

. http://www.howaalive.com/brooonzyah/1390412html

٥٥- سورة الأنفال أية ٢٥ .

٥٦- اخرجة الامام البخارى رقم ٢٣٢٥ (صحيح لابخارى) كتاب الشركة ٢٤٩٣ باب (هل يقرع فى القسمة والاستهام فيه).

٥٧- سورة آل عمران آية ١٠٣ .

٥٨- صحيح مسلم

٥٩- سورة الانفال آية ٤٦ .

٦٠- مسند الأمام أحمد .

٦١- سورة الحج الآية ٧٧ .

٦٢- أحمد الرفاعي بهجت . السيد محمد ناس : دراسات فى تمويل التعليم والتنمية البشرية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٧ .

٦٣- محمود محمد محمود وأحمد عبد الفتاح ناجي : التنمية فى ظل عالم متغير ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٦ .

٦٤- المتولي إسماعيل بدير : المشاركة المجتمعية فى التعليم : دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .

٦٥- منال سعيد قراره : آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية فى التخطيط العمراني فى الضفة الغربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٧ .

٦٦- وزارة التربية والتعليم : البرنامج التدريبي دور مجلس الأمناء وتحقيق المشاركة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

٦٧- عبد الحكيم عبد الجبار : دور المشاركة الشعبية فى تنمية المجتمع المحلي ، ٢٠٠٨ ، متاح على الانترنت

http://www.yemen.nic.infs/contents/studies/detail.php

٦٨- وزارة التربية والتعليم : البرنامج التدريبي دور مجلس الأمناء فى تحقيق المشاركة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

٦٩- سعيد إسماعيل عمرو : آفاق تربوية متجددة فى التربية والتحول الديمقراطي – دراسة تحليلية للتربية النقدية عند (هنرى جيرو) ، المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٤٩ .

٧٠- محمد صلاح : تفعيل المشاركة المجتمعية فى حل مشكلات التعليم ، ٢٠١٦ ، متاح على الانترنت https://www.new-educ.com .

٧١- مجد خضر: معوقات المشاركة المجتمعية ، ٢٠١٦ ، ض٣ متاح على الانترنت https://mawdoo3.com

٧٢- المتولي إسماعيل بدير : المشاركة المجمعية فى التعليم : دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٠ – ٢٩١.

٧٣- حياة بن زارع : المشاركة المجمعية ودورها فى تفعيل التنمية المحلية – دراسة حالة الجزائز ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير جامعة قالمة ، ٢٠١٥ ، ص ٤٠ .

٧٤- عثمان محمد غنيم : التخطيط أسس ومبادئ عامة ، ط ٢ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ٩٢ .

٧٥- عبد العظيم عثمان أحمد الإمام : دور المشاركة الشعبية فى التنمية المستديمة فى المجتمعات المحلية الريفية فى إفريقيا ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٦ – ١٣٧ .

٧٦- عثمان محمد غنيم : التخطيط أسس ومبادئ عامة ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

٧٧- منال سعيد قرارة : آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية فى التخطيط العمراني فى الضفة الغربية ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

٧٨- وزارة التربية والتعليم : التعليم المصري فى مجتمع المعرفة ، قطاع الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٥ .

٧٩- وزارة التربية والتعليم : البرنامج التدريبي دور مجلس الأمناء فى تحقيق المشاركة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

٨٠- المتولي إسماعيل بدير : المشاركة المجتمعية فى التعليم : دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ .

٨١- محمد بن شحات الخطيب : الشراكة بين المدرسة والمجتمع ، مفهوم ، أسسها ، سبل تنظيمها برنامج مقترح بجميع خريجى مدارس طيبة الثانوية بالمدينة المنورة ، مرجع سابق ، ص ص ١ – ٢ .

٨٢- محمد صلاح : تفعيل المشاركة المجتمعية للمساهمة فى حل مشكلات التعليم ، مرجع سابق ، ص ص ١ – ٣ .

٨٣- محمد سعيد الحلبي : دور القطاع الأهلي فى اقتصاد السوق الاجتماعي ، مقالة رقم ٦٠ ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٨ – ٩.

٨٤- مها الشهرى : المشاركة المجتمعية وبناء التنمية ، ٢٠١٥ ، ص ١ متاح على الانترنت . http://www.alaraliya.net/ar/saudi-today12015

٨٥- حياة بن زارع : المشاركة المجتمعية ودورها فى تفعيل التنمية المختلفة – دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص ٣ .

٨٦- تنمية المجتمع : ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة . متاح على الانترنت

http://ar.wikipedia.org/w/index/php?title=تنميةالمجتمع&oldiad=208702231

٨٧- لطيفة نافع : بحث عن أهمية المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ٥ – ٦ .

٨٨- فرج أبو طير : المشاركة المجتمعية واجب شرعى وضرورة اجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ٥ – ٦ .

٨٩- الأكاديمية البريطانية العربية للتعليم العالي arab British Academy for Higher Education متاح على الانترنت www.abore.co.uk

٩٠- سهير محمد حوالة : الشراكة المجتمعية فى تعليم الكبار مطلب ملح لعصر المعلوماتية ، المؤتمر السنوى الأول مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس تعليم الكبار فى عصر المعلوماتية ، رؤي وتوجهات ، ٢٤-٢٦مارس ٢٠٠٣ ، ص ٣ – ١٠ .

91- Maynard, Stan & Honley, Ainiee; Pared=nt and Community Involuement in Rural School. “op. Cit, P. 55.

92- Atenville Elementary School: Parents As Educational Partners in a Rural Satting, Lincoln County public Schools, Harts, West Virginis. متاح على الانترنت www.ed.gav/puls/Fanlmolie/atemille,html.

93- Utah State: Types of Partsershipo, The Utah Partnerohips for Education and Economic Development Inc., متاح على الانترنت www.upartner.org/visited an 19/1/2003

94- The World Development Indicators, 2000,CD. Rom.

٩٥- سهير محمد حوالة : الشراكة المجتمعية فى تعليم الكبار مطلب ملح لعصر المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

٩٦- أحمد صابرين : التجربة المكسيكية من الدعم العينى إلى النقدي ، تحقيق فى جريدة الأهرام ٢٠٠٧/١/٢٤ ، ص ١٥ .

٩٧- سيليفيا شميلكيس : استقلالية المدرسة والتقييم فى المكسيك ، مجلة مستقبليات ، مج (٣١) ، ع (٤) ، ص ص ٧١٩ – ٧٢٠ .

٩٨- إبراهيم نافع : البرازيل عملاق على الطريق : تحقيق فى جريدة الأهرام ، ٢٠٠٥/٤/٧ ، ص ٣ .

٩٩- رجب عليوة على ومحمد على عزب : بطالة المتعلمين فى مصر الأسباب وسبل المواجهة فى ضوء بعض التجارب العالمية ، التربية المعاصرة ، العدد الخامس والسبعون ، السنة الرابعة والعشرون ، فبراير ٢٠٠٧ ن ص ١٣٧ .

١٠٠- حنان إسماعيل أحمد : رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم المجتمعي للفتيات فى مصر، مجلة كلية التربية ، ع (٢٨) ، الجزء (٤) ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٤ .

101- The world Bank Country Study. India Sustaining Rapid Economic Growth, 1999, P. 9.

١٠٢- حنان إسماعيل أحمد : رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم المجتمعي للفتيات فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

103- Sujatha, K. Education of India Scheduled Tribes: A study of Comnunity school in the District of Vishe Khapatnum, Andhra Pradesh International Institute for Educational Planning, Paris, UNEXCO, 2002, P.P 49-49.

104- Study Tour to MALAYSIA, World Bank, A Report Presient to PPMU, MOE, EGYPT, 1998.

١٠٥- فايز شلدان ، وسمية صايمة ، وأحمد برهوم : واقع التواصل بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي فى محافظات غزة وسبل تحسينة ، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الرابع بعنوان "التواصل والحوار التربوي ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١١ ، ص ١٧ .

١٠٦- منى بحرى ، ونازك قطيشات : فى التربية المقارنة دراسات نوعية ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٠١ – ٢١٠ .

107- Australian Government, Australian Trade Commission Australia Study Middle East, AGuide to Austrian Education Providers for The Middle East, Australia, Canberra: Austrian Trads Commission, 2008, P.12-13.

108- Australian Government, Department of Foreign Affairs and trade, About Australia: System of Government, The Govenmor General, Australia, The commonwealth Copyright Administrstion, 2008, p.p.1-2.

109- Bandur, Agustinus, Astudy of the Implementation of School Based Management In Flores Primary Schools Indonesia, Ph. Dithesis, University of Neweaotle, 2008, P. 317.

110- Abu-Duhou, 16 tisam, School, Based Management, Fundaimentals of Educational Panning – 62, Intonation Institute for Educational phanning, United Nations Education Scientific and Cultural Orgamization, 1999 P. 53.

١١١- عادل عبد الفتاح سلامة : دراسة مقارنة للأدراة الذاتية والفعالية المدرسية فى كل من انجلترا واستراليا وهونج كونج وامكانية الإفادة منها فى منها فى جمهورية مصر العربية ، التربية والتنمية ، السنة ٢٨ ، ٢٠٠٠ ، ص ،

١١٢- سعاد بسيونى عبد النبي وآخرون : التربية المقارنة : منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٩.

113- State Government of Victoria, Department of Education and Training, Nothern Metropltan Region, Arnual Report 2003, Mellowrne, victorica, 2004, P.1.

114- Australian Capital Territory, Campbell High school, Parent information Handbook 2006, Canberra, Act, 2006. P. 28.

115- Gamage, David T. & Zajda, Joseph, Decentralistion and school – Based Governance : A Comparative Study of Self. Govening school Models, Decentralisation, School-Based Management, and Quolity Globalisation, Comparative Education and Policy Research, Volume 8, 2009, P. 8.

116- Victorean Department of Education, Response to Egyptian Study Tour, Australia, 1998.

١١٧- داليا عبد الحكيم مطر : تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية فى مؤسسات رياض الأطفال فى ضوء الاتجاهات المعاصرة ، مجلة كلية التربية ، العدد (٢)، المنصورة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٣ .

١١٨- صالحة منتقر : المدرسة المجتمعية ، دار الفكر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٣ .

١١٩- شهاب فارس : التعليم لايابانى : المدرسة واعداد المواطن ١ – ٢ ، كلية اللغات والترجمة جامعة الملك سعود ، ٢٠١٦ ، ص ص ١ – ٣ .

١٢٠- عبد الحكيم شار : خبير ياباني : العام الدراسي فى اليابان (٣) فصول والمعلمون يزورون طلابهم فى منازلهم ، صحيفة سبق الاليكترونية ، الرياض ، السعودية ، ٢٠١٧ ، ص ص ١ – ٢ .

١٢١- أحمد الخطيب ورداح الخطيب : المدرسة المجتمعية وتعليم المستقبل ، عالم الكتب الحديث ، اربد ، الأردن ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٤ .

١٢٢- البنك الدولي : تنمية الصغار تساعد على تنمية الأمة متاح على الانترنت : http://www.worldbank.org/en/country/indonesia

١٢٣- حسنى عبد الحافظ : التعليم فى إندونيسيا من المركزية إلى اللامركزية ، مجلة المعرفة ، العدد ٢١٨ ، السعودية ، ٢٠١٣ ، ص ص ١ – ٢ .

١٢٤- البنك الدولي : مشروع تحسين أداء المعلمين والمساءلة (كيات جورو) فى المناطق الريفية والفقيرة والنائية فى اندونيسيا ، ٢٠١٧ ، ص ص ١ – ٣ .

١٢٥- عبد العظيم عثمان أحمد الإمام : دور المشاركة الشعبية فى التنمية المستديمة فى المجتمعات المحلية الريفية فى إفريقيا ، دراسات افريقية ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٩-١٤٠.

١٢٦- سريلانكا : وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات متاح على الانترنت : http://www.itu.iont/net/pressoffic/press_neleases/20)) CM10.aspx

١٢٧- عايدة عباس أبو غريب : المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٢-٤٧٥.

١٢٨- تحديات التعليم فى إثيوبيا وفرنسا وكينيا : ٢٠١٧. متاح على الانترنت Ewronews(https://twitter.com/ewuonews)